جامعة قاصدي مرباح – ورقلة الجزائر–
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، الطور الثاني
في ميدان :علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية
فرع علوم مالية و محاسبة، تخصص: مالية مؤسسة

بعنوان:

المحددات المالية للمسؤولية البيئية والاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية

–دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات بولاية ورقلة–

من إعداد الطالبة : سهية مناع

نوقشت و أجيزت علنا بتاريخ : 2017/05/13

أمام اللجنة المكونة من السادة :

الدكتورة/ محمد عادل عياض.....(أستاذ مساعد أ – جامعة قاصدي مرباح ورقلة) رئيسا
الدكتور/ الطاهر خامرة.....(أستاذ محاضر ب – جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مشرفا
الدكتور/ عائشة سلمى كيحلي...(أستاذة محاضرة ب– جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مناقشا

السنة الجامعية 2017/2016

جامعة قاصدي مرباح – ورقلة الجزائر–
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، الطور الثاني
في ميدان :علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية
فرع علوم مالية و محاسبة، تخصص: مالية مؤسسة

بعنوان:

المحددات المالية للمسؤولية البيئية والاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية

–دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات بولاية ورقلة–

من إعداد الطالبة : سهية مناع

نوقشت و أجيزت علنا بتاريخ : 2017/05/13

أمام اللجنة المكونة من السادة :

الدكتورة/ محمد عادل عياض.....(أستاذ مساعد أ – جامعة قاصدي مرباح ورقلة) رئيسا
الدكتور/ الطاهر خامرة.....(أستاذ محاضر ب – جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مشرفا
الدكتور/ عائشة سلمى كيحلي...(أستاذة محاضرة ب– جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مناقشا

السنة الجامعية 2017/2016

الإهداء

نحمد الله تعالى الذي قدرنا على شرب جرعة من هذا العلم الواسع، فالعلم لا يتم إلا بالعمل وان العلم كالشجرة و العمل به كالشجرة.

اهدي ثمرة جهدي إلى اعز الناس:

إلى التي حملتني في بطنها وهنا على وهن وقاست وتألمت لألمي إلى التي دعواتها لم تفارقني إلى أول من نطقت شفتاي باسمها أمي العزيزة والحبية نعيمة شفاها الله.

إلى الذي عمل وكد وقاس ثم غلب حتى وصلت إلى هدفي هذا إلى الذي علمني ولا زال يعلمني على الحياة ومصاعبها إلى من يحرس على راحتي وسعادتي أبي العزيز محمد ياسين رعاه الله.

إلى ماما فاطمة وأخواتي خولة أنفال إسراء ونسيبة و ابتهال وأخي زياد، إلى كل عماتي وأعمامي وزوجاتهم وكل خالاتي وأخوالي الى اسيا زوجة خالي و حبيبتي و كل صديقاتي و خاصة بالحسيني نجاة، سرين،عائشة، و انفال خنفر،مامية عاصم ،هدى جريوالى كل أقربائي وقريباتي وكل من ساعدني من قريب او من بعيد.

شكـــــــــــــر

نحمد الله جلا علاه الموفق في كل الخير والصلاح على إكمال هذا البحث العلمي المتواضع.

نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من كانت له بصمة في هذا البحث وبلوغ هذه الدرجة كما نتقدم بالشكر إلى الأستاذ المشرف خامرة الطاهر على تقبله الاشراف على هذا العمل وعلى كل جهد مبذول من طرفه لتوجيهي و نصحي والوقوف بجانبي.

ونتقدم بتشكراتنا إلى المؤسسة الوطنية للتنقيب بكل إطاراتها وعمالها ونخص منهم السيد عشيري عثمان والسادة تقي الدينبن خليفة، عيسى احمد الصغير، وناصر وفوزي، سفيان، مزياني حليم الذين لم يبخلوا علينا وأمدونا بكل المعلومات والوثائق التي بدورها ساعدتنا في إتمام هذا البحث.

الى زميلاتي الذين كانوا خير جليس و عون في اتمام هذا العمل واخص بالذكر امينة بكالة، زكية قرميط، منال كريمة، انفال خنفر، سايح احلام، ابتسام محجوبي.

إلى كل هؤلاء نهدي ثمرة جهدنا ونطلب من الله عز وجل أن يثبتهم ويوفقهم لما يحبه ويرضاه.

سهية مناع

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على العوامل المالية التي تؤدي بالمؤسسات الاقتصاديةلتبني سلوك واعي اتجاه المجتمع والبيئة المحيطة بها، ولمعالجة إشكالية هذا الموضوع واختبار فرضياته تم إجراء دراسة ميدانية على عينة من المؤسسات الاقتصادية بمنطقة ورقلة وحاسي مسعود، وتم إجراء دراسة حالة في المؤسسة الوطنية للتنقيب قصد معرفة وضعيتها المالية قبل وبعد إدماج البعد البيئي، حيث تم استخدام الاستبيان ثم قمنا بمعالجة البيانات المتحصل عليها عن طريق برنامجspss v 20، خلصت الدراسة إلىأن تأثير العناصر الجزئية للمحددات المالية على المسؤولية الاجتماعية يتفاوت وفق خصائص المؤسسات، وأن تبني المسؤولية الاجتماعية له أثر ايجابي على المدى البعيد.

الكلمات المفتاحية: المسؤولية البيئية والاجتماعية، المحددات المالية، المؤسسات الاقتصادية، حماية البيئة.

Abstract :

Cette étude vise à déterminer l'impact des facteurs financiers sur la responsabilité sociale et environnementale dans les institutions économiques, nous avons mené une étude sur le terrain sur un échantillon de la zone des établissements économiques à Ouargla, en utilisant un questionnaire, et une étude de cas a été effectué à l'ENAFOR, l'étude a conclu que l'impact des éléments partiels des déterminants financiers de la responsabilité sociale varie en fonction des caractéristiques des institutions.

Mots clés: responsabilité sociale et environnementale- contraintes financières- institutions économiques, protection de l'environnement.

قائمة المحتويات

العنوان **رقم الصفحة**

الاهداء.....III
الشكر VI
قائمة المحتويات.....VI
قائمة الجداول.....VI
قائمة الاشكال.....VI
قائمة الملاحق.....VI
المقدمة.....أ
الفصل الاول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للمحددات المالية للمسؤولية البيئية والاجتماعية 1
تمهيد.....2
المبحث الاول: الإطار النظري للمسؤوليةالبيئية والاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية.....2
المبحثالثاني: الادبيات التطبيقية للمسؤولية البيئية والاجتماعية.....15
الفصل الثاني: دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات بولاية ورقلة 22
المبحث الاول: طريقة وادوات الدراسة الميدانية.....23
المبحث الثاني: مناقشة نتائج الدراسة.....36
خلاصة الفصل الثاني.....58
الخاتمة.....61
قائمة المراجع 66
قائمة الملاحق.....69
الفهرس.....85

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(1-1)	عناصر وأبعاد المسؤولية الاجتماعية	7
(1-2)	الفرق بين المحددات المالية والمحددات الغير مالية	11
(1-3)	أوجه الاختلاف والتشابه بين الدراسات السابقة العربية	20
(1-4)	اوجه الاختلاف والتشابه بين الدراسات السابقة الأجنبية	20
(2-1)	الأوزان المعطاة لخيارات الإجابة في قائمة الاستقصاء حسب ليكارت الثلاثي	25
(2-2)	المتوسطاتالمرجحةوالاتجاهالموافقلها	26
(2-3)	الصدق الداخلي لفقرات المتعلقة بالعوامل المؤثرة على المسؤولية الأخلاقية	27
(2-4)	الصدق الداخلي لفقرات المتعلقة بالعوامل المؤثرة على المسؤولية القانونية	28
(2-5)	الصدق الداخلي لفقرات المتعلقة بالعوامل المؤثرة على المسؤولية الاقتصادية	28
(2-6)	الصدق البياني لمجالات الدراسة	29
(2-7)	يوضح معاملات ثبات الأداة حسب معادلة (الفا كرونباخ)	29
(2-8)	تاريخ إنشاء المؤسسة	33
(2-9)	عدد العمال في المؤسسة	34
(2-10)	طبيعةملكية المؤسسة	34
(2-11)	طبيعة القطاع الذي تنشط فيه المؤسسة	34
(2-12)	اسباب التزام المؤسسة بالمسؤولية الاجتماعية	35
(2-13)	تقوم مؤسستكم بالتعامل مع الضغوط المرتبطة بمسؤوليتها اتجاه المجتمع	35
(2-14)	مدى اهتمام مؤسستكم بإجراءات الأمن والوقاية والبيئة	36
(2-15)	تحليل نتائج فقرات المسؤولية الاخلاقية	37
(2-16)	تحليل نتائج فقرات المسؤولية القانونية	37
(2-17)	تحليل نتائج فقرات المسؤولية الاقتصادية	38
(2-18)	يوضح اختبار الفروق بين المتوسطات في درجة تأثير تاريخ انشاء المؤسسة على المسؤولية الاخلاقية	39
(2-19)	يوضح اختبار الفروق بين المتوسطات في درجة تاريخ انشاء المؤسسة على	40

	المسؤولية القانونية	
(2-20)	يوضح اختبار الفروق بين المتوسطات في درجة تأثير ملكية المؤسسة على المسؤولية الاخلاقية	41
(2-21)	يوضح اختبار الفروق بين المتوسطات في درجة تأثير ملكية المؤسسة على المسؤولية القانونية	42
(2-22)	يوضح اختبار الفروق بين المتوسطات في درجة تأثير عدد العمال على المسؤولية الاخلاقية	43
(2-23)	المقارنةالجزئية لاختبارالفروقبينالمتوسطاتحسبحجمالمؤسسة	44
(2-24)	يوضح اختبار الفروق بين المتوسطات في درجة تأثيرعدد العمال على المسؤولية القانونية	44
(2-25)	يوضح اختبار الفروق بين المتوسطات في درجة تأثير قطاع النشاط على المسؤولية الاخلاقية	45
(2-26)	المقارنة الجزئية لاختبار الفروق بين المتوسطات حسبقطاع النشاط	46
(2-27)	يوضح اختبار الفروق بين المتوسطات في درجة تأثير قطاع النشاط على المسؤولية القانونية	47
(2-28)	تعريف بالمؤسسة الوطنية للتنقيب	48

قائمةالأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
(1-1)	العوامل المحددة لسلوك الاجتماعي والبيئي	8
(1-2)	يوضح نموذج الدراسة	24
(2-2)	تصنيف حسب الجنس	30
(3-2)	تصنيف حسب الفئة العمرية	31
(4-2)	تصنيف حسب المستوى التعليمي	31
(5-2)	تصنيف حسب المركز الوظيفي	32
(6-2)	تصنيف حسب الخبرة المهنية	32
(7-2)	تطور رأس المال العامل في فترة 2000-2014	50
(8-2)	تطور الاحتياج في رأس المال العامل في فترة 2000-2014	51
(9-2)	تطور الخزينة في فترة 2000-2014	52
(10-2)	تطور المردودية المالية والمردودية الاقتصادية في فترة 2000-2014	53
(11-2)	تطور نسبة نمو الاستثمارات والأصول في فترة 2000-2014	54
(12-2)	تطور رقمالأعمال والنتيجة الصافية 2000-2014	55
(13-2)	تطور القيمة المضافة والنتيجة الصافية في الفترة 2000-2014	56

قائمة الملاحق:

رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة
1	استمارة الاستبيان	71
2	اختبار الفروق بين المتوسطات في درجة تأثير المحددات المالية على المسؤولية الاخلاقية حسب عمر المؤسسة	72
3	اختبار الفروق بين المتوسطات في درجة تأثير المحددات المالية على المسؤولية القانونية حسب عمر المؤسسة	73
4	اختبار الفروق بين المتوسطات في درجة تأثير المحددات المالية على المسؤولية الاخلاقية حسب ملكية المؤسسة	73
5	المقارنة الجزئية لاختبار الفروق بين المتوسطات حسب حجم المؤسسة	74
6	المقارنة الجزئية لاختبار الفروق بين المتوسطات حسب قطاع النشاط	75
7	تطور رأس المال العامل خلال السنوات 2000-2014	76
8	تطور الاحتياج في رأس المال العامل خلال السنوات 2000-2014	76
9	تطور الخزينة خلال السنوات 2000-2014	77
10	تطور المردودية المالية والمردودية الاقتصادية خلال السنوات 2000-2014	77
11	تطور الاستثمارات و الاصول خلال السنوات 2000-2014	78
12	تطور رقمالأعمال والنتيجة الصافية خلال السنوات2000-2014	78
13	تطور القيمة المضافة والنتيجة الصافية خلال السنوات 2000-2014	79
14	شهادة الايزو 9001	80
15	شهادة الايزو 14001	81
16	شهادة الايزو 18001	82

مقدمـــــــــــة

طرحالإشكالية:

لم تعد المؤسسات تعتمد في بناء سمعتها ومكانتها على مراكزها المالية فقط، وإنما انتشرت مفاهيم جديدة تساعد على خلق بيئة عمل قادرة على التعامل مع التطورات المتسارعة في الجوانب الاقتصادية والتكنولوجية، فالمؤسسة لم تعد مسئولة فقط أمام مالكي الأسهم، وإنما ظهر مفهوم المسؤولية البيئية والاجتماعية الذي يعد من المفاهيم التي كثر تداولها في المجال الاقتصادي في الوقت الحاضر، حيث يرتكز هذا المفهوم على الالتزام تجاه مجموعة من الأطراف في داخل وخارج المؤسسة، منهم المساهمون ،الموظفون، العملاء ،الموردون، البيئة والمجتمع، إذ على المؤسسة أن تمتلك أسس وقيم تنعكس في خططها واستراتيجياتها على البيئية والمجتمع اللذان يحيطان بها حيث لم يعد تقييم المؤسسات الاقتصادية يعتمد على عوائدها وربحيتها فحسب، بل تعدى مسؤولية المؤسسات اتجاه البيئة والمجتمع ليضيف تحديات جديدة أمام هذه المؤسسات، فالمؤسسة في تعاملاتها تتأثر بجملة من العوامل المالية التي تحدد سلوكها اتجاه حماية البيئة و المجتمع، خاصة أن هذه العوامل دائمة التقلب وتؤثر على قدرة المؤسسة في القيام بمهمتها الاقتصادية وكذا الاجتماعية، وقد تتأثر بمجموعة من الضغوطات تجعلها تقوم بتصحيح سلوكياتها اتجاه البيئة و المجتمع.في ظل ما سبق ذكره تتجلى معالم الإشكاليةالأساسية لهذا البحث، والتي يمكن صياغتها على النحو التالي:

ما مدى تأثير العوامل المالية على مختلف أنماطالمسؤولية البيئية والاجتماعية من وجهة نظر المؤسسات الاقتصادية؟

ويندرج تحت هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية :

- ما هو نمط المسؤولية الاجتماعية السائد في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؟
- ما مدى تأثير تكلفة وسعر المنتجات على المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، وهل يختلف باختلاف حجم وطبيعة قطاع المؤسسات الاقتصادية؟
- ما مدى تأثير المردودية والابتكار (تمويل الابتكار الأخضر)على المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، وهل يختلف باختلاف حجم وطبيعة قطاع المؤسسات الاقتصادية؟
- ما مدى تأثير الضرائب والتحفيزات على المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، وهل يختلف باختلاف حجم وطبيعة قطاع المؤسسات الاقتصادية؟
- ما مدى تأثير البنوك ووكالات التأمينعلى المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، وهل يختلف باختلاف حجم وطبيعة قطاع المؤسسات الاقتصادية؟
- ما اثر تبني المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية؟

فرضيات الدراسة:

بناءا على الطرح السابق يمكن صياغة الفرضيات التالية لاختبار مدى صحتها كما يلي:

- تعتبر المسؤولية القانونية(الحد الأدنى من المسؤولية الاجتماعية)هو نمط المسؤولية الاجتماعية السائد في المؤسسات الاقتصادية؛
- تؤثرتكلفة وسعر المنتجات على المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، مهما كان حجم وطبيعة قطاع المؤسسات الاقتصادية؛
- تؤثرالمردودية والابتكار (تمويل الابتكار الأخضر)على المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، مهما كان حجم وطبيعة قطاع المؤسسات الاقتصادية؛
- تؤثرالضرائب والتحفيزات البيئية على المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، ولا يختلف باختلاف حجم وطبيعة قطاع المؤسسات الاقتصادية؛
- تؤثرالبنوك ووكالات التأمينعلى المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، ولا يختلف باختلاف حجم وطبيعة قطاع المؤسسات الاقتصادية؛
- يؤثرتبني المسؤولية الاجتماعيةايجابيا على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية في المدى الطويل.

مبررات اختيار الموضوع:

لميكن اختيار هذا الموضوع عشوائيا وإنما يعود إلى مجموعة من الاعتبارات على النحو التالي:

- تركيز المؤسسات على المسؤولية الاقتصادية التي تهدف إلي تعظيم الأرباح؛
- حاجة المؤسسات الاقتصادية لمثل هذه المواضيع من اجل تحسيسهم بحجم المسؤولية الملقاة على عاتقهم؛
- المساهمة في معالجة إحدى الموضوعات المهمة والخاصة بالمسؤولية البيئية والاجتماعية ومدى تحمل هذه المؤسسات لمسؤوليتها تجاه البيئة والمجتمع؛
- طبيعة التخصص التي تسمح بدراسة مثل هذه المواضيع بالإضافة إلى حداثة الموضوع في ميدان البحث العلمي.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف نوجزها فيما يلي:

- مناقشة النظرية المتعلقة بالمسؤولية البيئية والاجتماعيةفي المؤسسات، وتطبيقها ميدانيا لمعرفة الفروق في تأثير العوامل المالية المدروسة على المؤسسات الاقتصادية؛
- تحديد العوامل المؤثرة على المسؤولية الاجتماعية وتصنيفها إلى مالية وغير مالية؛
- اختبار الفروق في تأثير المحددات المالية على المسؤولية الاجتماعية حسب مختلف خصائص المؤسسات الاقتصادية؛
- التعرف على واقع تبني البعد البيئي الذي يعد من أهمأبعاد المسؤولية الاجتماعية من طرف المؤسسة الاقتصادية.

أهمية الدراسة:

- الحداثة النسبية للدراساتالخاصة بمجال المسؤولية الاجتماعية بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية؛
- مسؤولية حماية البيئة مسؤولية الجميع من حكومات وباحثين ومؤسسات؛
- ضرورة توعية المؤسسات بأهمية حماية المجتمع والبيئة ضمن أهدافهمالاستراتيجية في ظل المنافسة الاقتصادية بين المؤسسات.

حدود الدراسة:

بهدف دراسة تأثير المحددات المالية على المسؤولية البيئية والاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية حاولنا إسقاط الدراسة على عدد من المؤسسات الاقتصادية وعليه اخترنا عينة عشوائية تتكون من36 مؤسسة اقتصادية تنشط بمنطقة ورقلة وحاسي مسعود،وكذا تمت دراسة الميدانية بالمؤسسة الوطنية للتنقيب بحاسي مسعود ولاية ورقلة وتحديدا بمديرية المحاسبة والمالية وكذا مديرية النوعية والصحة والامن والبيئة هذا بالنسبة للحدود المكانية، أما عن المجال الزمني للدراسة فكان من سنة 2000 إلى غاية سنة 2014 بالنسبة للدراسة التطبيقية، وشهر مارس وافريل بالنسبة للدراسة الميدانية.

منهج الدراسة والأدواتالمستخدمة:

ولغرض تحقيق هذه الأهداف السابقة الذكرتم استخدام المنهج الوصفي والذي يعتمد على وصف المفاهيم الواردة في الدراسة وصفا علميا دقيقا، بهدف تحديد ملامحها وصفاتها الخاصة بها تمهيدا لتحليلها، وثانيا المنهج التحليلي والذي يعتمد على تحليل العلاقات التي تم وصفها بناءا على المنهج السابق في هذه الدراسة،أما عن أداة جمع المعلومات فتم استخدام الاستبيان، الذي تضمن جميع المحاور المشكلة لجملة فرضيات الدراسة، إلى جانب المقابلات الشخصية التي تم اعتمادهما في الدراسة التطبيقية، كما تم استخدام برنامج spss v20لتحليل البيانات.

هيكل البحث:

لمعالجة دراستنا في شقيها النظري والتطبيقي قمنا بتقسيمها إلى فصلين كما يلي، حيث يتناول الفصل الأول الأدبيات النظرية لمحددات المسؤولية البيئية والاجتماعية في مبحثين، الأوليتعلق بالأدبيات النظرية لمحددات للمسؤولية البيئية والاجتماعية، أما المبحث الثاني خصص للدراسات السابقة والعربية والأجنبية التي تم الاعتماد عليها في دراستنا ومناقشتها من اجل التعرف على أوجه الشبه والاختلاف ومحاولة إبراز موقع دراستنا منها، أما ما يتعلق بالفصل الثانيفيتناول الدراسة الميدانية لعينة من المؤسسات بولاية ورقلة، وقدتم التطرق فيه إلى الطريقةوالأدواتالمستخدمة في المبحث الأول، ثم عرض ومناقشة نتائج الدراسة في المبحث الثاني، حيث قمنا بتحليل سلوك المسؤولية البيئية والاجتماعية للمؤسسات محل الدراسة،ثم القيام بتحليل الفروق في تأثير المحددات المالية على مختلف أنماط المسؤولية الاجتماعية، وكذلك دراسة اثر تبني المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي في المؤسسة الوطنية للتنقيب.

صعوبات الدراسة:

واجهنا خلال البحث عدة صعوبات نذكر منها:

- ✓ حساسية موضوع الدراسة بالنسبة للمؤسسات؛
- ✓ فترة الدراسة وخاصة أن الموضوع تطلب دراسة ميدانية وتطبيقية؛
- ✓ قلة الدراسات السابقة التي ربطت بين متغيري الدراسة بشكل مباشر.

الفصل الأول

الأدبيات النظرية والتطبيقية لمحددات المسؤولية البيئية والاجتماعية

تمهيد:

تهدف المؤسسات الاقتصادية عند ممارسة نشاطهاإلى تحقيق عوائد ومداخيل ضخمة مع التقليل قدر الإمكان من التكاليف، ومع كثرة التغيرات الحاصلة على مستوى الأعمال الاقتصادية تطور هذا الهدف ليتعلق بالجانب الاجتماعي والبيئي، جاء هذا التوجه نتيجة ممارسة الحكومات والهيئات والجمعيات ضغوط على المؤسسات الاقتصادية من اجل الاهتمام بحقوق الإنسان والاهتمام بحماية البيئة، كما ألزمت المؤسسات الصناعية مراقبة مخلفاتها التي تسبب أضرار للبيئة والمجتمع على حد سواء.

يهتم هذا الفصل بدراسة العوامل التي تدفع بالمؤسسات إلى الالتزام بالمسؤولية البيئية والاجتماعية، ثم تصنيف هذه العوامل إلى عوامل مالية وغير مالية بحسب طبيعة المحدد، ولتحقيق هذا الغرض خصصنا المبحث الأول من هذا الفصل للتطرق إلى الجانب النظري للمسؤولية البيئية والاجتماعية وكذا التطرق للمفاهيم الأساسية للمحددات المالية للمسؤولية البيئية والاجتماعية،أما المبحث الثاني فتم التطرق لأهم الدراسات السابقة التي لها علاقة بالموضوع.

المبحث الأول: الإطار النظري للمسؤوليةالبيئيةوالاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية.

سنتطرق في هذا المبحث إلى مطلبين، المطلب الأول يخص الإطار النظري للمسؤولية البيئية والاجتماعية أماالمطلب الثاني فيشمل الإطار النظري للمحددات المالية للمسؤولية البيئية والاجتماعية.

المطلب الأول: الإطار النظري للمسؤولية البيئية والاجتماعية.

لم يعد توجه الشركات نحو تعظيم الأرباح وزيادة المبيعات فقط،بل أصبحت لهذه الشركات توجهات أخرى خاصة نحو الدور الاجتماعي الذي أصبح يكتسي أهمية بالغة في بقاء ونمو هذه الشركات، نظرا لما تقدمه من أعمال تخدم المجتمع.

الفرع الأول: الإطار المفاهيمي والتطور التاريخي للمسؤولية البيئية والاجتماعية.

في هذا الفرع سيتم التطرق إلىالتطور التاريخي للمسؤولية البيئية والاجتماعية ومفهومها.

أولا– التطور التاريخي للمسؤولية الاجتماعية:لقد ظهر مفهوم المسؤولية الاجتماعية منذ زمن بعيد، حيثيتصف هذا المفهوم بالشمولية الواسعة، فهويتمتعبصفة ديناميكية وواقعية وتطورمستمر، كي يتناسب مع التغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، رغمذلك يصعب تحديد مراحل دقيقة لتطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية لتداخل الأحداث، فالمتتبع لأحداث ممكن تمييز التغيرات التي أدت إلى إثراء هذا المفهوم، حيث يعود هذا التطور إلى نظرية العقد الاجتماعي، التي ينظر فيها للمسؤولية الاجتماعية على أنها عقد بين المؤسسة والمجتمع، وعوامل

أخرى كظهور الثورة الصناعية وما صاحبها من عوامل اجتماعية كزيادة وعي أفراد المجتمع وظهور جماعات الضغط[1].

أ- الثورة الصناعية: تميزت هذه الفترة بالاستغلال الغير محدود لجهود العاملين وتشغيل الأطفال والنساء لساعات طويلة في ظل ظروف قاسية وأجور متدنية، من جهة أخرى لم يكن هناك وعي بيئي لان الثورة كانت في بداياتها، في هذه المرحلة عملت المؤسسات على تحسين إنتاجية العاملين بالتركيز على تحفيزهم من خلال الاهتمام بالحوافز المادية كزيادة الأجور.

ب – مرحلة تضخم حجم المؤسسات: تميزت هذه المرحلة بتطور وزيادة حجم المؤسسات التي لها أهداف اقتصادية راميةلتحقيق الربح وزيادة المردودية والمداخيل، دون أن تراعي مسؤوليتها بالمجتمع والبيئة المحيطة بها، كما تميزت بتخصص العمال في العمل دون الحاجة إلى إطالة التدريب.

ج- مرحلة تأثير أفكار اشتراكية: في هذه المرحلة من تطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات تم ظهور أفكار للمذهب الاشتراكي التي سعت إلى الاهتمام الدائم بالعمال وإعطائهم حقوقهم الكاملة، بحيث كانت أبرز العلامات التي أدت بالمؤسسات لتبني المسؤولية الاجتماعية. وهذا ما جعل العمال يطالبون بحقهم في التقاعد والضمان الاجتماعي، وكذلك الحماية من حوادث العمل والاستقرار الوظيفي... الخ.

د- مرحلة الكساد الكبير والنظرية الكينزية: مع حصول الكساد الكبير سنة 1929 وانهيار المؤسسات الصناعية والذي نتج عنه تسريح الكثير من العمال،ومع ظهور نظريةكينز التي دعت إلى وجوب تدخل الدولة لإعادة التوازن الاقتصادي، أدى ذلك إلىإعادة النظر في المفاهيم الأساسية التي كانت ترتكز عليها المؤسسات، من إهمالها لمسؤولياتها اتجاه أصحاب المصالح الذين تتعامل معهم واقتصار هدفها في تحقيق أقصى عائد من الربح.

ذ- مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية والتوسع الصناعي: تتميز هذه المرحلة بظهور عنصر النقابات والمطالبة بتحسين ظروف العمل وإدخال القوانين التي تسعى إلى حماية العمال، بحيث تقوم بإشراكهم في إدارة المؤسسة، كما تم في هذه المرحلة تعزيز الفكر الاشتراكي بانتشار أفكاره بين أفراد المجتمع.

ر- مرحلة جماعات الضغط: تمثل جماعات الضغط قوة لا يستهان به لتأثيرها في قرارات المؤسسات التي تعتبر شريحة كبيرة من الجمعيات والمنظمات الدولية ، كجمعيات حماية المستهلك وجمعيات حماية البيئة، جمعيات السلام الأخضر، التي تعمل على تجسيد المسؤولية الاجتماعية من خلال ضغطها عن طريق القوانين والتشريعات الحكومية، في هذه المرحلة أصبحت المسؤولية الاجتماعية أكثر تجسيدا.

[1] الطاهر خامرة، **المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة**،مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2007،ص78-80.

هـ- مرحلة اقتصاد المعرفة وعصر المعلوماتية:تتميز هذه المرحلة بتغير طبيعة الاقتصاد وظهور عناصر مثل الاقتصاد الحر والعولمة والتطور التكنولوجي والرقمي، وكذا انتشار شبكات المعلومات من خلال ظهور شبكة الانترنت، هذا ماولد قيما جديدة ترتبط بالاقتصاد الجديد، هذه من الأسباب التي أدت بالمؤسسات إلى إدماج عناصر المسؤولية الاجتماعية ضمن استراتيجياتها.

ثانيا- مفهوم المسؤولية الاجتماعيةللشركات:تعددت تعاريف المسؤولية الاجتماعية لدى المفكرين لكونها من المواضيع التي تكتسب أهمية بالغة ومتزايدة،حيث عرفHolms المسؤولية الاجتماعية على أنها التزام على منظمة الأعمال تجاه المجتمع الذي تعمل فيه، عن طريق المساهمة في مجموعة من الأنشطة الاجتماعية[1]. في حين عرفهاالبنك الدولي المسؤولية الاجتماعية للشركات على أنها عبارة عن محاولات تساهم في تطوع الشركات لتحقيق التنمية الأخلاقية والاجتماعية، وبالتالي فهي تعتمد على المبادرات الحسنة دون وجود إجراءاتملزمة قانونيا[2].أمامعهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعيةفعرفها على أنهاالسلوك الأخلاقي لشركة ما اتجاه المجتمع، وتشمل سلوك الإدارةالمسئول في تعاملها مع الأطراف المعنية التي لها مصلحة شرعية في مؤسسة الأعمال، من مساهمين، البيئة، المجتمع، الموردين والعملاء،....الخ[3].أما منظمة "ISO"أكدت بأنهاتصرف يتفق مع مبادئ المسؤولية الاجتماعية وممارساتها،مثل مبدأ احترام أصحاب المصالح واهتماماتهم ؛مبدأ الامتثال القانوني ؛مبدأ احترام الاتفاقيات الدولية والاتفاقيات الثنائية ؛ مبدأ المساءلة ومبدأ الشفافية ؛ مبدأ احترام الاستحقاقات المعنوية الأساسية وأخيرا مبدأ احترام التنوع[4].كما تعرفعلى أنها : التزام المؤسسة لتعظيم التأثيرات الايجابية والتقليل من التأثيرات السلبية في المجتمع والبيئة والتزامها المستمر للسلوك الأخلاقي، والمساهمة في التطوير الاقتصادي من خلال تحسين نوعية حياة العاملين بشكل خاص والمجتمع بشكل عام.[5]

من خلال هذه التعاريف السابقة نستنتج أن المسؤولية الاجتماعية هي مجموع الأنشطة والبرامج التي تعنى بالجانب الاجتماعي والخيري وحماية البيئة، تلتزم بها المؤسسات الاقتصادية نحو المجتمع الذي تعمل به، فضلا عن الجانب الاقتصادي والقانوني،تهدف المؤسسات من خلالها إلى المشاركة في الحياة الاجتماعية والمساهمة في حل المشاكل المجتمعية والبيئية والاستجابة إلى تطلعات أصحاب المصالح.

[1] طاهر محسن منصور الغالبي،صالح مهدي محسن العامري، **المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن2008،ص49.

[2] نورا محمد عماد الدين أنور،**المسؤولية الاجتماعية للشركات في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية، دراسة تطبيقية**،مركز المديرين المصري، مصر،2010،ص3.

[3] عبد الغفور دادن، حفصي رشيد،**المؤسسة بين تحقيق التنافسية و محددات المسؤولية الاجتماعية و البيئية**، الملتقى الدولي حول سلوك المؤسسات الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، الجزائر،2012،ص405.

[4] ميسر إبراهيم الجبوري، أسيل زهير رشيد التك،**المسؤولية الاجتماعية والالتزام بالجودة وانعكاساتها على القيم المنظمية**،الطبعة الأولى، المنظمة العربية للتنمية الإدارية جامعة الدول العربية، مصر،2014،ص 15.

[5] محمد فلاق، المسؤولية الاجتماعية للشركات النفطية العربية شركتي سونطراك، الجزائرية، ارامكو السعودية أنموذجا،**مجلة الباحث**، العدد 12، الجزائر، 2013،ص31.

يعتبر البعد البيئي احد أبعاد المسؤولية الاجتماعية، حيث يتميزبأهمية فائقة وذلك لتزايد المشكلات البيئية وتفاقمها، حيث عرفت المسؤولية الاجتماعية بالالتزام الطوعي للمؤسسات وذلك بالمساهمة في تحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية، فمن خلال هذا التعريف يمكن اعتبار المسؤولية البيئية جزء متضمن في المسؤولية الاجتماعية، وفي الواقع العديد من الدراسات تستخدم مصطلح المسؤولية الاجتماعية حول تخضير المؤسسات (إدماج البعد البيئي في المؤسسات) وبذلك اعتبرت كأحد أطرافأصحاب المصلحة، وعليه فالمؤسسة التي تتصرف بطريقة مسؤولة اجتماعيا تجاه أصحاب المصلحة تكون مسؤوليتها اتجاه البيئة كجزء من مسؤوليتها الاجتماعية[1].فالالتزام البيئي هو جزء من الالتزام الاجتماعي ولا يكتمل إلا به.[2]

الفرع الثاني:أهمية المسؤولية البيئية والاجتماعية.

أظهرت العديد من الدراساتالأهمية والفوائد المتأتية من جراء تطبيق المؤسسات لمسؤوليتها الاجتماعية، التيتمس عدة جوانب بالنسبة للمجتمع والمؤسسة وحتى الدولة وأهمها ما يلي[3]:

أولا–بالنسبة للمؤسسة:

- ✓ تحسين سمعة المؤسسات وصورتها بالنسبة للمجتمع وعلاقتها بالعملاء والعاملين؛
- ✓ استقطاب العناصر البشرية الكفءة وزيادة القدرة على الاحتفاظ بهم، فالمسؤولية الاجتماعية عنصر جذب للعناصر المتميزة خاصة بالنسبة للشركات عابرة القارات أو كبرى الشركات؛
- ✓ بناء علاقات قوية مع الحكومات وهذا يساعد على حل النزاعات القانونية التي تتعرض لها المؤسسات أثناء ممارستها لنشاطها الاقتصادي؛
- ✓ حسن إدارة المخاطر الاجتماعية مثل مخاطر الالتزام البيئي واحترام قوانين العمل وتطبيق المواصفات القياسية؛
- ✓ رفع قدرة المؤسسة على الإبداعوالابتكار؛
- ✓ تحسينالأداء المالي؛
- ✓ تقليل تكاليف الإنتاج؛
- ✓ زيادة المبيعات وتحسين نوعية المنتج؛
- ✓ زيادة قدرة المؤسسة على جذب المستثمرين.

[1] خالد أعراب، **الأبعاد التسويقية للمسؤولية البيئية وانعكاساتها على تنافسية المؤسسة الصناعية**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعةأمحمد بوقرةبومرداس، الجزائر2015،ص87

[2] عبد الغفورداادان ، رشيد حفصي ، **مرجع سبق ذكره**، ص418.

[3] سناء مصباحي، **دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية في دعم نظم الادارة البيئية لتحقيق التنمية المستدامة**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر2013، صص 24-27.

ثانيا– بالنسبة للمجتمع:

- ✓ تحسين نوعية الحياة في المجتمع وذلك بتوفير الاستقرار وسيادة العدالة وتكافؤ الفرص بين الأفراد؛
- ✓ تحسين نوعية الخدمات المقدمة لأفراد المجتمع؛
- ✓ ازدياد الوعي بأهمية الاندماج التام بين المؤسسات ومختلف الفئات ذات المصالح؛
- ✓ تحسين التنمية السياسية من خلال زيادة الوعي الاجتماعي وهذا يساهم بالاستقرار السياسي والشعور بالعدالة الاجتماعية.

ثالثا– بالنسبة للدولة:

- ✓ تخفيف الأعباء التي تتحملها الدولة وإن عوائدها ستكون أفضلبسبب وعي المؤسسات بأهمية المساهمة العادلة والصحيحة في تحمل التكاليف الاجتماعية المختلفة كدفعها لمستحقاتها من ضرائب ورسوم
- ✓ المساهمة في القضاء على البطالة والمساهمة في التطور التكنولوجي وغيرها من المجالات التي لا تستطيع الدولة القيام بها.

الفرع الثالث: الأبعاد المسؤولية الاجتماعية.

إن مختلف التعريفات التي طرحت، تثبت أن للمسؤولية الاجتماعيةأبعاد يمكن أن تدرس أو تقاس من خلالها، حيث يرى البعض أنأبعاد المسؤولية الاجتماعية هي الأبعادالأربعة التي حددها كارولوتتمثل في [1]:

اولا– البعد الاقتصادي:إن المؤسسة وحدة اقتصادية أساسية في المجتمع، تقوم بإنتاج السلع والخدمات وعرض مناصب شغل، وكذا خلق ثروة للمساهمين مع تحقيق أبرزأهدافها وهو تحقيق الربح.

ثانيا– البعد القانوني:يتمثل في احترام القوانين، التشريعات والتجاوب مع السياسات العامة،إذيحتوي هذا البعد على مجموعة كبيرة من العناصر التي يجب أن تحترم من قبل المؤسسات، بالشكل الذي يعزز الارتقاء بالعلاقة مع المستهلك ومع العاملين.

ثالثا– البعد الأخلاقي:وذلك بإتباع المبادئ الأخلاقية كالالتزام بالأعمال الصحيحة وان تمتنع عن إيذاءالآخرين والالتزام بالأمانة.

رابعا– البعد الخيري:بمعنى أن تكون المنظمة صالحة، تعمل على الإسهام في تنمية وتطوير المجتمع وتحسين نوعية الحياة، من خلالدمج الاهتمامات الاجتماعية في العمليات التجارية والمساهمة في بناء مجتمع أفضل.

[1] خالد أعراب، **مرجع سبق ذكره**،ص ص 79،80.

الجدول رقم (1-1) : عناصر وأبعاد المسؤولية الاجتماعية

البعد	العناصر الرئيسية	العناصر الفرعية
الاقتصادي	المنافسة العادلة	– منع الاحتكار وعدم الإضرار بالمستهلكين – احترام قواعد المنافسة وعدمإلحاق الضرر بالمنافسين
	التكنولوجيا	– استفادة المجتمع من التقدم التكنولوجي – استخدام التكنولوجيا في معالجة الإضرارالتي تلحق بالمجتمع
القانوني	قوانين حماية المستهلك	– حماية المستهلك من المواد المزيفة والمزورة – حماية الأطفال صحيا وثقافيا
	حماية البيئة	– منع تلوثالمياه والهواء والتربة – منع الاستخدام التعسفي للموارد
	السلامة والعدالة	– ظروف العمل ومنع عمل صغار السن – عدم التمييز على أساس الجنس أوالعرقأو الدين – تقليلإصابات العمل – التعاقدوخطط الضمان الاجتماعي
الأخلاقي	المعاييرالأخلاقية	– مراعاة الجوانب الأخلاقية في الاستهلاك – مراعاة مبدأ تكافؤ الفرص في التوظيف – مراعاة حقوق الإنسان
	الأعرافوالقيم الاجتماعية	– احترام العادات والتقاليد – مكافحة الممارسات غير الأخلاقية
الخيري	نوعية الحياة	– نوع التغذية – الخدمات – النقل العام

المصدر:طاهر محسن الغالبي، صالح مهدي العامري،**مرجع سبق ذكره**،ص82

الفرع الرابع:مبادئ المسؤولية الاجتماعية.

تستند المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات على تسعة مبادئ رئيسية يمكن إجمالها فيما يلي[1]:

أولا– القيم والأخلاق:بموجب هذا المبدأ تعمل على تطوير الممارسات الأخلاقية المتعلقة بأصحاب المصالح؛

ثانيا– العلاقات التعاونية:أي العدالة والأمانة مع شركاء العمل ومتابعة المسؤولية الاجتماعية معهم؛

ثالثا– الارتباط المجتمعي:من خلال تكوين علاقة مع المجتمع عن طريق اهتمامها باحتياجاته وثقافته؛

رابعا– مواصفات موقع العمل:وذلك بارتباط أنشطة المؤسسة بإدارة الموارد البشرية،لترقيته وتنمية الموارد البشرية على المستوى الشخصي والمهني إضافةإلى احترام حقوقهم وتوفير بيئة عمل أمنة خالية من المخاطر؛

[1]عماد مساعدية ،**دور استراتيجية تنمية الموارد البشرية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة فرحات عباس،سطيف، الجزائر2014،صص68-69.

خامسا– تقوية وتعزيز السلطات:من خلال الموازنة في الأهدافالإستراتيجيةوالإدارة اليومية بين مصالح المستخدمين، العملاء، المستثمرين، الموردين، المجتمعات المتأثرة وغيرهم من أصحاب المصلحة؛

سادسا– الأداء المالي والنتائج:تعوض المؤسسة المساهمين برأس مال ذو معدل تنافسي، والمحافظة في نفس الوقت على الممتلكات والأصول،وان يكون هدف المؤسسة تعزيز النمو على المدى البعيد؛

سابعا– المنتجات ذات الجودة والخدمات: تحدد المؤسسة وتستجيب لاحتياجات وحقوق الزبائن والمستهلكين الآخرين، كما تلتزم برضا الزبون وتقديم المنتجات والخدمات ذات جودة عالية؛

ثامنا– المساءلة والمحاسبة:إبداء الرغبة في الكشف عن المعلومات والأنشطة الخاصة بالمؤسسة لأصحاب الشأن لاتخاذ القرارات؛

تاسعا– الحماية وإعادةالإصلاح البيئي:أن تقوم المؤسسة بحماية وإعادةإصلاح البيئة والترويج للتنمية المستدامة فيما يتعلق بالمنتجات والعمليات والخدمات.

المطلب الثاني:الإطار النظري للمحددات المالية للمسؤولية البيئية والاجتماعية.

سنحاول من خلال هذا المطلب التعريف بالعوامل المالية التي تؤثر في سلوك المؤسسات، وتجعلها تلتزم بمسؤوليتها البيئية والاجتماعية، حيث سيتم التفريق بين العوامل المالية والعوامل الغير المالية للالتزام المؤسسات بمسؤوليتها اتجاه المجتمع والبيئة.

الفرع الأول: محددات سلوك المؤسسة اتجاه المجتمع والبيئية

تتأثر المؤسسة خلال القيام بمختلف أنشطتهابمجموعة من العوامل المختلفة،التي تجعل المؤسسةتحدد سلوكها اتجاه المجتمع والبيئية التي تعمل فيها ونوجزها فيما يلي:

الشكل (1–1): العوامل المحددة لسلوك الاجتماعي و البيئي

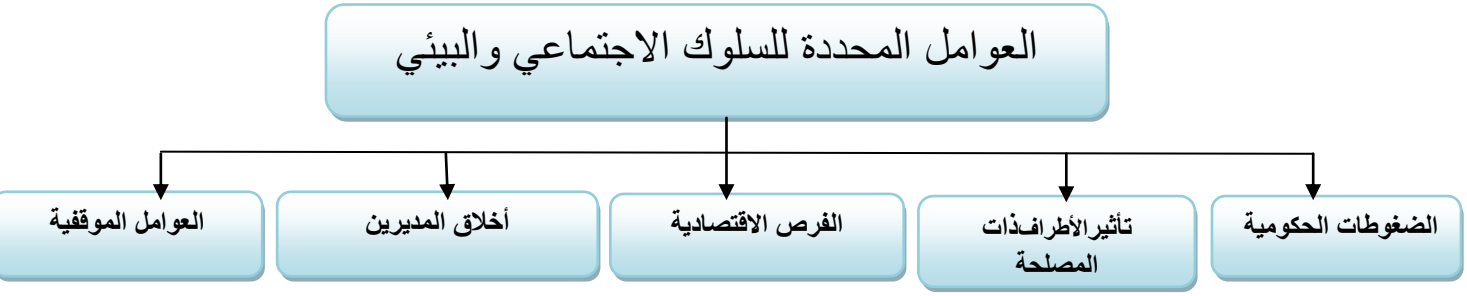

المصدر : من إعداد الطالبة

أولا– الضغوطات الحكومية: تعتبر الضغوطات الحكومية من أهم المحددات التي لها أهمية على سلوك المؤسسة اتجاه المجتمع والبيئية،حيث إن الدولة تستخدم العديد من التدابير للضغط على المؤسسة لتقوم بدمج الاعتبارات المسؤولية البيئية والاجتماعية، من بين هذه الأدوات التنظيمية والتحفيزية والاقتصادية والمقاربات الطوعية[1].

أ– الأدوات التنظيمية:وهي عبارة عن مجموعة من الضوابط التي تشكل حماية للبيئة والمجتمع يجب على المؤسسة احترامها لضمان استمراريتها[2].

ب–الأدوات الاقتصادية:إنالأدوات الاقتصادية هدف تحفيزي يدفع المؤسسة إلىإتباع طرق مسئولة اتجاه البيئة و تجعلها تدمج الاعتبارات البيئية في إدارة مختلف نشاطاتها، يوجد نوعين من التحفيز الاقتصادي وهما نتاج لمقاربتين بيقووكواز[3]، حيث تشير مقاربة بيقوإلى قيام المؤسسة بدفع تكاليف إزالةالأضرار التي تسببت فيها كفرض الإتاواتوالرسوم لمحاربة التلوث وجمعومعالجة النفايات، كما تقوم الحكومة بمنح إعانات لتشجيع الممارسات النظيفة، أما مقاربة كواز فتقوم على خصخصة الموارد الطبيعية وإنشاءأسواق لتداول السلع البيئية، بحيث يتم تحديد سعر وقيمة لها وتنظيم استغلالها مثل رخص التلويث والحصص الفردي للصيد.

ج–المقاربات الطوعية: هي الوسائل التي تجعل المؤسسة تلتزم طوعيا بتحسين أدائها البيئي وتقوم بتخفيض مستويات تلويثها فهي تسمح للمؤسسة بإظهارأدائها البيئي الفعال كما تقوم بتشجيع التنظيم الذاتي للقطاعات الاقتصادية فهي من احد الأدوات التي تعزز التفاهم بين القطاعات الاقتصادية و السلطات العمومية والمنظمات الغير الحكومية[4].

ثانيا– تأثير الأطراف ذات المصلحة:المؤسسة عند ممارسة نشاطها تصادف بعض الجماعات والأفراد التي تأثر عليها، حيثتلتزم هذه الأطراف التي تتعامل مع المؤسسة بشكل دائم بممارسة ضغوطات عليها لتقوم بتصحيح سلوكياتها اتجاه المجتمع والبيئة، وذلك لحماية مصالحها وتتمثل هذه الأطراف في المساهمين، المستخدمين، المستهلكين، الموزعين، شركات التأمين،البنوك جمعيات حماية البيئة و الهيئات القطاعية والعمومية[5].

---

[1] محمد عادل عياض، دراسة نظرية لمحددات سلوك حماية البيئة في المؤسسة، **مجلة الباحث**، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد 7، 2010،ص14،13.

[2] Erwan Harscoet,**Développement d'une comptabilité environnementale orientée vers la création de valeur : l'application a un investissement de prévention des pollutions**, thèse de doctorat, école doctorale N : 432 science de métiers de l'ingénieur (école national supérieur d'arts et métiers), Paris, 2007, p 27.

[3] محمد عادل عياض، **مرجع سبق ذكره**،ص13.

[4] **المرجع السابق**،ص14.

[5] السعيد زنات،**دور لضرائب و الرسوم البيئية في توجيه السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر**،مذكرة ماجستير غير منشورة،جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر2016،ص65.

ثالثا– الفرص الاقتصادية: إن قيام المؤسسة بدمج أبعاد المسؤولية البيئية والاجتماعيةفي مختلف أنشطتها يساعدها على الاستمرارية واكتساب الشهرة والسمعة الجيدة، وتستطيع من خلالها اكتساب ميزة تنافسية وكسب أسواق جديدة، تتمثل هذه الفرص في[1]:

أ–المحفزات التسويقية: ترتكز على إظهارأن المؤسسة واعية بالتزاماتها اتجاه المجتمع والبيئة، فالمؤسسة تنتهج سلوكا مسئولامن اجل الرفع من قيمتها وصورتها.

ب–التمييز التنافسي:إن سلوك المؤسسة المسئول اتجاه المجتمع والبيئة وسيلة تجعل وسيلة للتميز في الأسواق،حيث إن المؤسسة تقوم بإنتاج منتجات ذات خصائص ومميزات بيئية وآمنة، وبالتالي ترتفع الحصص السوقية للمؤسسة نتيجة تعلق المستهلكين بهذه المنتجات.

ج–المردودية:إن قيام المؤسسة بإدماجأبعاد المسؤولية البيئة والاجتماعية يؤدي بالمؤسسة إلى تخفيض التكاليف وبالتالي تحقيق أرباح من وراء ذلك.

رابعا– أخلاقالمديرين:إن أخلاقيات المديرين ظاهرة فردية ونفسية قبل أن تكون مسألة تنظيمية في المؤسسة، فالمديرين يحاولون تسيير مؤسساتهم بما يتماشى مع دوافعهم الأخلاقية وعليه فان أخلاقيات المديرين لها دور مهم في إدماجالأبعادالبيئية والاجتماعية في مؤسساتهم[2].

خامسا–العوامل الموقفية:إن العوامل الموقفية يمكن أن تؤثر في المؤسسات عند إدماجها للأبعاد الاجتماعية في إدارتها ويمكن إيجازها فيما يلي: [3]

أ–عمر المؤسسة: إن العديد من الباحثين قاموا بدراسة اثر عامل الزمن على إدماجالأبعاد الاجتماعية في المؤسسات، فالفرق بين المؤسسات حديثة النشأة والقديمة هوأنالأولى تكون أكثر قدرة على التكيف مع متطلبات المسؤولية البيئيةوالاجتماعية، وذلك لاختلاف القدرات التكنولوجية، وتأثير العادات والتقاليد التي تزيد من مقاومة التغيير.

ب–قطاع النشاط: بعض قطاعات النشاط تعتبر حساسة تجاه المجتمع والبيئة، لأنها تأخذ في الحسبان متطلبات حماية البيئة أكثر من غيرها من المؤسسات .

[1] محمد عادل عياض،**نفس المرجع السابق**، ص ص17-18.
[2] –السعيد زنات، **مرجع سبق ذكره**،ص68.
[3] –عادل محمد عياض،**مرجع سبق ذكره**، ص ص19-20.

ج–حجم المؤسسة: تعتبرالمؤسسات الكبيرة الأكثر تبني لأبعاد المسؤولية الاجتماعية مقارنة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لكونها مؤسسات تتمتعبقدرة مالية عالية وتتوفر على كفاءات بشرية مؤهلة للتعامل مع المسائل الاجتماعية.

د–الانتساب الدولي: يقصد بها الارتباط القانوني للمؤسسة بشركات عالمية، فالعديد من المؤسسات تتبني المسؤوليةالبيئية والاجتماعية نتيجة لضغوطات الشركة الأم للحفاظ على سمعتها ومكانتها.

هـ–التوجهات الإستراتيجية: تؤثر الخيارات الإستراتيجية للشركات علىسلوكها اتجاه المجتمع والبيئة كالمؤسسات التي تهتم بالمجتمع ومتطلباته،والإبداع الواضح للالتزام اتجاه البيئة من خلال وضع أساليب وطرق جديدة للحد من التلوث، كما يجب أنيتلاءم سلوك المؤسسة اتجاه المجتمع والبيئة مع أولوياتهاالإستراتيجية.

الفرع الثاني: المحددات المالية للمسؤولية البيئية والاجتماعية.

سنتطرق في هذا الفرع إلى تصنيف العوامل السابقة الذكرإلىعوامل مالية التي تؤثر على المؤسسة عند القيام بأنشطتهاوأخرى غير مالية، سيتم توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (1–2): الفرق بين المحددات المالية والمحددات الغير مالية

المحددات المالية	المحددات الغير المالية
المحفزات التسويقية (السعر)	الضغوطاتالحكومية
التمييز التنافسي (التكلفة)	تأثير الأطراف ذات المصلحة
الابتكار	أخلاقالمديرين
المردودية	العوامل الموقفية
السياسة الحكومية (الضرائب و الرسوم، التحفيزات والإعانات)	تحسين سمعة المؤسسة، دعم أفرادالمجتمع
البنوك ووكالات التأمين	تزايد الوعي بأهمية الحفاظ على البيئة

المصدر: منإعداد الطالبة

أولا–المحفزات التسويقية:تعتبر المحفزات التسويقية مجموعة من الوسائل والعناصر التي تمتلكها وتستغلها المؤسسة لتحقيق أهدافهافي السوق المستهدفة، وتضم أربعة عناصر لابد من تكاملها لتحقيق الأهداف التسويقية المسطرة من طرف المؤسسة ألاوهي المنتج،السعر،الترويج،التوزيع، لكن سنتطرق إلى السعر فقط كونه يعتبر العامل المالي الذي يحدد التزام المؤسسة بالمسؤولية البيئية والاجتماعية،فهو يعد عنصرا فعالا لسياسة المؤسسة ويعرف على انه المبلغ المدفوع من اجل سلعة أو خدمة، و يعتبر من احد العناصر المزيج التسويقي وأهم العناصر المؤثرة في قرار

الشراء لدى المستهلك، وتعتبر التكلفة منأهمالعوامل لتحديد السعر؛بينما التسعير هو التغير النقدي لقيمة السلعة في وقت و مكان معين أو هو القيمة المحددة للمنافع التي يحصل عليها الفرد من السلع أو الخدمات[1].

أماالتسعير الأخضر للمنتجات،يقصد به تسعير المنتجات بما يتلاءم مع الاعتبارات البيئية التي تفرضها القوانين واللوائح البيئية أو التي تتعلق بمبادرات المؤسسة، فوفقا لآلية التسعير يتم فرض علاوة سعرية على المنتجات أو الخدمات الخضراء على الزبائن جراء مراعاة المطالب البيئية في جميع مراحلها من استخراج مواردها واستهلاك الطاقة الأنظف فيها وتغليفها ونقلها أو طرق تدويرها أو التخلص منها،تكمن أهمية التسعير الأخضر[2]:

- ✓ الاهتمام بالتسعير الأخضر يراعي الجوانب البيئية من خلال الحد من الهدر في استخدام الموارد الطبيعية؛
- ✓ يساهم التسعير الأخضر في زيادة وعي الزبون من خلال التساؤلات المطروحة عن العلاوة السعرية والتي تكون سببا في حصوله على معلومات بيئية جديدة؛
- ✓ تؤثر سياسة التسعير الأخضر على ولاء العمال حيث يصبح العمال يميلون للعمل والاستمرار في شركاتهم التي تتميز بمسؤوليتها البيئية؛
- ✓ يساهم التسعير الأخضر في تطوير العلاقات الايجابية مع الأطراف عديدة من أصحاب المصلحة؛
- ✓ يسمح التسعير الأخضر بالتحسين المستمر من خلال العلاوة السعرية التي تعتبرا دافعا جديدا من أجل تحسين جودة المواد والمنتجات والعمليات واستخدام الطاقة والمبادرات البيئية الجديدة، وبالتالي يصبح التسعير الأخضر فرصة جديدة لكسب ميزة تنافسية؛
- ✓ يساهم التسعير الأخضر في تحسين سمعة المؤسسة لدى المجتمع وتحسين صورتها.

ثانيا –التمييز التنافسي:يعتبر مايكل بوتر أول من وضع نظرية الميزة التنافسية، فقد صمم نموذجا لقياسها يستند على المتغيرات الجزئية للاقتصاد معتبرا أن التنافس يتم بين المؤسسات نفسها، حيث تنشأ أساسا من القيمة التي تستطيع مؤسسة ما أن تخلقها لزبائنها، بحيث يمكن أن تأخذ شكل أسعار أقل بالنسبة لأسعار المنافسين بمنافع مساوية، أو بتقديم منافع متفردة في المنتج تعوض بشكل واسع الزيادة السعرية المفروضة. تصنف الميزة التنافسية إلى نوعين رئيسيين وهما ميزة التكلفة وميزة تمييز المنتج، سنتطرق إلى ميزة التكلفة والتي تعتبر العامل المالي الذي يحدد سلوك المؤسسة اتجاه البيئة والمجتمع، وتعنيقدرة المؤسسة على إنتاج منتج بأقل تكلفة مقارنة بالمنافسين مما يؤدي في النهاية إلى تحقيق عوائد اكبر[3]،أمافيما يتعلق بالمنتجات الخضراء يكون من خلال إعادة النظر في عمليات الإنتاج

[1] محمد دحماني،**الخدمة التسويقية**، مذكرة الماجستير غير منشورة،جامعة يوسف بن خدة، الجزائر،2008،ص31.

[2] الطاهر خامرة ،**محددات سلوك حماية البيئة للمؤسسات الصناعية**، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر،2016،ص53.

[3] حجاج عبد الرؤوف، **الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية:مصادرها ودور الإبداع التكنولوجي في تنميتها**،مذكرة الماجستير غير منشورة، جامعة 20 أوت 55 بسكيكدة، الجزائر2007، ص ص3-15.

بما يسمح من تقليل المخلفات، الذي يحقق هدفين أولهما تقليل الحاجة لبعض المواد الخام وهذا بتحقيق وفرات في التكاليف، والثاني تجنب الملاحقات القانونيةمن جمعيات البيئة وحماية المستهلك والدولة[1].

ثالثا– الابتكار:أصبح الابتكار من أهم المعايير التي تحدد درجة تميز المؤسسة وعامل محدد لاستمراريتها، وذلك لاشتداد التنافسية في الأسواق، فالابتكار هو قدرة المؤسسة على تنمية وتطبيق أفكار جديدة وتطوير طرقإنتاجالسلع، وهو يعتبرأي تغيير في طرق الإنتاجتعطي أفضلية للمنتج ويضيف له قيمة اكبر وأسرع من منتجات المنافسين في السوق[2].أما فيما يتعلقبالابتكار الأخضر فهو الوسيلة الأكثر فعالية للتوصل إلى مفاهيم وأساليب ومنتجات جديدة تكون أكثر استجابة لحاجات المستهلكينالبيئيين، وبطرق أسرع من المنافسين مما يزيد من قيمة هذه المنتجات لقاء ما يدفعه المستهلكين، والابتكار الأخضر يقع ضمن مفهوم الابتكار الواسع الذي يتعلق بالاختراق عن طريق التوصل إلى:

- المنتج الأخضر يكون مستداما أو كفؤا بيئيا مقارنة بالمنتج القديم، ويكون عبارة عن استجابة للوائح وبالتالي الحد من التلوث والأخذ بالاعتبارات البيئية والاجتماعية؛
- تحسين المنتجات لتكون اقل ضررا بيئيا؛

فالابتكار الأخضر يعمل على تحسين في الأداء الكلي وخاصة الأداء المالي،كما يعمل على تحسين الأداء البيئي ويساهم في تطوير التكنولوجيات أو العمليات الجديدة لتكون اقل ضررا وأكثرملائمة للبيئة، فالابتكارالأخضر يؤدي إلى تخفيض تكاليف وإزالة التلوث وتحسين إنتاجية المواد[3].

رابعا– المردودية:تساهم المسؤوليةالبيئية والاجتماعية في تحسين الأداء المالي ومردودية المؤسسة، نتيجة زيادة الإنتاجية وتحسين نوعية المنتج، وبالتالي زيادة حجم المبيعات،كما تساهم في تقليل تكاليف الإنتاجوولاء العاملين للمؤسسة وتفضيل العملاء والمستهلكين لمنتجاتها.فقيام المؤسسة بإنتاج منتجات صديقة للبيئة واستخدام تكنولوجيات نظيفة يمكنها من تحقيق زيادة تنافسيتها في السوق، وهذا ما يجعلها تقتصد في المواد الأولية والطاقة وهو ما يسمح بتخفيض تكاليف الإنتاج، وبالتالي تحقيق أرباح هامشية، وكسب فرص لزيادة أرباح ومكاسب المؤسسة.[4]

خامسا– السياسة الحكومية:تلجأ السلطات الحكومية إلى اعتماد سياسة بيئية ردعية للتخفيض من التلوث البيئي،فهي تعتمد بالأساس على منطلق التالي "من يلوث يدفع"، وقد تخصص الإيرادات الناتجة عنها للاستعمال

[1] الطاهر خامرة،محددات سلوك حماية البيئة للمؤسسات الصناعية،**مرجع سبق ذكره**،ص60.

[2] محمد سليماني، **الابتكار التسويقي و أثره على تحسين أداء المؤسسة**،مذكر الماجستير غير منشورة،جامعة المسيلة، الجزائر2007، ص ص28.29.

[3] الطيب داودي، سلاف رحال، **الابتكار كبديل استراتيجي يحقق التنمية المستدامة في قطاع المحروقات عرض حالة سونطراك**،المؤتمر الدولي التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف, الجزائر2008 ،ص ص11.

[4] الطاهر خامرة،محددات سلوك حماية البيئة للمؤسسات الصناعية،**مرجع سبق ذكره**، ص61

في الأغراض البيئية، لذلك فإنها تعتبر من أهمأدوات النظام الضريبي التي يمكن الاعتماد عليها في مكافحة التلوث البيئي،و هذه الأدوات هي الضرائب والرسوم البيئية.

أ–الضرائب: هي مدفوعات غير معوضة التي يعود ريعها إلى الميزانية العامة،أماالضرائب الخضراء فهي تلك الضرائب والرسوم المفروضة من طرف الدولة، بغرض تعويض الضرر الذي يتسبب فيه التلوث على اعتبار أن الحق في البيئة هو الحق لجميع الأفراد، ومن ثم فان أهداف الضرائب الخضراء تتمثل فيما يلي[1]:

– المساهمة في إزالة التلوث عن طريق ما تضمنته الجباية البيئية من إجراءات، عقوباتغرامات؛

– ضعف الموارد المالية المخصصة لحماية البيئية؛

– ضمان بيئة صحية لكل شخص في المجتمع؛

– غرس ثقافة المحافظة على المحيط لدى المجتمع؛

– تحقيق تنمية سريعة ذات فوائد مشتركة

ب–منح التحفيزات والإعانات: وذلك عن طريق قيام الحكومة بمنح إعانة مباشرة عند معالجة المؤسسة للتلويث الذي قامت به، و القيام بمنح بعض التحفيزات الضريبية كقيام الحكومة بالإعفاءأو تخفيض الجمركي على استيراد المعدات والأجهزة الخاصة بمعالجة الملوثات والتكنولوجيا النظيفة.

سادسا– المؤسسات المصرفية والمالية : إن الضغوطالمفروضةمنقبلالبنوكووكالاتالتأمين على المؤسسات بخصوص المسؤولية البيئية والاجتماعية،متأتية منتعرضها للمخاطر الناتجة عن التأثيرات البيئية والمجتمعية لأنشطة المؤسسات، فالبنوكومؤسساتالتأمينتحتاجإلىمعلوماتعلى الإجراءاتالبيئيةوالاجتماعيةالتي لاتوفرهاالقوائمالماليةللمؤسساتالاقتصادية، وذلكلتقييمالمخاطرالبيئيةالتيقدتترتبعلىمنحالائتمان، لذا يتطلب منها تعديلفيسياستهاالمتعلقةبمنحالائتمان للمؤسسات التي لاتلتزم بمسؤوليتهاالبيئية والاجتماعية،وهذاما يجعل البنوكومؤسساتالتأمينتمارسضغوطاتمتزايدةعلىالمؤسسات، فقد تلجأ البنوك إلى طلب دراسة التقاريرالاجتماعية وكذا الأثر البيئي كشرط موافقة لتمويلها،فبدونتقاريربيئية واجتماعية لايمكنلأيمؤسسةأنتحصلعلىالتمويل[2].

[1] ولهي بوعلام،أفاق تطبيق الاستراتيجية المالية الخضراء في ظل الدور الجديد للدولة مع الإشارةإلى حالة الدول العربية النفطية، ،**مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية**، العدد4،جامعة مسيلة، الجزائر 2014،ص188.

[2] الطاهر خامرة ، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 49،50.

المبحث الثاني:الأدبياتالتطبيقية للمسؤوليةالبيئية والاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية

يشمل هذا المبحث على بعض الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع دراستنا، المبحث مقسم إلى مطلبين، المطلب الأول يحتوي على الدراسات باللغة العربية، أما المطلب الثاني فيشمل الدراسات باللغة الأجنبية في كل دراسة من الدراسات تم توضيح الجوانب التي تناولتها الدراسة و أهدافها وكذا النتائج المتوصل إليها.

المطلبالأول: الدراسات باللغة العربية.

1-دراسة طاهر خامرة 2007 : بعنوان "المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة حالة سوناطراك "

تعتبر هذه الدراسة مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد وتسيير البيئة، تبحث في إشكالية: إلىأي مدى يمكن للمؤسسة الاقتصادية أن تساهم في تحقيق التنمية المستدامة من خلال الالتزام بالمسؤولية البيئية و الاجتماعية؟

تناولت الدراسة المسؤوليةالبيئيةوالاجتماعية حيث تطرق الباحث في دراسته إلى الإطار النظري للمسؤولية البيئيةوالاجتماعية مع تطرق إلى دراسة تطبيقة لمؤسسة سوناطراك حيث تهدف هذه الدراسة إلى:
-التعرف على مدى التزام المؤسسة الاقتصادية بالمسؤولية البيئية والاجتماعية ومدىتحقيقهاللتنمية المستدامة؛
-إسقاط الجانب النظري للمسؤولية البيئية والاجتماعية على المؤسسة لمعرفة مدى تجاوبها مع عنصر المسؤولية البيئيةوالاجتماعية.

وكانت النتائج كالتالي:
-تخلف مؤسسة سوناطراك أثار بيئية واجتماعية معتبرة حيث يجب على المؤسسة أن تولي اهتماما بهذا الجانب؛
-المؤسسة لم تعي بعد المسؤولية البيئة والاجتماعية بدليل أن هذا الجانب غير منظم؛
-عدم التزام المؤسسة بإعداد التقارير حول نشاطها البيئي والاجتماعي.

2- دراسة محمد عادل عياض 2010: بعنوان دراسة نظرية لمحددات سلوك حماية البيئة في المؤسسة.

تعتبر هذه الدراسة مقال منشور لمجلة الباحث. يهدف لمعالجة الإشكالية التالية :ماهي العوامل المؤثرة في تحديد درجة الالتزام البيئي للمؤسسة؟

تناولت الدراسة العوامل المحددة لسلوك المؤسسة اتجاه البيئة وأهم أشكال هذا السلوك، حيث تطرق إلى جملة من العوامل التي تؤدي بالمؤسسة لحماية البيئة من بينها الضغوطات الحكومية، الأطراف ذات المصلحة، الفرص الاقتصادية، أخلاق المديرين،العوامل الموقفية، ثم قام الباحث بتصنيف السلوك البيئي إلى ثلاث

أصنافسلوك بيئي دفاعي سلوك بيئي ممتثل و سلوك بيئي واعي فتوصل الباحث إلى جملة من النتائج من بينها مايلي:

- ✓ هناك العديد من العوامل المتحكمة في تحديد موقف المؤسسة تجاه البيئة؛
- ✓ إن اهتمام المؤسسات بالبيئة ليس بسبب رغبة منها في اقتناص الفرص الاقتصادية نتيجة ظهور الأسواق الخضراء و نتيجة تحقيق ربح إضافي توفره بعض الممارسات البيئية؛
- ✓ إن حجم الإخطار التي تهدد البيئة أدىإلى زيادة الوعي البيئي لدى الرأي العام و هو ما أدى بأصحاب ذات المصلحة بممارسة ضغوطات على المؤسسة للالتزام بمسؤوليتها اتجاه البيئة.

3- دراسة السعيد زنات 2016 بعنوان " دور الضرائب والرسوم البيئية في توجيه السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر"

تعتبر هذه الدراسة مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تبحثفي إشكالية:ماتأثير الضرائب والرسوم البيئية على توجيه السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر؟

تهدف الدراسة إلى تقيم السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية،وإبراز دور الضرائب والرسوم البيئية، حيث تم اختيار مجموعة من المؤسسات المتواجدة بالمسيلة، وتم إسقاط الدراسة الميدانية عليها، لمعرفة مدى مساهمة الضرائب والرسوم البيئة في توجيه السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادي.خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- ✓ يوجد فئة كبيرة من المؤسسات في الجزائر لا تولي اهتمام كبير لدمج البعد البيئي في نشاطها؛
- ✓ الضرائب والرسوم البيئية أداة تتدخل بواسطتها الدولة لتوجيه السلوك البيئي للمؤسسات إلاأنهاتبقى ضعيفة وطرق تحصيلها غير فعالة؛
- ✓ ضغوطات الأطراف ذات المصلحة الفاعلين في المجال البيئي أدى بالمبادرات البيئية، لكنها تعد قليلة رغم ماتلحقه المؤسسات من أضرار على البيئة.

4-دراسة عبد الغفور دادنورشيدحفصي 2012 بعنوان "المؤسسة بين تحقيق التنافسية ومحددات المسؤولية البيئية والاجتماعية ".

هذه الدراسة عبارة عن مداخلة في الملتقى الدوليحول سلوك المؤسسات الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، حيثتناولت الدراسة توضيح مفهوم المسؤولية البيئية والاجتماعية للمؤسسات وبعض الجذور التاريخية والاتجاهات الحديثة وكذا أنماط المسؤولية البيئية والاجتماعية، مع التطرق إلى كيفية قياس الأداء البيئي والاجتماعي والآثار المترتبة عن تبني هذا النوع من المسؤوليات على تنافسية المؤسسات.توصل الباحث في نهاية هذه الدراسة إلى استنتاجات أهمها:

- ✓ تعتبر المسؤوليةالبيئيةوالاجتماعية من أهم الممارسات تحقيق تنافسية الشركات؛
- ✓ المسؤولية البيئيةوالاجتماعية تفيد الشركات وتزيد من أرباحها.

5-دراسة ساسي سفيان، منية غريب2012 بعنوان "المؤسسة الاقتصادية الجزائرية والمسؤولية البيئية (بين التشريع و التطبيق) "

هذه الدراسة عبارة عن مداخلة في الملتقى الدوليحول سلوك المؤسسات الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية،حيث تبحث في إشكالية :ماهو واقع المسؤولية البيئية في المؤسسة الاقتصادية بين التنظير و التطبيق؟

تناولت الدراسة كيفية مساهمة المسؤولية البيئية في تحقيق التنمية المستدامة، حيث تضمنت أربع محاور، حاولت من خلالها التطرق إلى المسؤولية البيئية في المؤسسة، المشكلات البيئية التي تواجه المؤسسة، كما تم التطرق إلىالإستراتيجية البيئية للمؤسسة الاقتصادية وتنافسيتها.خلصت هذه الدراسة إلى :

- ✓ نقص الوعي بالمسؤولية البيئية داخل المؤسسة الاقتصادية؛
- ✓ انعدام التعريف بالقوانين البيئية داخل المؤسسة الاقتصادية؛
- ✓ عدم الالتزام بالقوانين والتشريعات البيئية داخل المؤسسة .

6-دراسة حمزة بن الزين2013 بعنوان "المسؤوليةالبيئيةوالاجتماعيةللشركات البترولية".

تعتبر هذه الدراسة مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم تجارية تخصص تسيير واقتصاد بترولي،تناولت الدراسة إمكانية المؤسسات البترولية الالتزام بالمسؤولية البيئية والاجتماعية، حيث تم تقسيم الدراسة إلى فصلين، الفصل الأول ينقسم إلى مبحثين المبحث الأول تحت عنوان المسؤولية البيئية والاجتماعية للشركات البترولية، والمبحث الثاني يتناول مختلف الدراسات السابقة التي تطرقت للموضوع باللغة العربية والأجنبية، أما الفصل الثاني تناول الدراسة الميدانية.أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي:

- ✓ إن المسؤولية الاجتماعية التزام على عاتق الشركات، وهي عبارة عن استجابة طوعية لاتخرج عن كونها أعمال خيرية هادفة؛
- ✓ إن المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار لا تطبق أبعاد المسؤولية البيئية والاجتماعية؛
- ✓ إن التقيد والاهتمام بمبادئ وأبعاد المسؤولية البيئية والاجتماعية لا يتنافى مع أهداف وأفاق الشركات البترولية.

المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية.

1- دراسة 2008Mohamedhamdoun :بعنوان

« Le comportement écologique des entreprises chimiques tunisiennes : un passage obligé ou un choix délibéré »

تعتبر هذه الدراسة ورقة بحثية من إعداد الباحث محمد حمدون بالمدرسة العليا للتجارة بتونس، مقدمة إلى المؤتمر الدولي السابع للجمعية الدولية للتسيير الإستراتيجي، المنعقد بمدينة نيس الفرنسية، تناولت هذه الدراسة العوامل التي تحدد مستوى الالتزام البيئي للشركات، من خلال دراسة نظرية وتجريبية لهذه العوامل، حيث شملت الدراسة عينة من المؤسسات التونسية التي تنشط في القطاع الكيميائي، فقد قام الباحث بالتعريف نظري للمحددات البيئية للشركات وقسمها إلى خمس أقسام وهي:

- الضغوط الحكومية؛
- ضغوط أصحاب المصالح التي يمارسها المساهمون المستخدمون، الموزعون، شركات التأمين، البنوك، جمعيات حماية البيئة، هيئات القطاعية والعمومية؛
- أخلاقياتالمديرين؛
- العواملالموقفية والتي تتمثل في حجم المؤسسة، قطاع النشاط، التوجهات الاستراتيجية، الانتساب الدولي؛

حيثقام الباحث بإجراء دراسة إحصائية لعينة من الشركات التونسية في القطاع الكيميائي للتحقق من النتائج النظرية.توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- ✓ الشركات تلتزم بالسلوك البيئي نتيجة للضغوط الحكومية، والعوامل الطارئة، والضغط من وكالات الموظفين والقطاع العام؛
- ✓ أصحاب المصالح اقل وعيا بالقضايا البيئية ويرون أن تبني المؤسسة للسلوك نحو البيئية يضر بمصالحهم.

2- دراسة 2011Elisabeth ALBERTINI

عنوان هذه الدراسة:

«L'engagement environnemental des entreprises :une revue de littérature»

تتمثل هذه الدراسة في ورقة بحثية لملتقى دولي بجامعة مونبليه الفرنسية برعاية الجمعية الفرنكفونية للمحاسبة (afc)، تقوم هذه الدراسةبالتحليل نظري للالتزام بالمسؤولية البيئية للمؤسسات، وذلك بالتطرق إلى محورين أولها قيام المؤسسات بالالتزام البيئي لتلبية الضغوطات عند المسائلة القانونية، رغم أن بعض الشركات

تستخدم هذا التواصل أي الالتزام البيئي لزيادة شرعيتها، ثانيا القيام بدراسة بحثية عن كيفية سماح الاستراتيجيات البيئية بتحسين الأداء المالي للشركات وكيفية حصولها على ميزة تنافسية قوية، وتقوم هذه الدراسة بطرح المحددات الاقتصادية للالتزام البيئي وكذا تبين العلاقة بين الأداء البيئي والمالي. توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- ✓ إن الإفصاح الطوعي أو الإجباري للمعلومات البيئية يستعمل من طرف المؤسسة كأداة لدعممشروعيتها؛
- ✓ المبادرات البيئية تؤثر على ربحية المؤسسات وأداءها المالي،كما تكسبها ميزة التنافسية.

3-دراسة Christian Le Bas, AlexandreCabagnols(**2008**) **بعنوان** :

«Les determinants du comportment de responsabilitésocial de l'entreprise.Uneanalyseéconométrique à partir de nouvellesdonnéesd'enquête»

الدراسة عبارة عن مقال متعلق بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات،تهدف هذه الدراسة للتعريف بالمحددات الرئيسية لسلوك الاجتماعي، وبالتالي تحديد العوامل التي تجعل المؤسسات تلتزم بالمجتمع، وتنفذ المبادرات الاجتماعية، كما تم ذكر بعض العوامل منها قطاع النشاط، حجم المؤسسة، عمر المؤسسة ومستوى المعرفة، ولإسقاط الجانب النظري على الواقع تم دراسة عينة من الشركات الفرنسية.خلصت الدراسة إلى النتائج التالية :

- ✓ أن عوامل التزام المؤسسات بالمسؤولية الاجتماعية تكمن في العوامل الاقتصادية؛
- ✓ إن حجم المؤسسة من أهم العوامل التي تؤثر على التزام المؤسسات بالمسؤولية الاجتماعية للشركات،حيث أنالمؤسسات الكبيرة تتحمل المسؤولية الاجتماعية بسهولة مقارنة بالمؤسسات صغيرة،ولكونها وسيلة مهمة للترويج و التعريف بالمؤسسة؛
- ✓ إن مستوى المعرفة يمثل عاملا إيجابيا في سلوك المؤسسات اتجاهالمجتمعوالبيئية؛
- ✓ إن عمر المؤسسة له دورا واضحا في التزام المؤسسات بالمسؤولية الاجتماعية، حيث يظهر أن المؤسسات القديمة هي الأكثر استثمارا في مجالات المسؤولية الاجتماعية مقارنة بالمؤسسات حديثة النشأة.

المطلب الثالث:محل الدراسة الحالية من الدراسات السابقة.

من خلال الجدول التالي يمكننا أن نلخص أهم نقاط التشابه والاختلاف مقارنة بين الدراسات السابقة وموضوع دراستنا.

الجدول رقم (1–3): أوجه الاختلاف والتشابه بين الدراسات السابقة العربية

الدراسة	أوجه التشابه	أوجه الاختلاف
الأولى	قامت الدراسةبالتطرق إلى المفهوم النظري للمسؤولية البيئية والاجتماعية والأداء البيئي والاجتماعي في المؤسسة الاقتصادية	أجريت الدراسة على مؤسسة سونطراك حيث تم قياس المساهمات البيئية والاجتماعية للمؤسسة
الثانية	تطرقت الدراسة إلى العوامل التي تؤدي إلى حماية البيئية مع ذكر أهم أنماط السلوك البيئي.	كانت الدراسة عبارة عن دراسة نظرية فقط ولم تكن دراسة ميدانية أوتطبيقية
الثالثة	قامت الدراسة بالتطرق إلى أهم محدد مالي يؤدي بالمؤسسة للسلوك اتجاه المجتمع و البيئة (الضرائب والرسوم) مع ذكر المحددات الأخرى التي تؤدي إلى تحمل المؤسسة لمسؤوليتها.	تمإسقاط الدراسة على مجموعة من المؤسسات المتواجدة بالمسيلة، والدراسة تدرس فقط السلوك البيئي دون الاجتماعي
الرابعة	تناولت الدراسة لمفاهيم النظرية لمحددات المسؤولية البيئيةوالاجتماعية وهذا ما يهمنا في هذه الدراسة وماله علاقة بالموضوع	تعتبر الدراسة دراسة نظرية بحتة، كما قامت بتطرقإلىالعلاقة بين المسؤولية البيئية والاجتماعية وتحقيق التنافسية للمؤسسة.
الخامسة	تناولت الدراسة المفاهيم الأساسية للمسؤولية البيئية مع التطرق للسياسة الحكومية التي تعتبر من أهمالعوامل مالية للسلوك البيئي	قام الباحثان بإجراء الدراسة الميدانية في المؤسسة الاقتصادية بمؤسسة اسميدال بعنابة، لم تقم الدراسة بذكر العوامل المحددة لسلوك المؤسسة سلوك اجتماعي أو بيئي.
السادسة	تطرقت الدراسة إلى أهم المفاهيم النظرية للمسؤولية الاجتماعية والبيئية فقط	أجريت الدراسة التطبيقية للدراسة في المؤسسة الوطنية للآبار حيث تم توزيع 130استمارة استبيان على عمال المؤسسة

المصدر : من إعداد الطالبة

الجدول رقم (1–4): أوجه الاختلاف والتشابه بين الدراسات السابقة الأجنبية

الدراسة	أوجه التشابه	أوجه الاختلاف
الأولى	تناولت الدراسة العوامل التي تحدد سلوك البيئي للشركات فقد قام الباحث بالتعريف هذه المحددات	أجريت الدراسة على مجموعة من الشركات التي تنشط في القطاع الكيميائي في تونس
الثانية	قامت الدراسة بالتحليل نظري للالتزام بالمسؤولية البيئية للمؤسسات مع ذكر أهم المحددات الاقتصادية للالتزام البيئي والعلاقة بين الأداء البيئي و المالي للمؤسسة.	تعتبر الدراسة دراسة نظرية تحليلية لالتزام المؤسسات بالمسؤولية البيئية دون اجراء دراسة ميدانية تطبيقية.
الثالثة	قامت الدراسة بتعريف محددات السلوك الاجتماعي للمؤسسات وهو ماله علاقة بموضوع دراستنا	تمت دراسة التطبيقية لمجموعة من المؤسسات المتواجدة في فرنسا

المصدر : من إعداد الطالبة

خلاصة الفصل:

حاولنا في هذا الفصل الإلمام بالحيثيات النظرية للموضوع، حيثتطرقنا للمفاهيم الأساسيةللمسؤولية البيئية والاجتماعية وكذا المفاهيم المتعلقة بالمحددات المالية وهذا بعد تصنيف مختلف المحددات إلى محددات مالية وأخرى غير مالية،وتعتبر المحددات المالية من أهم العوامل التي تحدد سلوك المؤسسات الاقتصادية اتجاه المجتمع والبيئة، والتي تلزم المؤسسات بضرورة الاهتمام بهم والاستجابة لمختلف متطلبات حمايتهم وإدخالها ضمن استراتيجيات المؤسسات.

كما تم التطرق إلى بعض الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع، حيث تم استعراض لأهم جوانبها المتمثلة في هدف الدراسة ، واهم النتائج المتوصلإليها، وأخيراإبراز مكانة دراستنا من هذه الدراسات.

الفصل الثاني

دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات بولاية ورقلة

تمهيد:

يهتم هذا الفصل بدراسة المسؤولية البيئية والاجتماعية والعوامل المالية المؤثرة فيها في المؤسسات الاقتصادية ميدانيامن خلال أداة الاستبيان، والتي تم إعدادها في شكل أربع محاور، الأول يهتم بتصنيف مستوى المسؤولية الاجتماعية، أما الثاني فيتعلق بتأثير المحددات المالية على المسؤولية الأخلاقية، والمحور الثالث يعكس تأثير المحددات المالية على المسؤولية القانونية، أما المحور الرابع فتم تخصيصه لتأثير المحددات المالية على المسؤولية الاقتصادية.

تعتبر المسؤولية البيئية والاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية المتغير التابع للدراسة، وبالتالي يعتبر ذو أهمية بالغة في الدراسة الميدانية لاختبار تأثير مختلف المحددات المالية التي تم مناقشتها نظريا، والتي سنقوم باختبارها لمعرفة الفروق في تأثير هذه المحددات على أنماط المسؤولية الاجتماعية والبيئية للمؤسسات الاقتصادية.كما تم إجراء دراسة تطبيقية على المؤسسة الوطنية للتنقيب enaforفي الفترة الممتدة من 2000 إلى 2014 من خلال دراسة العلاقة بين المسؤولية البيئية والأداء المالي .

المبحث الأول : طريقة وأدوات الدراسة الميدانية

لإسقاطالإطارالنظريلموضوعالدراسةعلىأرض الواقع يتطلب توفير إطار منهجي واضح يحد الملامح والقواعدالأساسية التي تمكن من ذلك،ولتحقيق ذلك يتعين اختيارالأدواتالمناسبةللدراسةالتيتتلاءمعهدفهاوظروفهامنجهة،وتكونمفهومةومرغوبفيها منقبلالمعنيين بالدراسة.

المطلبالأول: الإطار المنهجي للدراسة

سيتم في هذا المطلب شرح عينة ومجتمع الدراسة والتي اعتمدتهما لحل إشكالية بحثنا، سنحاول من خلال هذا المبحث عرض منهج الدراسة المستخدم ومجتمع الدراسة وعينتها، وأدوات الدراسة ومصادر الحصول على المعلومات.

الفرع الأول : أدوات ومنهج الدراسة

انطلاقامنطبيعةالدراسةتم الاعتماد على المنهجالوصفي والتحليلي وذلك بهدف التعبيرعن الظاهرةكيفياوكميا،وإلى جانب ذلك تم استخدام المنهج التجريبي لتناسبه مع منهجية IMRAD.أما ما يتعلق بأداة الدراسة فتم الاعتماد على أداة الاستبيانانظرا لتناسبها مع الدراسة،وذلك لاختبارالمحددات المالية المتحكمة في

المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية، فالدافع لاستخدام هذه الأداة يرجع لعدة اعتبارات أهمها طبيعة متغيرات الدراسة وخصائصمجتمعالدراسة.تم اختيار عينة من المؤسسات الاقتصادية التي تنشط في القطاع الصناعي وبالتحديد القطاع البترولي نظرا لخصوصيته من جهة وأهمية مثل هذه المواضيع في هذا القطاع من جهة أخرى، وتم تحديد عينة الدراسة متكونة من 45 مؤسسة وتم استرجاع 36 استمارة، كما تم استخدام أداة المقابلة لإجراء الدراسة التطبيقية، أينتم تواجدنا في مديرية المحاسبة والمالية للمؤسسة الوطنية للتنقيب، حيث تم التحاور مع المسئولين في المؤسسة، والتطرق إلىالقوائم المالية للمؤسسة، كما تم التطرق إلى التقارير السنوية والسياسة البيئية للمؤسسة.

الفرع الثاني : تحديد المتغيرات (نموذج الدراسة)

تهدفهذهالدراسةإلى التعرفعلىمدىتأثيرالمتغيراتالمستقلة والتي تم ذكرها في الفصل الأول، علىالمتغيرالتابع والمتمثل في المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية، كماهوموضح :

الشكل رقم (2–1) : يوضح نموذج الدراسة

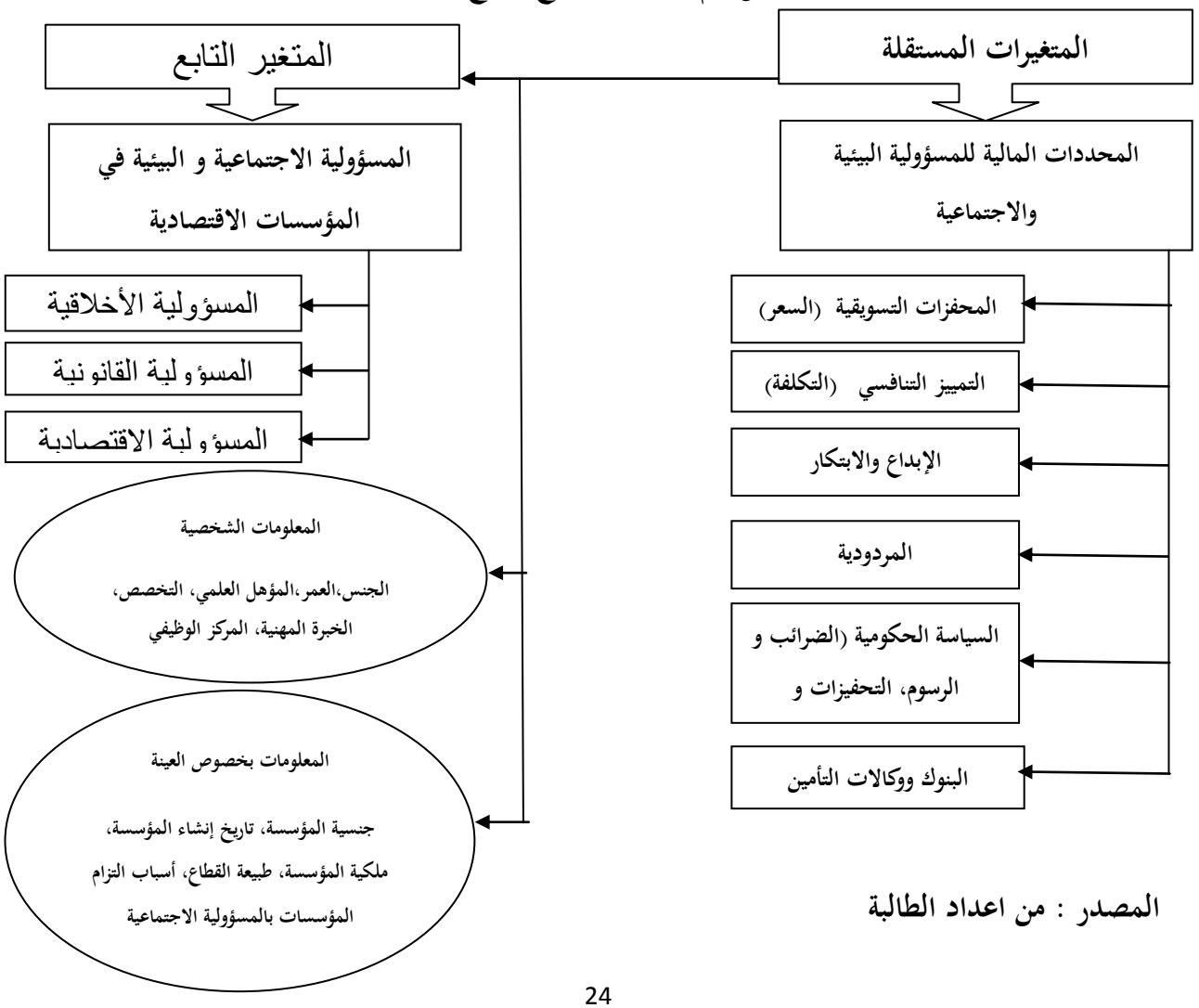

المصدر : من اعداد الطالبة

المطلب الثاني: أساليب التحليل الإحصائي المستخدمة

لتحقيقأهدافالبحثوتحليلالبياناتالتيتمتجميعها، تم الاعتمادعلىمجموعةمنالبرامج وهي البرامج التالية :SPSS Win Version 20 (Statistical Package for Social Science)، كما تم استخدام المجدول Microsoft Office Excel 2007.

الفرع الأول : أدوات التحليل الإحصائي المستخدمة

للإجابةعنأسئلةالدراسةواختبارصحةفرضياتهاتمااستخدامأساليبالإحصاءالوصفي والتحليليوهي :

1- التكراراتوالنسبالمئوية : للتعرفعلىالصفاتالشخصيةوالوظيفيةلأفرادعينة الدراسة المستهدفة؛

2- المتوسطالحسابيالمرجح : وذلكلمعرفةاتجاهاتأفرادالدراسةنحوكلفقرةأوبعد،معالعلم أنهيساعدفيترتيبالفقراتحسبأعلىمتوسطمرجح؛

3- الإنحرافالمعياري : لمعرفة انحرافاستجاباتأفرادالدراسةنحوكل فقرة، وكما هو معلوم كلمااقتربتقيمتهمنالصفر،فهذايعنيتركزالإجاباتوعدمتشتتها؛

4- معاملالثباتكرونباخألفاللتأكدمنثبات أداة الاستبيان،حيثيأخذهذا المعاملقيمتهبينالصفروالواحد،وكلمااقتربمنالواحدفهذايعنيثباتاأكبرللأداة؛

5- مصفوفةارتباطبيرسون pearson لاختبار العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع؛

6- اختبار ANOVA الأحادي لمقارنة سلوك حماية البيئة في مختلف القطاعات الصناعية المدروسة؛

7- اختبار t لدلالة الفروق بين العينات المستقلة في تأثير المحددات المدروسة على سلوك حماية البيئة في المؤسسات بحسب جنسيتها.

الفرع الثاني : الطريقة المستخدمة في القياس

استخدمنافيهذه الدراسةقائمةالاستقصاءكأداةلجمعالبياناتوزعتعلىعينةالدراسة،وجاءت الأسئلةأوالفقراتلكلالأبعاد (المتغيرالمستقلوالتابع)مغلقةومصممةوفقالمقياسليكرتالثلاثي لتناسبهلمثلهذهالدراسات، وقدكانتالخياراتالمتاحةأمامكلعبارةكمايلي(:غير موافق، محايد، موافق)، ومنأجلتحديدالاتجاهأعطينالاحتمالاتالإجاباتالثلاثة السابقةأوزانمحددةكماهوموضحفيالجدولالآتي :

الجدول رقم(2-1) : الأوزانالمعطاةلخياراتالإجابةفيقائمةالاستقصاء حسب ليكارت الثلاثي.

الرأي	الأوزان
غير موافق	1
محايد	2
موافق	3

المصدر: من إعداد الطالبة

يتمبعدذلكحسابالمتوسطالحسابيالمرجح لتحديد الاتجاه العام للإجابات، حيث يحدد بناءا علىمجال وقوع قيمةالمتوسطالمرجح كماهوموضحفيالجدولالتالي:

الجدول رقم (2 –2) : المتوسطاتالمرجحةوالاتجاهالموافقلها.

المتوسط المرجح	الاتجاه
1.66–1	غير موافق
2.33–1.67	محايد
3–2.34	موافق

المصدر: من إعداد الطالبة

المطلب الثالث: أداة الدراسة

يتم التطرق في هذا المطلب إلى طريقة تصميم أداة الاستبيان، والتي تم اعتمادها لاختبار العوامل المالية على مختلف مستويات المسؤولية الاجتماعية الأخلاقية والقانونية والاقتصادية، على النحو التالي :

الفرع الأول : بناء أداة الاستبيان

تم تصميمقائمةاستقصاءبتحديدأبعادالمتغير التابع للتمكن من معرفة الأنماط المسؤولية التي تتبعها المؤسسات الاقتصادية، وبهدف التحكم في هذا المسؤولية ثم التطرق إلى تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع:

أ–أبعادالمتغيرالتابع والمتمثلة في مستويات المسؤولية الاجتماعية وهي الأخلاقية والقانونية والاقتصادية؛

ب–أبعاد المتعلقة بتأثير المتغيراتالمستقلة على المتغير التابع والتي تم مناقشها في الأدبيات التطبيقية من الفصل السابق، وتتمثل فيستةمجالاترئيسيةوتتمثل في المحفزات التسويقية، التمييز التنافسي، الابتكار، المردودية، البنوك ووكالات التأمين، السياسة الحكومية.

من أجل استفاء جميع الأبعاد السابقة الذكر واختبار فرضيات الدراسة تم تصميم قائمةالاستقصاءالمكونة منالأجزاءالتالية :

الجزءالأول : ويشملالبياناتالشخصيةعنأفرادالعينةممثلةفي :الجنس،العمر،المؤهل العلمي، التخصص، الخبرة المهنية، المركز الوظيفي.

الجزءالثاني : يركزعلى خصائص المؤسسات محل الدراسة فيما يتعلق بحماية البيئة: جنسية المؤسسة، تاريخ إنشاء المؤسسة، ملكية المؤسسة، طبيعة القطاع،دافع التزام المؤسسة بالمسؤولية الاجتماعية.

الجزءالثالث :يركزعلىالمقاييسالخاصةبالمتغيرالتابع والمتمثلة في أنماط المسؤولية البيئية والاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية(المسؤولية الأخلاقية والمسؤولية القانونية، والمسؤولية الاقتصادية).

الفرع الثاني : الصدق البنائي لمجالات الاستبيان

يتعلق المتغير التابع بتصنيف بالمسؤولية البيئية والاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية، وللتحقق من الصدق البياني لمجالات هذه المسؤولية تم حساب معاملات الارتباط بين كل مجال من مجالات الرئيسية والدرجة الكلية لفقرات الاستبيان.

1- بالنسبة للعوامل المؤثرة على المسؤولية الأخلاقية :

الجدول رقم (2-3) :الصدق الداخلي لفقرات المتعلقة بالعوامل المؤثرة على المسؤولية الأخلاقية.

الرقم	الفقرات	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
1	المحفزات التسويقية (السعر)	0,426	0,010
2	التمييز التنافسي (التكلفة)	0,352	0,035
3	الابتكار	0,666	0,000
4	المردودية	0,363	0,029
5	السياسة الحكومية (الضرائب والرسوم)	0,353	0,035
6	السياسة الحكومية (التحفيزات والإعانات)	0,389	0,019
7	البنوك ووكالات التأمين	0,362	0,030

المصدر :من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات spss

يبين الجدول رقم (2-3) تحليل معاملات الارتباط بين كل فقرة من الفقرات المسؤولية الأخلاقية والمعدل الكلي لفقراته، والذي يبين معاملات الارتباط تتراوح مابين (0.352 ، 0.666) والدالة عند مستوى دلالة مابين0.00- 0.035 حيث إن مستوى الدلالة لكل فقرة اقل من (0.05) وبذلك تعتبر فقرات المجال الأول صادقة لما وضعت لقياسه .

2- بالنسبة للعوامل المؤثرة على المسؤولية القانونية :

الجدول رقم (2-4) : الصدق الداخلي لفقرات المتعلقة بالعوامل المؤثرة على المسؤولية القانونية.

الرقم	الفقرات	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
1	المحفزات التسويقية (السعر)	0,178	0,298
2	التمييز التنافسي (التكلفة)	0,146	0,396
3	الابتكار	0,302	0,073
4	المردودية	0,461	0,005
5	السياسة الحكومية (الضرائب والرسوم)	0,551	0,000

6	السياسة الحكومية (التحفيزات والإعانات)	0,493	0,002
7	البنـــــوك ووكـــــالات التأميـــــن	0,545	0,001

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات spss

يبين الجدول رقم (2-4) تحليل معاملات الارتباط بين كل فقرة من الفقرات المسؤولية القانونية والمعدل الكلي لفقراته، والذي يبين معاملات الارتباط تتراوح مابين (0.146 ، 0.551) والدالة عند مستوى دلالة مابين(0.00- 0.396)حيث إن مستوى الدلالة للفقرتين رقم 1و2 اكبر من (0.05) أما الفقرات الأخرى مستوى الدلالة اقل من 0.05 وبذلك تعتبر اغلب فقرات المجال الثاني صادقة لما وضعت لقياسه.

3- بالنسبة للعوامل المؤثرة على المسؤولية الاقتصادية :

الجدول رقم (2-5) : الصدق الداخلي لفقرات المتعلقة بالعوامل المؤثرة على المسؤولية الاقتصادية.

الرقم	الفـــقرات	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
1	المحفـــــزات التسويقيـــة (السعر)	0,588	0,000
2	التمييـــــز التنافســـــي (التكلفة)	0,515	0,001
3	الابتكـــــــار	0,589	0,000
4	المردوديـــــــة	0,591*	0,000
5	السياسة الحكوميـــــة (الضرائب والرسوم)	0,630	0,000
6	السياسة الحكومية (التحفيزات والإعانات)	0,415	0,012
7	البنـــــوك ووكـــــالات التأميـــــن	0,383	0,021

La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).*

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات spss

يبين الجدول رقم(2-5) تحليل معاملات الارتباط بين كل فقرة من الفقرات في المسؤولية الاقتصادية والمعدل الكلي لفقراته، والذي يبين معاملات الارتباط تتراوح مابين (0.383، 0.63) والدالة عند مستوى دلالة مابين (0.00- 0.021) حيث إن مستوى الدلالة لكل فقرة اقل من (0.05) وبذلك تعتبر فقرات المجال الثالث صادقة لما وضعت لقياسه .

4- بالنسبة لعناصر الاستبيان: للتحقق من الصدق البياني للمجالات تم حساب معاملات الارتباط بين المجالات الرئيسية و الدرجة الكلية لفقرات الاستبيان كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-6) : الصدق البياني لمجالات الدراسة

الرقم	الفــقرات	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
1	بالنسبة للمسؤولية الأخلاقية	0,545	0,001
2	بالنسبة للمسؤولية القانونية	0,594	0,000
3	بالنسبة للمسؤولية الاقتصادية	0,650	0,000

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات spss

يبين الجدول(2-6) تحليل معاملات ارتباط كل مجال من مجالات الاستبيان بالدرجة الكلية لفقرات كل مجال حيث كانت النسبة المعنوية الإحصائية لكل مجال اقل من (0.001)وبناءا على ذلك فان محتوى كل مجال من مجالات الاستبيان له دلالة إحصائية وبذلك تعكس محتوى الاستبيان وهي صادقة لما وضعت لقياسه.

الفرع الثالث : ثبات أداة الاستبيان

يقيسالثباتمدىاستقرارأداةالدراسةوعدمتناقضها،حيثيوضحماإذاكانتقائمة الاستقصاءستعطينفسالنتائجباحتمالمساويلقيمةالمعاملالمحسوبفيحالةماإذاتمإعادة توزيعهاعلىنفسأفرادالعينة، وهناك العديد من الاختبارات التي تسمح بقياس ثبات الاستبيان منها تقنية التجزئة النصفية، وتقنية الإشكالية البديلة، وتم الاعتماد في هذه الدراسة على معامل الثبات الداخلي الفا لصاحبه كرونباخ والذي يعتبر احد أهم وسائل قياس الثبات الداخلي..

الجدول رقم (2-7) : يوضح معاملات ثبات الأداة حسب معادلة (الفاكرونباخ).

عدد الفقرات	معامل الفاكرونباخ
26	**0.42**

المصدر : من إعداد الطالبةبناءا على نتائج التحليل الإحصائي(SPSS)

يوضح منالجدول رقم (2-7)معاملالثبات الكلي ألفا كرنباخ والبالغ 0.42 في العينة محل الدراسة، وهي قيمة تبين درجة ثبات الإجابات لهذه العينة، بمعنى إعادة توزيع الاستبيان على نفس العينة فإن نسبة احتمال الحصول على نفس الإجابة تبلغ 42 في المائة.

المطلب الرابع:تحليل ودراسة عينة الدراسة

الفرع الأول : الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة

يتم في هذا الفرع تحليل الصفات الشخصية لعينة الدراسة الذين تم استقصائهم للتعرف على بعض الحقائق و ذلك من خلال تحليل الجزء الأول من الاستقصاء والمتعلقة بالمعلومات الشخصية وهي خمس متغيرات الجنس، العمر ،المستوى التعليمي، سنوات الخبرة، المركز الوظيفي، وفيما يلي عرض خصائص عينة الدراسة:

أولا: الجنس

الشكل رقم (2-2) : تصنيف العينة حسب الجنس

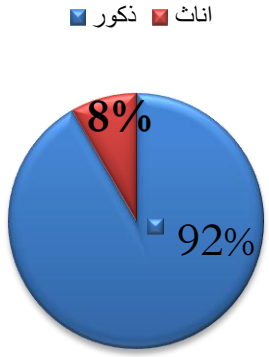

المصدر : من إعداد الطالبةبناءا على نتائج التحليل الإحصائي (SPSS)

يتضح من الشكل رقم (2-2) أن عدد أن عينة الدراسة تتشكل في اغلبها من الذكور أين بلغت نسبة (91.7 %)من عينة الدراسة في حين بلغت نسبة الإناث (8.3 %) وهي نسبة منخفضة بالمقارنة بنسبة الذكور، و هذا ما يفسر بأن المصالح التي وقعت عليها عينة الدراسة لا تنشط فيها الإناث وذلك لأنها تلائم عادة الذكور.

ثانيا: العمر

الشكل رقم (2-3) : تصنيفالعينة حسب الفئة العمرية

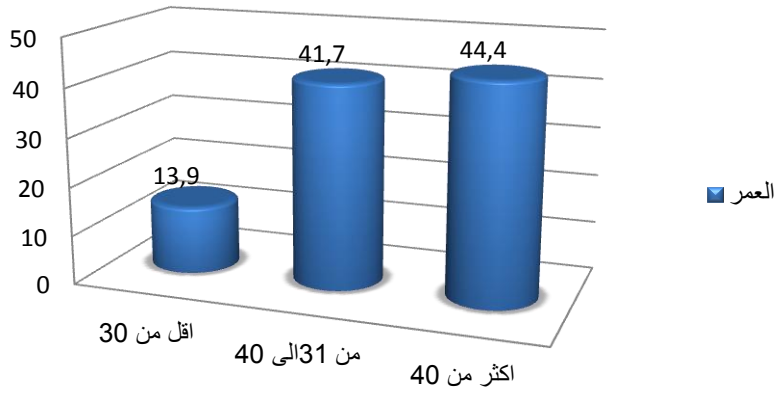

المصدر : من إعداد الطالبةبناءا على نتائج التحليل الإحصائي (SPSS)

يبن الشكل رقم (2-3) إلى أن نسبة (13.9 %) من عينة الدراسة بلغت أعمارهم اقل من 30 سنة، ونسبة (41.7 %) من عينة الدراسة تراوحت أعمارهم من 31 إلى 40 سنة،ونسبة (44.4 %) من عينة الدراسة تراوحت أعمارهم اكبر من 40 سنة، وقد يرجع ارتفاع نسبة الفئة العمرية الأكبر من 40 سنة إلى أن هذه الفئة تمتاز بالأقدمية والخبرة المهنية أكثر من الفئات العمرية الأخرى .

ثالثا: المستوى التعليمي

الشكل رقم (2-4) : تصنيف العينة حسب المستوى التعليمي

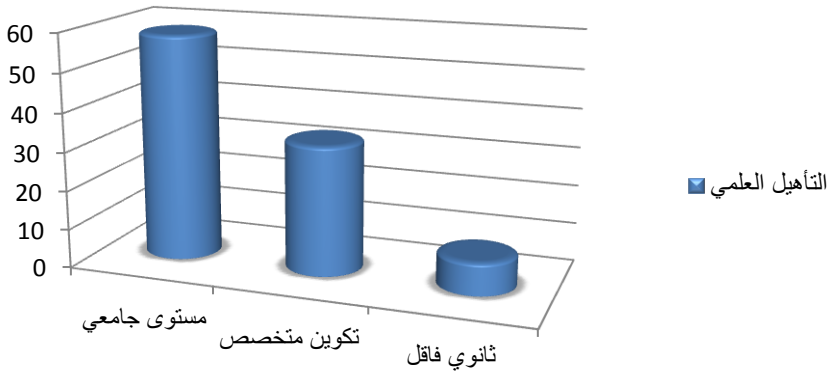

المصدر : من إعداد الطالبةبناءا على نتائج التحليل الإحصائي (SPSS)

يبين الشكل رقم (2-4) أن نسبة (58.3 %) من أفراد العينة لهم مستوى جامعي في حين أن الذين يحملون شهادة تكوين متخصص بلغو نسبة (33.3 %) في حين أظهرت النتائج أن نسبة (8.3 %) مستواهم ثانوي فاقل، ويمكن أن نقول أن المؤسسات تستقطب خرجي الجامعات بنسب كبيرة و يرجع ذلك إلى

أن للمستوى التعليمي دور فعال وايجابي على توفير قدرات ومؤهلات علمية عالية، وأن من أهم محددات عملية للتوظيف المؤهل العلمي وبالأخص الجامعي .

رابعا:المركز الوظيفي

الشكل رقم (2-5): تصنيف العينة حسب المركز الوظيفي

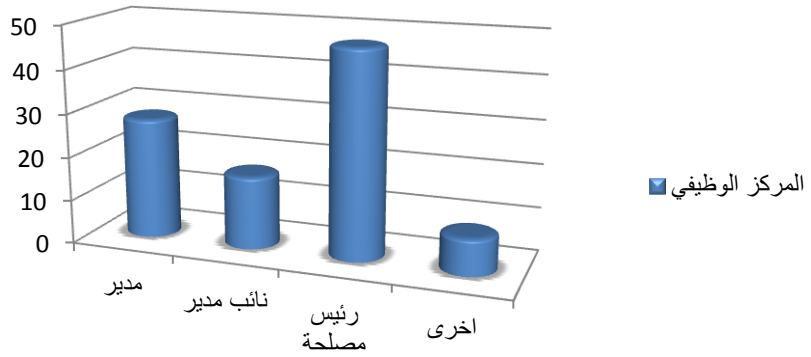

المصدر : من إعداد الطالبةبناءا على نتائج التحليل الإحصائي (SPSS)

يبين الشكل رقم (2-5) توزيع عينة الدراسة حسب المركز الوظيفي حيث أن نسبة (27.8%) من أفراد العينة يشغلون مننسبة 47 نسبة (16.7 %) يشغلون منصب نائب مدير ونسبة (47.2 %) يشغلون منصب رئيس مصلحة، ونسبة (8.3 %) يشغلون مناصب أخرى.

خامسا: الخبرة المهنية

الشكل رقم (2-6): تصنيف العينة حسب الخبرة المهنية

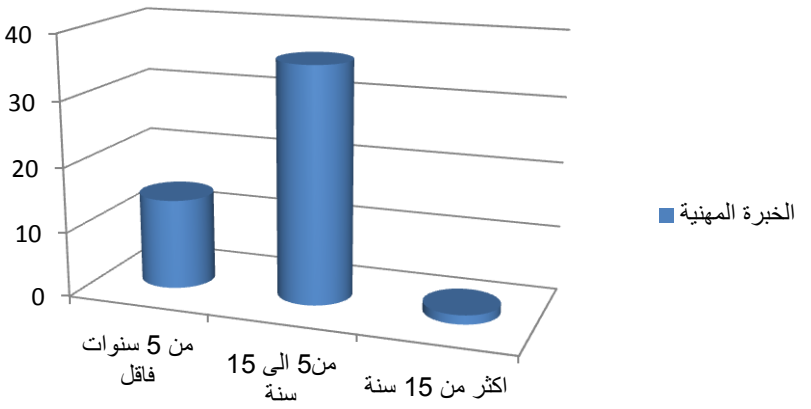

المصدر : من إعداد الطالبةبناءا على نتائج التحليل الإحصائي (SPSS)

يوضح الشكل رقم(**2–6**)توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية فيبين الجدول إلى أن نسبة (13.9 %)خبرتهم المهنية اقل من 5 سنوات، وما نسبته (36.1 %) خبرتهم المهنية أكثر من 5 إلى 15سنوات، وما نسبته (50 %) لديهم خبرة مهنية أكثر من 15 سنة وهذا يعد ميزة لدراستنا حيث أن معظم المستجوبين ذوي خبرة وهذا سوف يكون له أثر إيجابي على صدق الدراسة.

الفرع الثاني :عرض المتغيرات الخاصة بالمؤسسات محل الدراسة

يتم في هذا الجزء عرض المعلومات المتعلقة بخصائص المؤسسات محل الدراسة على النحو التالي:

أولا: تاريخ إنشاء المؤسسة

إن عمر المؤسسة له أهمية في هذه الدراسة حيث سيتم مناقشته كمحدد حيث تم اعتماد التواريخ بناءا على القوانين البيئية قانون 03/83 المتعلق بحماية البيئة و قانون 2003 متعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة و بالتالي تم تحديد المجالات كخيارات و هي قبل 2003 و بعد 2003 والنتائج موضحة على النحو التالي:

الجدول رقم (2–8) : تاريخ إنشاء المؤسسة

	Effectifs	Pourcentage valide
قبل 2003	24	91,7
بعد2003	11	8,3
المجموع	1	100,0

المصدر: من إعداد الطالبةبناءا على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

يبين الجدول رقم (**2–8**) إن عمر المؤسسات محل الدراسة التي تاريخ إنشائها كان قبل 2003 بلغت نسبتها 91.7%، بينما 8.3% من المؤسسات كان تاريخ إنشائها بعد 2003 وهذا ما يدل على إن المؤسسات التي تم إنشائها قبل 2003 لها تجربة في التعامل مع القوانين البيئية كونها مرت بأهم قوانين حماية البيئة في الجزائر، وهذا ما يعزز نتائج تقييم أدوات السياسة البيئية في حماية البيئة من التلوث.

ثانيا:حجم المؤسسات محل الدراسة

الجدول رقم (2–9) : عدد العمال في المؤسسة

	Effectifs	Pourcentage valide
من 1 إلى 9	8	22,2
من 10الى 100	15	41,7
أكثر من 100	13	36,1
المجموع	36	100,0

المصدر: من إعداد الطالبةبناءا على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

يبن الجدول رقم(2–9) إن عدد العمال في المؤسسة الذي يتراوح عددهم من1 إلى 9 وهو ما يوافق المؤسسة الصغيرة بلغت نسبته 22.2% أماعدد العمال الذين تتراوح عددهم من 10 إلى 100 أي المؤسسة المتوسطة بلغت نسبتهم 41.7% فهي تحتل النسبة الأكبر، أما الذي بلغ عددهم أكثر من 100 لي المؤسسات الكبيرة كانت نسبتهم 36.1% .

ثالثا: ملكية المؤسسة

الجدول رقم (2–10) :طبيعة ملكية المؤسسة

	Effectifs	Pourcentage valide
خاصة	29	80,6
عامة	7	19,4
المجموع	36	100,0

المصدر: من إعداد الطالبةبناءا على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

بين الجدول رقم(2–10) إن ملكية المؤسسات كانت بين ملكية عامة وملكية خاصة حيث بلغت نسبة المؤسسات العامة 80.6% أما نسبة المؤسسات الخاصة بلغت نسبتها 19.4%، و بذلك يتضح أن المؤسسات العامة تحتل النسبة الأكبر من عينة الدراسة.

رابعا: القطاع الذي تنشط فيه المؤسسات

الجدول رقم (2– 11) : طبيعة القطاع الذي تنشط فيه.

	Effectifs	Pourcentage valide
الصناعة	4	11,1
الخدمات	26	72,2
التجارة	6	16,7
المجموع	36	100,0

المصدر: من إعداد الطالبةبناءا على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

يتضح من خلال الجدول رقم(2-11) إن قطاع الخدمات يحتل النسبة الأكبر حيث بلغ نسبة 72.2% ثم يليه قطاع التجارة الذي بلغ نسبة 16.7% ثم يأتي بعده قطاع الصناعة الذي اخذ النسبة الادني والتي بلغت 11.1%.

خامسا: أسباب التزام المؤسسات بالمسؤولية الاجتماعية

الجدول رقم (2-12) : أسباب التزام المؤسسة بالمسؤولية الاجتماعية

	Effectifs	Pourcentage valide
أسباب اقتصادية	13	36,1
أسباب قانونية	15	41,7
أسباب أخلاقية	8	22,2
المجموع	36	100,0

المصدر: من إعداد الطالبةبناءا على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

حسب الجدول رقم (2-12) فان التزام المؤسسات محل الدراسة بالمسؤولية الاجتماعية كانت اكبر الدوافع هي الدوافع القانونية حيث بلغت نسبتها 41.7% وهذا يدل على أن المؤسسة تسلك هذا السلوك بفعل الضغوط التي تفرضها القوانين يليه الدوافع الاقتصادية التي كانت نسبتها 36.1% و هي الدوافع التي ترتبط بالأرباح في حين أن الدوافع الأخلاقية لم تتجاوز نسبة 22.2%وهي نسبة قليلة و هذا ما يوضح مدى مراعاة و احترام المؤسسة للبيئة و المجتمع المحيط بها.

سادسا: تعامل المؤسسة مع الضغوط المرتبطة بمسؤوليتها اتجاه المجتمع

الجدول رقم (2-13) : تقوم مؤسستكم بالتعامل مع الضغوط المرتبطة بمسؤوليتها اتجاه المجتمع

	Effectifs	Pourcentage valide
تتكيف معها	33	91,7
تتفاداها	3	8,3
المجموع	36	100,0

المصدر : من إعداد الطالبةبناءا على نتائج التحليل الإحصائي (SPSS)

بين الجدول رقم (2-13) إن المؤسسات تتكيف مع الضغوط المرتبطة بمسؤوليتها اتجاه المجتمع حيث كانت النسبة الأكبر 91.7% في حين أظهرت النتائج أن المؤسسات التي تتعامل مع هذه الضغوط بتفاديها كانت نسبتها 8.3%.

سابعا: مدى اهتمام المؤسسات بإجراءات الأمن والوقاية والبيئة

الجدول رقم (2-14) : مدى اهتمام مؤسستكم بإجراءات الأمن و الوقاية والبيئة

	Effectifs	Pourcentage valide
قليل الأهمية	1	2,8
تحقق المستوى المطلوب	19	52,8
من أهم الإجراءات في المؤسسة	16	44,4
المجموع	36	100,0

المصدر : من إعداد الطالبةبناءا على نتائج التحليل الإحصائي (SPSS)

يبين الجدول رقم(2-14) النتائج المتعلقة باهتمام المؤسسات بالإجراءات المتعلقة بالأمن والوقاية والبيئة حيث أظهرت النتائج أن هذه الإجراءات تحقق المستوى المطلوب في المؤسسات حيث بلغت النسبة اكبر والتي قدرت ب 52.8% أما المؤسسات التي تعتبر فيها إجراءات الأمن والوقاية والبيئة من أهم الإجراءات بلغت نسبتها 44.4% أما المؤسسات التي كانت هذه الإجراءات فيها قليلة الأهمية بلغت نسبتها 2.8%.

المبحث الثاني :مناقشة نتائج الدراسة

سنقوم في هذا المبحث بتناول مطلبين أساسيين يتمثل الأول في تحليل سلوك المسؤولية البيئية والاجتماعية للمؤسسات محل الدراسة،أما الثاني فيتمثل في تحليل الفروق في تأثير المحددات المالية على مختلف أنماط المسؤولية الاجتماعية وذلك بغية التوصل إلى نتائج للفرضيات المطروحة.

المطلب الأول:تحليل سلوك المسؤولية البيئية والاجتماعية للمؤسسات محل الدراسة

بعد التأكد من صدق وثبات الاستبيان يتم عرض وتحليل نتائج الدراسة ومناقشتها في إطار ماهو مخطط له بدءا بتحليل المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، تحليل تأثير المحددات المالية على المسؤولية البيئية والاجتماعية (الاتجاه العام) ثم نتطرق إلى اختبار الفروق في المؤسسات الاقتصادية.

أولا- بالنسبة للمسؤولية الأخلاقية : يستمد هذا السلوك مبادئه من النمط الواعيحيث يعتبر النمط المرغوب، ويرجع تبني هذه المسؤولية لعدة اعتبارات تختلف من مؤسسة لأخرى منها الالتزام بالمبادئ الأخلاقية، وفيما يلي نتائج المتعلقة بالمسؤولية الأخلاقية:

الجدول رقم (2-15):تحليل نتائج فقرات المسؤولية الأخلاقية

المجال	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
المسؤولية الأخلاقية	1	المحفـــزات التسويقيـة (السعر)	2,3889	0,68776	موافق
	2	التمييـــز التنافســـي (التكلفة)	2,1667	0,91026	محايد
	3	الابتكـــــار	2,5833	0,64918	موافق
	4	المردوديـــــة	2,6944	0,52478	موافق
	5	السياسة الحكوميـــة (الضرائب والرسوم)	2,7222	0,56625	موافق
	6	السياسة الحكومية (التحفيزات والإعانات)	2,6111	0,64488	موافق
	7	البنـــوك ووكـــالات التأميـــن	2,1944	0,70991	محايد
جميع فقرات المجال			**2,4802**	**0,27775**	**موافق**

المصدر: من إعداد الطالبةبناءا على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

يظهر الجدول رقم (2-15) النتائج المتعلقة بتأثير العوامل المالية على المسؤولية الأخلاقية، والتي يتضح أنها هذه الأخيرة تتأثر بالعوامل المالية محل الدراسة كون الاتجاه العام للمجال المعني باتجاه موافق بمتوسط حسابي 2,48وانحراف معياري0,27، أما عن العناصر الفرعية فيتضح أن عامل التكلفة والتمويل يقع في اتجاه محايد بمتوسط حسابي 2,16 و2,19 وانحراف معياري 0,91و 0,70 على التوالي، بينما الفقرات الباقية كانت نحو الاتجاه موافق بمتوسط حسابي يفوق 2.34 وانحراف معياري يتراوح بين0.6.

ثانيا–بالنسبة للمسؤولية القانونية : يستمد هذا السلوك مبادئه من النمط المساير والتي تعبر عن الالتزامات البيئية والاجتماعية المفروضة بقوانين، ويرجع تبني هذا السلوك استجابة للاعتبارات القانونية، وفيما يلي نتائج المتعلقة بالمسؤولية الأخلاقية :

الجدول رقم (2-16):تحليل نتائج فقرات المسؤولية القانونية

المجال	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
المسؤولية القانونية	1	المحفـــزات التسويقيـة (السعر)	2,5556	0,65222	موافق
	2	التمييـــز التنافســـي (التكلفة)	2,4167	0,73193	موافق
	3	الابتكـــــار	2,7500	0,43916	موافق
	4	المردوديـــــة	2,5833	0,64918	موافق
	5	السياسة الحكوميـــة (الضرائب والرسوم)	2,5000	0,73679	موافق
	6	السياسة الحكومية (التحفيزات والإعانات)	2,3333	0,71714	موافق
	7	البنـــوك ووكـــالات التأميـــن	2,1389	0,76168	محايد
جميع فقرات المجال			2,4683	0,26144	**موافق**

المصدر: من إعداد الطالبةبناءا على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

يظهر الجدول رقم (2-16) النتائج المتعلقة بتأثير العوامل المالية على المسؤولية القانونية ويتضح أن هذه الأخيرة أيضا تتأثر بالعوامل المالية بالعوامل محل الدراسة كون الاتجاه العام للمجال المعني باتجاه موافق بمتوسط حسابي 2.46 وانحراف معياري 0.26، أما عن العناصر الفرعية فتبين أن عامل التمويل يقع في اتجاه محايد بمتوسط حسابي 2.13 وانحراف معياري 0.76 بينما الفقرات الباقية كانت نحو الاتجاه موافق بمتوسط حسابي يفوق 2.34 وانحراف معياري في حدودبين0.6.

ثالثا–بالنسبة للمسؤولية الاقتصادية : يستمد هذا السلوك مبادئه من النمط الدفاعي الذي يهدف إلى تعظيم الأرباح بغض النظر على الاعتبارات البيئية والاجتماعية، وهذا الاتجاه تقليدي ويعتبر هذا النمط غير مرغوب، ويتم تبني هذا النمط من السلوك من قبل المؤسسات التي ترى أن حماية البيئة أمر غير مبرر، وفيما يلي نتائج المتعلقة بالمسؤولية الاقتصادية :

الجدول رقم (2–17) : تحليل نتائج فقرات المسؤولية الاقتصادية

المجال	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
المسؤولية الاقتصادية	1	المحفـــــزات التسويقيـــة (السعر)	1,8889	0,85449	محايد
	2	التمييـــــز التنافســـــي (التكلفة)	2,3333	0,75593	موافق
	3	الابتكـــــــــار	1,5278	0,69636	غير موافق
	4	المردوديـــــــة	2,5556	0,60684	موافق
	5	السياسة الحكوميـــة (الضرائب والرسوم)	1,9722	0,87786	محايد
	6	السياسة الحكومية (التحفيزات والإعانات)	2,4167	0,69179	موافق
	7	البنـــــوك ووكـــــالات التأميـــــــن	2,3056	0,74907	محايد
جميع فقرات المجال			2,1429	0,39825	**محايد**

المصدر: من إعداد الطالبةبناءا على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

يظهر الجدول رقم (2-17) النتائج المتعلقة بتأثير العوامل المالية على المسؤولية الاقتصادية ويتبين هذه الأخيرة تتأثر بالعوامل المالية محل الدراسة بشكل ضعيف، كون الاتجاه العام للمجال المعني باتجاه محايدبمتوسط حسابي2.14 وانحراف معياري 0.39، أما عن العناصر الفرعية كانت بين اتجاه محايد وموافق حيث تعتبر السعر والتكلفة والضرائب ذو تأثيرا غير كافي بمتوسط حسابي 1.88 و2.33 و1.97 على التوالي، بينما المردودية والإعانات فتأثر على المسؤولية الاقتصادية كون المتوسط الحسابي 2.55 و2.41، أما ما يتعلق بالابتكار فكان باتجاه غير موافق بمتوسط حسابي 1.52.

المطلب الثاني: تحليل الفروق في تأثير المحددات المالية على مختلف أنماط المسؤولية الاجتماعية.

يتم في هذا الفرع اختبار أنماط المسؤولية البيئية والاجتماعية على أربعة أسس والتي هي عمر المؤسسة، ملكية المؤسسة، عدد العمال، قطاع النشاط على النحو التالي.

الفرع الأول : اختبار الفروق بحسب عمر المؤسسات :

نسعى من خلال هذا العنصر إلى اختبار درجة تأثير عمر المؤسسة على المسؤولية الأخلاقية في المؤسسات الاقتصادية لمعرفة هل هناك دلالة إحصائية على النحو التالي:

الجدول رقم (2-18) : يوضح اختبار الفروق بين المتوسطات في درجة تأثير المحددات المالية على المسؤولية الأخلاقية حسب عمر المؤسسة

العناصر	قيمة t	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
المحفـــــزات التسويقيـــة (السعر)	0,212	33	0.636
التمييـــــز التنافســـــي (التكلفة)	0,631	33	0.339
الابتكـــــــــار	0,176	33	0.431
المردوديـــــــة	-0,105	33	0.704
السياسة الحكوميـــــة (الضرائب والرسوم)	1,651	33	0.025
السياسة الحكومية (التحفيزات والإعانات)	-,218	33	0.833
البنـــــوك ووكـــــالات التأميـــــــن	-1,321	33	0.145
الاتجاه العام	0,404	33	0,013

المصدر: من إعداد الطالبةبناءا على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

نسعى إلى اختبار الفروق بين المؤسسات محل الدراسة لمعرفة إذا كان هناك اختلاف في الأنماط المسؤوليات المدروسة حسب تاريخ إنشاء المؤسسات من خلال اختبار T عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)على النحو التالي:

H_0: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تأثير المحددات المالية على المسؤولية الأخلاقية ترجعلعمر المؤسسة.

H_1: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تأثيرالمحددات المالية على المسؤولية الأخلاقيةترجع لعمر المؤسسة.

تبين نتائج الجدول إلىإبرازدرجة تأثير المحددات المالية على المسؤولية الأخلاقية ترجعلعمر المؤسسة، فمن خلال نتائج اختبار T لدلالة الفروق بين العينات المستقلة عند مستوى الدلالة الإحصائية($\alpha \leq 0.05$)أنها دالة

إحصائيا ما يتوجب قبول الفرضية H_1بمعنى أن تأثير العوامل المالية على المسؤولية الأخلاقية يختلف باختلاف عمر المؤسسة، والمتمثل أساسا في العنصر الخامس حيث يوجد فرق جزئي والذي يشير أنتأثير المحددات المالية على المسؤولية الأخلاقية في المؤسسات المنشأة بعد 2003 أكثر منه في المؤسسات المنشأة قبل2003 باعتبار قيمة المتوسط الحسابي[1].

الجدول رقم (2-19): يوضح اختبار الفروق بين المتوسطات في درجة على تأثير المحددات المالية على المسؤولية القانونيةحسب عمر المؤسسة

العناصر	قيمة t	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
المحفـــــزات التسويقيـــة (السعر)	-2,107	33	0,004
التمييـــــز التنافســـــي (التكلفة)	0,186	33	0,603
الابتكـــــــــار	0,892	33	0,100
المردوديـــــــة	-1,883	33	0,005
السياسة الحكوميـــــة (الضرائب والرسوم)	-0,376	33	0,064
السياسة الحكومية (التحفيزات والإعانات)	-0,798	33	0,814
البنـــــوك ووكـــــالات التأميـــــن	-0,664	33	0,754
الاتجاه العام	**-1,678**	**33**	**0,329**

المصدر: من إعداد الطالبةبناءا على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

نسعى إلى اختبار الفروق بين المؤسسات محل الدراسة لمعرفة إذا كان هناك اختلاف في الأنماط المسؤوليات المدروسة حسب تاريخ إنشاء المؤسسات من خلال اختبار T عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)على النحو التالي:

H_0: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تأثيرالمحددات المالية على المسؤولية القانونيةترجع لعمر المؤسسة.

H_1: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تأثير المحددات المالية على المسؤولية القانونية ترجعلعمر المؤسسة.

يبين الجدول أعلاهمستوى تأثير المحددات المالية على المسؤولية القانونية حسبعمر المؤسسة، فمن خلال نتائج اختبار T لدلالة الفروق بين العينات المستقلة عند مستوى الدلالة الإحصائية($\alpha \leq 0.05$)، أن المجال غير دال إحصائيا ما يتوجب قبول الفرضية H_0، فتأثير المحددات الماليةعلى المسؤولية القانونية لا يختلف باختلاف عمر المؤسسة، إلاانه هناك فروق جزئية على مستوى هذا المجال الذي يفسر في الفقرتين الأولى والرابعة، حيث يتبن

[1] انظر الملحق رقم2

حسب الفقرة الأولىأن المؤسسات التي تاريخ إنشاؤها بعد 2003 تستجيب سياسة تسعير منتجاتها للتكاليف الاجتماعية المفروضة بنصوص قانونية أفضل من المؤسسات المنشأة قبل 2003 وهذا حسب المتوسط الحسابي، بينما حسب الفقرة الرابعة يتبينأن المؤسسات التي تم إنشاؤها بعد 2003 تحترم القوانين والتشريعات البيئية للتحكم في تكاليف إنتاجها وبالتالي تحقيق أرباح هامشية أكثر من المؤسسات المنشأة قبل 2003 وهذا حسب المتوسط الحسابي[1].

الفرع الثاني : اختبار الفروق بحسب ملكية المؤسسات :

نسعى في هذا العنصر اختبار الفروق المتعلقة بدرجة تأثير ملكية المؤسسة على المسؤولية الاجتماعية و البيئية لمعرفة هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية على النحو التالي:

الجدول رقم (2–20) : يوضح اختبار الفروق بين المتوسطات في درجة تأثيرالمحددات الماليةعلى المسؤولية الأخلاقية حسبملكية المؤسسة.

العناصر	قيمة t	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
المحفـــــزات التسويقيـــة (السعر)	-1,780	34	0,123
التمييـــــز التنافســـــي (التكلفة)	-0,803	34	0,939
الابتكـــــــــار	-0,526	34	0,645
المردوديـــــــة	-1,148	34	0,048
السياسة الحكوميـــة (الضرائب والرسوم)	-0,922	34	0,137
السياسة الحكومية (التحفيزات والإعانات)	0,712	34	0,298
البنـــــوك ووكـــــالات التأميـــــن	0,218	34	0,511
الاتجاه العام	**-1,272**	**34**	**0,933**

المصدر: من إعداد الطالبةبناءا على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

نسعى إلى اختبار الفروق بين المؤسسات محل الدراسة لمعرفة إذا كان هناك اختلاف في درجة تأثير المحددات المالية على المسؤولية الأخلاقية حسب ملكية المؤسسات من خلال اختبار T عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)على النحو التالي:

H_0: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تأثير المحددات المالية على المسؤولية الأخلاقيةترجع لملكية المؤسسة.

[1] انظر الملحق رقم3.

H_1: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تأثيرالمحددات المالية على المسؤولية الأخلاقيةترجع لملكية المؤسسة.

تبين نتائج الجدول أعلاهإبرازدرجة تأثيرالمحددات الماليةعلى المسؤولية الأخلاقيةحسب ملكية المؤسسة، فمن خلال نتائج اختبار T لدلالة الفروق بين العينات المستقلة عند مستوى الدلالة الإحصائية($\alpha \leq 0.05$) أن المجال غير دال إحصائيا، ما يتوجب قبول الفرضية H_0، فتأثيرالمحددات الماليةعلى المسؤولية الأخلاقية لا يرجع لطبيعة ملكية المؤسسة، إلا انه يوجد فرق جزئي يتمثل في العنصر الرابع و الذي يشير ان تأثير المردودية على المسؤولية الأخلاقية في المؤسسات الخاصة أكثر من المؤسسات العامة باعتبار قيمة المتوسط الحسابي[1].

الجدولرقم (2-21) : يوضح اختبار الفروق بين المتوسطات في درجة تأثير المحددات المالية على المسؤولية القانونيةحسب ملكية المؤسسة

العناصر	قيمة t	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
المحفـــــزات التسويقيـــة (السعر)	-0,062	34	0,673
التمييـــــز التنافســـــي (التكلفة)	-0,588	34	0,837
الابتكـــــــــار	0,220	34	0,657
المردوديـــــــة	0,602	34	0,351
السياسة الحكوميـــة (الضرائب والرسوم)	-0,271	34	0,845
السياسة الحكومية (التحفيزات والإعانات)	0,805	34	0,302
البنـــــوك ووكـــــالات التأميـــــن	0,956	34	0,431
الاتجاه العام	0,586	34	0,355

المصدر: من إعداد الطالبةبناءا على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

نسعى إلى اختبار الفروق بين المؤسسات محل الدراسة لمعرفة إذا كان هناك اختلاف في تأثير المحددات المالية على المسؤولية القانونية حسب ملكية المؤسسات من خلال اختبار T عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)على النحو التالي:

H_0: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تأثير المحددات المالية على المسؤولية القانونيةترجع لملكية المؤسسة.

H_1: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تأثير المحددات المالية على المسؤولية القانونيةترجع لملكية المؤسسة.

[1] انظر الملحق رقم4

تبين نتائج الجدول أعلاهإبرازتأثير المحددات المالية على المسؤولية القانونيةحسب ملكية المؤسسة وذلك من خلال نتائج اختبار T لدلالة الفروق بين العينات المستقلة عند مستوى الدلالة الإحصائية($\alpha \leq 0.05$) التي تبين بأنها غير دالة إحصائيا على جميع الفقرات التي تضمنها هدا المجال، أي لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة اختلاف اثرالمحددات المالية على المسؤولية القانونية ترجع لملكية المؤسسة، وعليه نقبل الفرضية H_0و هذا على المستوى الكلي بشكل عام.

الفرع الثالث : اختبار الفروق بحسب حجم المؤسسات (عدد العمال) :

نسعى في هذا العنصر اختبار الفروق المتعلقة بدرجة تأثير المحددات المالية على المسؤولية البيئية والاجتماعيةحسب عدد العمال لمعرفة هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية على النحو التالي:

الجدول رقم (2-22) : يوضح اختبار الفروق بين المتوسطات في درجة تأثير المحددات المالية على المسؤولية الأخلاقيةحسب حجم المؤسسة

العناصر	قيمةf	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
المحفـــــزات التسويقيـــة (السعر)	0,597	33	0,556
التمييـــــز التنافســـــي (التكلفة)	3,405	33	0,045
الابتكـــــــــار	1,459	33	0,247
المردوديـــــــة	0,213	33	0,809
السياسة الحكوميـــــة (الضرائب والرسوم)	0,657	33	0,525
السياسة الحكومية (التحفيزات والإعانات)	1,691	33	0,200
البنـــــوك ووكـــــالات التأميـــــن	0,092	33	0,912
الاتجاه العام	2,143	33	0,133

المصدر: من إعداد الطالبةبناءا على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

يبينالجدولرقم (2-22) أثرمتغيرعدد العمال في درجة تأثير المحددات المالية على المسؤولية الأخلاقية في المؤسسات الاقتصادية، من خلال النتائج الخاصةبتحليلالتباينأحاديالاتجاه ANOVA لدلالةالفروق بين العينات عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) كالتالي :

H_0: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تأثيرالمحددات المالية على المسؤولية الأخلاقية ترجع لعدد العمال.

H_1: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تأثير المحددات المالية على المسؤولية الأخلاقية ترجع لعدد العمال.

يبين الجدول أعلاهقيمF غير دالةإحصائيا عند مستوى الدلالة ($0.05\geq\alpha$) وعليه نقبل الفرضية العدم H_0،ممايعنيبأنهلا توجد فروقبينالمؤسساتفيدرجة تأثير المحددات المالية على المسؤولية الأخلاقيةحسب حجم المؤسسة، مع وجود بعض الفروقات جزيئية على مستوى العناصر الفرعية الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم(2-23) :المقارنة الجزئية لاختبار الفروق بين المتوسطات حسب حجم المؤسسة

العناصر	حجم المؤسسة		الدلالة الإحصائية
التمييـــز التنافســـي (التكلفة)	الكبيرة	المتوسطة	0.018

المصدر: من إعداد الطالبةبناءا على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

يوضح هذا الجدول أنتأثيرالتمييـــز التنافســـي (التكلفة) على المسؤولية الأخلاقية فيالمؤسسات الكبيرة أكبر منه في المؤسسات المتوسطة وذلك حسب المتوسط الحسابي [1].

الجدول رقم (2-24) : يوضح اختبار الفروق بين المتوسطات في درجة تأثير المحددات المالية على المسؤولية القانونيةحسب حجم المؤسسة

العناصر	قيمة f	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
المحفـــزات التسويقيـــة (السعر)	0,205	33	0,815
التمييـــز التنافســـي (التكلفة)	0,419	33	0,661
الابتكـــــار	0,567	33	0,572
المردوديـــــة	0,483	33	0,621
السياسة الحكوميـــة (الضرائب والرسوم)	0,278	33	0,759
السياسة الحكومية (التحفيزات والإعانات)	0,852	33	0,436
البنـــوك ووكـــالات التأميـــن	0,155	33	0,857
الاتجاه العام	**1,114**	**33**	**0,340**

المصدر: من إعداد الطالبةبناءا على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

يبينالجدولرقم (2-24)درجة اختلاف تأثير المحددات الماليةعلى المسؤولية القانونية حسبمتغيرحجم المؤسسات الاقتصادية، من خلال النتائج الخاصةبتحليلالتباينأحاديالاتجاه ANOVA لدلالةالفروق بين العينات عند مستوى الدلالة ($0.05\geq\alpha$) كالتالي :

H_0: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تأثيرالمحددات المالية على المسؤولية الأخلاقية ترجع لحجم المؤسسة.

[1] انظر الملحق رقم 5.

H_1: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تأثيرالمحددات المالية على المسؤولية الأخلاقية ترجع لحجم المؤسسة

يبين الجدول أعلاه أنقيم F غير دالةإحصائيا وعليه نقبل الفرضية العدم**H_0** ،ممايعنيأنهلا توجد فروقذات دلالة إحصائية بينالمؤسساتفيدرجة تأثير المحددات الماليةعلى المسؤولية القانونيةحسب حجمها.

الفرع الرابع : اختبار الفروق بحسب قطاع النشاط :

نسعى في هذا العنصر اختبار الفروق المتعلقة بدرجة تأثير قطاع النشاط على المسؤولية البيئيةوالاجتماعيةحسب قطاع النشاط لمعرفة هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية على النحو التالي:

الجدول رقم (2-25) : يوضح اختبار الفروق بين المتوسطات في درجة تأثير المحددات الماليةعلى المسؤولية الأخلاقية حسب قطاع النشاط

العناصر	قيمةf	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
المحفـــــزات التسويقيـــة (السعر)	0,607	33	0,551
التمييـــــز التنافســـــي (التكلفة)	2,744	33	0,079
الابتكـــــــــار	0,233	33	0,794
المردوديـــــــة	1,096	33	0,346
السياسة الحكوميـــــة (الضرائب والرسوم)	6,209	33	0,005
السياسة الحكومية (التحفيزات والإعانات)	1,803	33	0,181
البنـــــوك ووكـــــالات التأميـــــن	0,717	33	0,495
الاتجاه العام	**0,282**	**33**	**0,756**

المصدر: من إعداد الطالبةبناءا على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

يبينالجدولرقم (2-25) أثرمتغيرقطاع النشاط في درجة تأثير المحددات المالية على المسؤولية الأخلاقية في المؤسسات الاقتصادية، من خلال النتائج الخاصةبتحليلالتباينأحاديالاتجاه ANOVA لدلالةالفروق بين العينات عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) كالتالي :

H_0: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تأثيرالمحددات المالية على المسؤولية الأخلاقية ترجع لقطاع النشاط.

H_1: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تأثير المحددات الماليةعلى المسؤولية الأخلاقية ترجع لقطاع النشاط.

يبين الجدول أعلاهقيمF غير دالةإحصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) وعليه نقبل الفرضية العدم H_0،ممايعنيبأنهلا توجد فروق ذات دلالة إحصائيةبينالمؤسساتفيدرجة تأثير المحددات الماليةعلى المسؤولية الأخلاقية حسبقطاع النشاط، مع وجود بعض الفروقات الجزيئية على مستوى العناصر الفرعية الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم(2-26) :المقارنة الجزئية لاختبار الفروق بين المتوسطات حسب قطاع النشاط

العناصر	حجم المؤسسة		الدلالة الإحصائية
السياسة الحكوميـــة (الضرائب والرسوم)	الصناعة	الخدمات	0.002

المصدر: من إعداد الطالبةبناءا على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

يوضح الجدول أن الضرائب والرسوم تأثر على المسؤولية الأخلاقية في المؤسسات الخدمية أكثر من المؤسسات الصناعية وذلك حسب المتوسط الحسابي[1]. بمعنى أن حساسية المؤسسات الخدمية أكثر من الصناعية بالضرائب والرسوم عند تبنيها للمسؤولية الأخلاقية.

الجدول رقم (2-27): يوضح اختبار الفروق بين المتوسطات في درجة تأثير المحددات المالية على المسؤولية القانونيةحسب قطاع النشاط

العناصر	قيمة f	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
المحفـــزات التسويقيـة (السعر)	0,105	33	0,901
التمييـــز التنافســـي (التكلفة)	0,062	33	0,940
الابتكـــــار	1,211	33	0,311
المردوديـــــة	2,166	33	0,131
السياسة الحكوميـــة (الضرائب والرسوم)	1,427	33	0,254
السياسة الحكومية (التحفيزات والإعانات)	1,577	33	0,222
البنـــوك ووكـــالات التأميـــن	0,940	33	0,401
الاتجاه العام	**0,204**	**33**	**0,816**

[1] انظر الملحق رقم 6.

المصدر: من إعداد الطالبةبناءا على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

يبينالجدولرقم (2-27) أثرمتغيرقطاع النشاط على المسؤولية القانونية في المؤسسات الاقتصادية، من خلال النتائج الخاصةبتحليلالتباينأحاديالاتجاه ANOVA لدلالةالفروق بين العينات عند مستوى الدلالة ($0.05\geq\alpha$) كالتالي :

H_0: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تأثير المحددات المالية على المسؤولية القانونية ترجع لقطاع النشاط.

H_1: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تأثيرالمحددات المالية على المسؤولية القانونية ترجع لقطاع النشاط.

يبين الجدول أعلاهقيمF غير دالةإحصائيا عند مستوى الدلالة ($0.05\geq\alpha$) وعليه نقبل الفرضية العدم H_0، ممايعنيبأنهلا توجد فروقبينالمؤسساتفيدرجة تأثيرالمحددات المالية على المسؤولية القانونيةحسب قطاعات النشاط.

المطلبالثالث: أثر تبني المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي (المؤسسة الوطنية للتنقيب نموذجا)

بعد التعرض للمحددات المالية للمسؤولية الاجتماعية من المهم تحليل أثر تبني المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، والذي تم تخصيصه في هذا المبحث كدراسة تطبيقية على المؤسسة الوطنية للتنقيب Enafor، وهي المؤسسةالفرعية لسونطراك بنسبة 100 في المائة يتمركز نشاطها أساسا في التكفل بعمليات التنقيب وصيانة الآبار.

الجدول رقم (2-28) : تعريف بالمؤسسة الوطنية للتنقيب

اسم المؤسسة	المؤسسة الوطنية للتنقيب
الاختصار	**ENAFOR Entreprise Nationale de Forage**
الشكل القانوني	**مؤسسة عمومية اقتصادية شركة ذات أسهم**
عنوان المقر الاجتماعي	**المنطقة الصناعية،بئر مسعود،حاسي مسعود،ولاية ورقلة**

الرأسمال الاجتماعي	**14800000000دج**

المصدر : من إعداد الطالبة.

تتوفرالمؤسسةعلىوسائلإنتاجيةضخمةوهائلة تمتلك بحوزتها على 38 آلةحفرآخرإحصائيات 2010 من النوعالثقيلوالمتوسطوالتيتقومبعملياتتنقيب (حفر)تصلإلىعمق 6000 متر،بالإضافةإلىامتلاكهاهياكلعملية وقواعددعملوجيستيكيةمتمركزةبحاسيمسعودمهيأةفيشكلمديرياتومنشآتلدعمنشاطاتالمؤسسة.يقدرعددعمالالمؤسسةبـ: 4915عاملمؤهلةومختصةفيجميعمجالاتالعمل، وتملكالمؤسسةحصةسوقيةعاليةتقدرب40%علىالمستوىالوطني.

الفرع الأول: المسؤولية البيئية والاجتماعية للمؤسسة الوطنية للتنقيب Enafor:

إن التنقيب عند آبار البترول هو المهنة الأساسية للمؤسسة الوطنية للتنقيب، ومن أهم التزاماتها أن تتقدم في المجال الاقتصادي والاجتماعي والتنمية المستدامة،فالسياسة البيئية والاجتماعية للمؤسسة الوطنية للتنقيب مستوحاة من سياسة مجمع سوناطراك، فهي تتبع عدة سياسات منها سياسة الجودة, الصحة، السلامة والبيئة وذلك للتحسين نوعية الحياة، وتسعى جاهدة لتحسين الخدمات، وتقليل المخاطر، والمحافظة على صحة وسلامة العمال و حماية البيئة لضمان استمرايتها وتعزيز مكانتها كمؤسسة فاعلة في قطاع المحروقات في الجزائر.

سعت المؤسسة الوطنية للتنقيب سنة 2004 إنشاء نظام إدارة الصحة والسلامة والبيئة التي من شانها أن تعزز ثقافتها في هذا المجال، حيث حصلت على شهادة ISO 19001 ;ISO14001 عام 2004 و2005على التوالي، فهي تشكل الحد الأدنى من المتطلبات اللازمة للوفاء بالتزاماتها اتجاه الموظفين والعملاء والمساهمين وجميع المهتمين بالصحة والسلامة وحماية البيئة، وأهم مظاهر المسؤولية الاجتماعية بالمؤسسة تتمثل في :

- توفير عوامل الرفاهية المهنية للعمال؛
- تحسين ظروف الحياة في العمل من خلال الحرص على تحقيق الرفاهية المادية، الذهنية والاجتماعية للعمال؛
- تعزيز مشاركة العمال في الحياة اليومية للمؤسسة؛
- تعزيز حملات التوعية والتربية الصحية؛
- تكثيف حملات السلامة المرورية، التغذية مكافحة التدخين، كشف الأمراض المزمنة كمرض السكري؛
- تحفيز العمال وتشجيعهم على اعتماد مكافآت خاصة بالإنجازات في ميدان الصحة، السلامةوالبيئة؛
- تشجيع ممارسة الرياضة على مستوى المؤسسة؛

بالإضافة إلى ما سبق ذكره يتواجد على مستوى المؤسسة مديرية خاصة بالأمن والوقاية،تهدف للتقليل من حوادث العمل والصحة، كما تتوفر على فرع خاص بطب العمل آخر بالأمن الصناعي، وعلى مستوى كل الورشات يتواجد مراقبينللأمن والصحة, وطبيبين. أما في مجال حماية البيئة فيمكن إجمال الخدمات التي تقوم بها المؤسسة على هذا مستوى فيما يلي:

– ترشيد استهلاك الموارد الطبيعية الغير متجددة عن طريق التقليل من استهلاك الماء والطاقة؛
– تشجيع استخدام الطاقة المتجددة من خلال استعمال نظام الطاقة الشمسية؛
– الاستغناء عن المحركات التي تعمل بالطاقات الملوثة وتعويضها بمحركات تعمل بالكهرباء؛
– اتخاذ تدابير الضرورية للمحافظة على المناخ من خلال استعمال المواد الغير مؤثرة على طبقة الأوزون؛
– العمل على معالجة النفايات وتدويرها وجلب معدات تعمل على التقليل من النفايات وذلك بما يتماشى مع القانون الجزائري.

الفرع الثاني :تحليل الأداء المالي للمؤسسة الوطنية للتنقيب

يتم في هذا الفرع عرض وتحليل البيانات المتعلقة بمؤشرات الأداء المالي، حيث يتم اعتماد سنة 2004 السنة التي تبنت فيها المؤسسة محل الدراسة المعايير الخاصة بالبيئة والسلامة المهنية، لذلك سيتم مقارنة النتائج قبل وبعد سنة 2004 على النحو التالي :

أولا: مؤشرات التوازن المالي

قصد وصول المؤسسة لتحقيق التوازن المالي حسب المنظور الوظيفي لابد من تحقيق رأس مال عامل صافي إجمالي موجب، ولابد أن يغطي رأس المال العامل الصافي الإجمالي الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي، وعند تحقيق الشرطين السابقين تتمكن المؤسسة من تغطية موارد الخزينة وبالتالي تحقيق خزينة موجبة.

1– بالنسبة لرأس المال العامل :

يمثل رأس المال العامل الصافي الإجمالي الجزء من الموارد المالية الدائمة المخصص لتمويل الأصول المتداولة ويساوي الفرق بين الموارد الدائمة والاستخدامات المستقرة.يمكن عرض النتائج المتعلقة بهذا المؤشر من خلال الشكلالتالي :

الشكل رقم (2–7): تطور رأس المال العامل في فترة 2000-2014

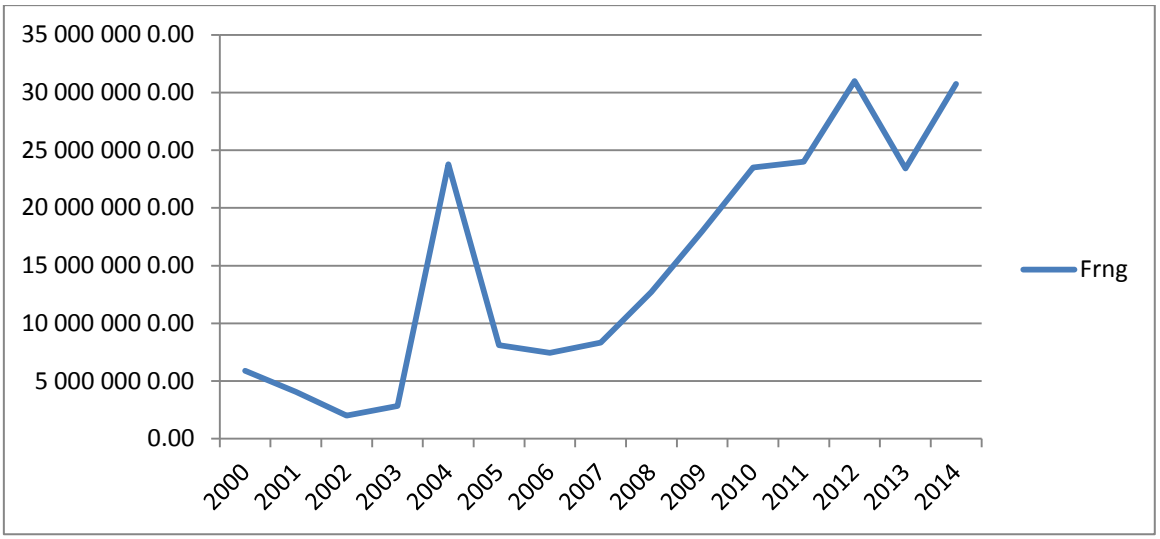

المصدر :من إعداد الطالبة بناءا على معطيات المؤسسة

نلاحظ أن مبدأ التوازن المالي محقق من طرف المؤسسة حيث رأس المال العامل موجب في كل السنوات، ويشير ذلك أن المؤسسة متوازنة ماليا على المدى الطويل وذلك من خلال تمويل الاستخدامات المستقرة اعتمادا على الموارد الدائمة،وحققت فائضا ماليا يمكن استخدامه في تمويل الاحتياجات المالية المتبقية ، ويمكن تقسيم التحليلإلى فترتين:

قبل إدماج البعد البيئي في المؤسسة 2000-2003 : نلاحظ أنرأس المال العامل شهد انخفاضا في السنة الثانية مقارنة مع السنة الأولى حيث قدرت قيمته في سنة 2000 بـ: 5 ملايير دينار وصولا إلى ما قيمته 3 ملايير دينار في 2001 وهذا الانخفاض راجع إلى زيادة الاستخدامات المستقرةومن جهة أخرى نلاحظ استمرار الانخفاض في السنوات الباقية.

بعد إدماج البعد البيئي في المؤسسة 2004-2014 : إنرأس المال العامل شهد ارتفاعا خلال 2004الى 2012 وهذا بسبب زيادة في رؤوس الأموال مع الإشارةإلى انخفاض طفيف في سنة 2006، أما بالنسبة للسنة 2013 فقد شهد تراجعا، وهذا راجع إلى زيادة الاستخدامات المستقرة والموارد المستقرة ثم ارتفع في سنة 2014 والشكل التالي يوضح ذلك.

2-بالنسبة للاحتياج في رأس المال العامل:

يعبر الاحتياج في رأس المال العامل عن إجمالي الاحتياجات المالية المتولدة عن الأنشطة الرئيسة وغيرها وهو رأس المال العامل الذي تحتاجه المؤسسة لمواجهة ديونها المستحقة ويعني ذلك الجزءمن الاحتياجات الضرورية المرتبطة مباشرة بدورة الاستغلال التي لم تغطى من طرف الموارد الدورية.ويمكن إبراز تطور هذا المؤشر من خلال الشكل التالي :

الشكل رقم(2-8):. تطور الاحتياج في رأس المال العامل في فترة 2000-2014

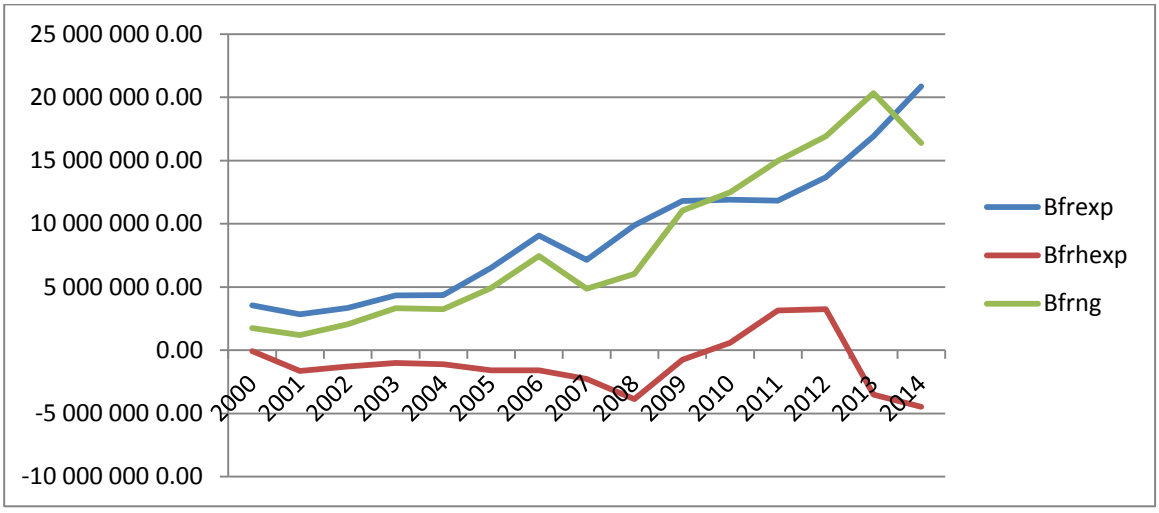

المصدر : من اعداد الطالبة بناءا على معطيات المؤسسة

من خلال الشكل يمكن تقسيم التحليل إلى فترتين:

قبل إدماج البعد البيئي في المؤسسة2000-2003: كان الاحتياج في رأس المال العامل موجبا خلال فترة الدراسة إلا انه شهد تذبذبا حيث انخفض سنة 2001 بسبب تراجع في حقوق العملاء، ثم ارتفع في السنتين المواليتين برغم من أن هناك ارتفاع في قيمة الديون قصيرة الأجل إلا أن احتياجات الدورة كانت اكبر. لذا على المؤسسة أن تعمل على تخفيض هذا الاحتياج من خلال تخفيض حجم المخزونات والحقوق و زيادة الديون.

بعدإدماج البعد البيئي في المؤسسة 2004-2014: شهد الاحتياج في رأس المال العامل ارتفاعا مستمرا في هذه الفترة إلا انه في سنة 2007 انخفض بسبب انخفاض حقوق العملاء وتزايد موارد الاستغلال، ثم شهد ارتفاعا في السنوات الأخرى.

3-بالنسبة للخزينة الصافية الإجمالية:تحسب الخزينة الصافية الإجماليةبإجراء الفرق بين استخدامات الخزينة وموارد الخزينة وانطلاقا من الفرق بين رأس المال العامل الصافي الإجماليوالاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي، يمكن عرض النتائج المتعلقة بهذا المؤشر من خلال الشكل التالي :

الشكل رقم (2-9):تطور الخزينة في فترة 2000-2014

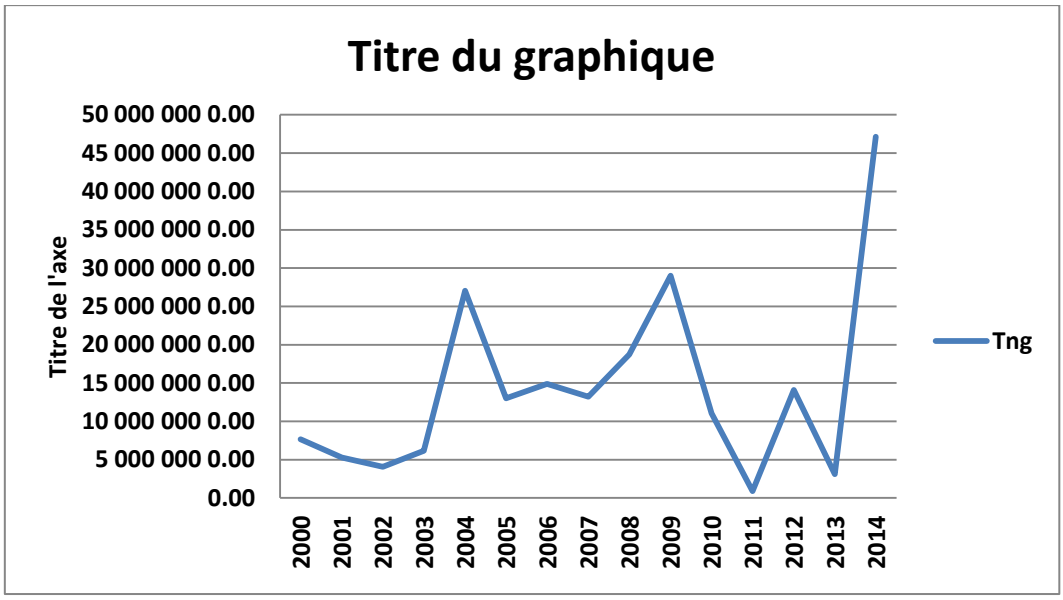

المصدر: من إعداد الطالبةبناءا على معطيات المؤسسة

نلاحظ أن رصيد خزينة المؤسسة موجب وهذا ما يدل على وجود توازن مالي، وهذا بالحصول على رأس مال العامل موجب وتمكنت المؤسسة من تغطية الاحتياج في رأس المال العامل .كما نلاحظ على التحليل ما يلي:

قبل إدماج البعد البيئي2000–2003: نلاحظ انه هناك انخفاض في الرصيد الخزينة من سنة 2000 إلى سنة 2002ويرجع إلى زيادة في حجم الاستثمارات الذي يؤثر مباشرة على رأس المال العامل، ثم يرتفع في سنة 2003 وهذا راجع إلى زيادة الاحتياج في رأس المال العامل.

بعد إدماج البعد البيئي 2004–2014: نلاحظ أن هناك تذبذب في رصيد خزينة المؤسسة إلاأنها موجبة وهذا يدل على أنرأس المال العامل يكفي لتغطية احتياجاتها، والمؤسسة تحقق فائض يعبر عن رصيد الخزينة يجب أن تستعمله في تسديد ديونها أو استثماره بما يفيد المؤسسة.

4–بالنسبة للمردودية المالية والاقتصادية:

تهتم المردودية المالية (مردودية الأموال الخاصة) بإجمالي أنشطة المؤسسة وتدخل في مكوناتها كافة العناصر والحركات المالية، حيث تأخذ النتيجة الصافية من جدول حسابات النتائج والأموال الخاصة من الميزانية.بينما المردودية الاقتصادية التيتهتم بنشاط المؤسسة، وتستبعد النشاطات الثانوية وذات الطابع الاستثنائي، حيث تحمل في مكوناتها عناصر دورة الاستغلال ممثلة بنتيجة الاستغلال من جدول حسابات النتائج والأصول الاقتصادية من الميزانية.

الشكل رقم(2–10):تطور المردودية المالية والاقتصادية في فترة 2000–2014

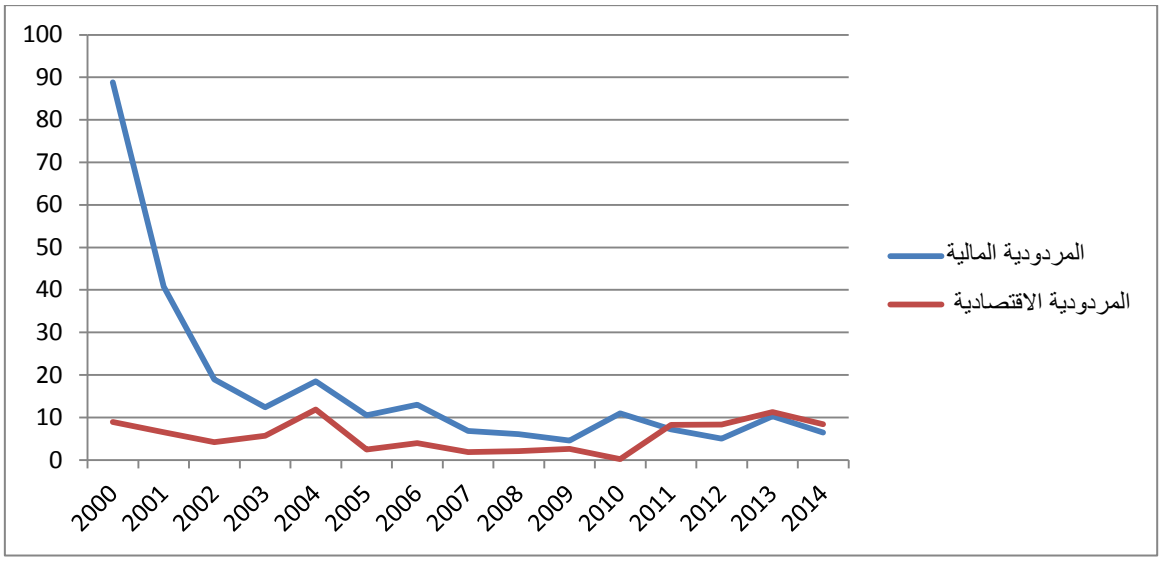

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على معطيات المؤسسة

أ-المردودية المالية: يتضحمن خلال الشكل أن المؤسسة قادرة على استخدام مواردها المتاحة بفاعلية وكفاءة للحصول على عوائد.

قبل إدماج البعد البيئي2000-2003: نلاحظ انه هناك انخفاض في المردودية المالية للمؤسسة في هذه الفترة، وهذا راجع إلىزيادة حجم الأموال الخاصة بنسبة معتبرة من جهة والى انخفاض في النتيجة الصافية من جهة أخرى.

بعد إدماج البعد البيئي 2004-2014: نلاحظ انخفاض في المردودية المالية من سنة 2004 إلى 2009 وهذا راجعإلى زيادة حجم الأموال الخاصة بنسبة معتبرة من جهةوانخفاض قيمة النتيجة الصافية ، ثم ارتفاعها في سنة2010، ثم شهدت قيمتها تذبذب في باقي السنوات،إلىأن ارتفعت سنة 2014.

ب-المردودية الاقتصادية:يتضحمن خلال الشكل قدرة المؤسسة على توليد فوائض،كما أن لها كفاءة عالية في استخدام مواردها لتحقيق أرباح إضافية.

قبل إدماج البعد البيئي2000-2003:يتضح أن هناك انخفاض في المردودية الاقتصادية للمؤسسة في هذه الفترة، وهذا راجع إلى ارتفاع في قيمة الأصول الاقتصادية، مع التذبذب الحاصل في نتيجة الاستغلال بسبب ارتفاع في التكاليف المباشرة و عدم القدرة في التحكم فيها.

بعد إدماج البعد البيئي 2004-2014: نلاحظ أن هناك تذبذب في نسبة المردودية الاقتصادية، وهذا يعود إلى الارتفاع المستمر في الأصول الاقتصادية مع التذبذب في نتيجة الاستغلال، و هذا يدل على قدرة نشاط المؤسسة في توليد فوائض وهذاما قد يوضحه الشكل أعلاه.

ثانيا:مؤشرات النمو

بعد التعرض لمؤشرات التوازن المالي قبل وبعد حصول المؤسسة محل الدراسة على الشهادات المتعلقة بالجودة والبيئة والسلامة، من المهم أيضا عرض مؤشرات النمو على النحو التالي :

1-نمو الاستثمارات وتأثيره على نمو الأصول: على اعتبار أن الاستثمارات هي أحد شقي إجمالي أصول المؤسسة، إذ تمثل الأصول الثابتة، فإنه وبالمنطق فإن زيادة الاستثمارات سوف تؤدي إلى زيادة حجم الأصول، وفق علاقة طردية تتأسس على منطق مالي ورياضي، وهذا ما قد يلاحظ من خلال الشكل رقم (2-11)أدناه، والذي يقارن بين تطور الاستثمارات من جهة، ومن جهة أخرى تطور أصول المؤسسة خلال فترة الدراسة.

الشكل رقم (2-11):تطور نسبة نمو الاستثمارات والأصول في فترة 200-2014

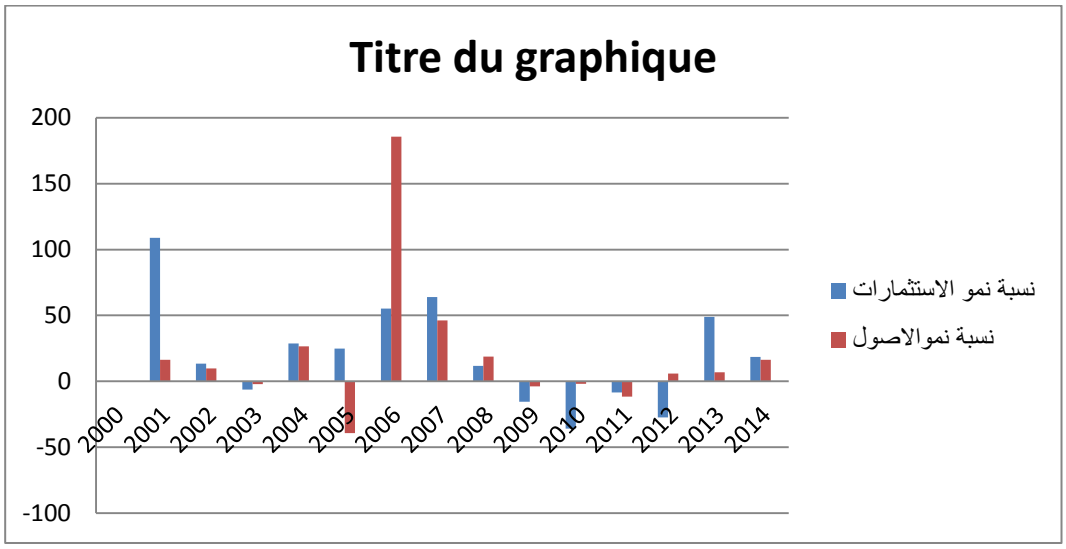

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على معطيات المؤسسة

نقسم الجدول إلى فترتين:

قبلإدماج البعد البيئي2000-2003: نلاحظ انخفاض شديد في استثمارات المؤسسة خلال هذه الفترة، حيث قدرت في سنة 2001 ب108.9 % ثم انخفض في سنة 2002 ب13.37% إلىأن تصل في سنة 2003 إلى 6.22-% وهو ما اثر على أصول المؤسسة.

بعد إدماج البعد البيئي 2004-2014: نلاحظ في هذه الفترة تذبذب شديد في الاستثمارات المؤسسة وهذا لزيادة قيمتها، حيث نلاحظ انه في هذه الفترة كانت نسبة نمو الاستثمارات فيتذبذب وكانت في بعض الأحيان

ذات قيمة سالبةأحيانا،لأنهلم يكن هناك نمو في الاستثمارات وهذا ما اثر على نمو الأصول، ومنه نستنتج أن هناك علاقة بين نمو الأصول ونمو الاستثمارات، لان الاستثمارات تؤثر على أصول المؤسسة وبالتالي تأثر الوضعية المالية للمؤسسة.

2-نمو رقم الأعمال وتأثيره على النتيجة الصافية:

الشكل رقم (2-12):تطور رقم الأعمال والنتيجة الصافية 2000-2014

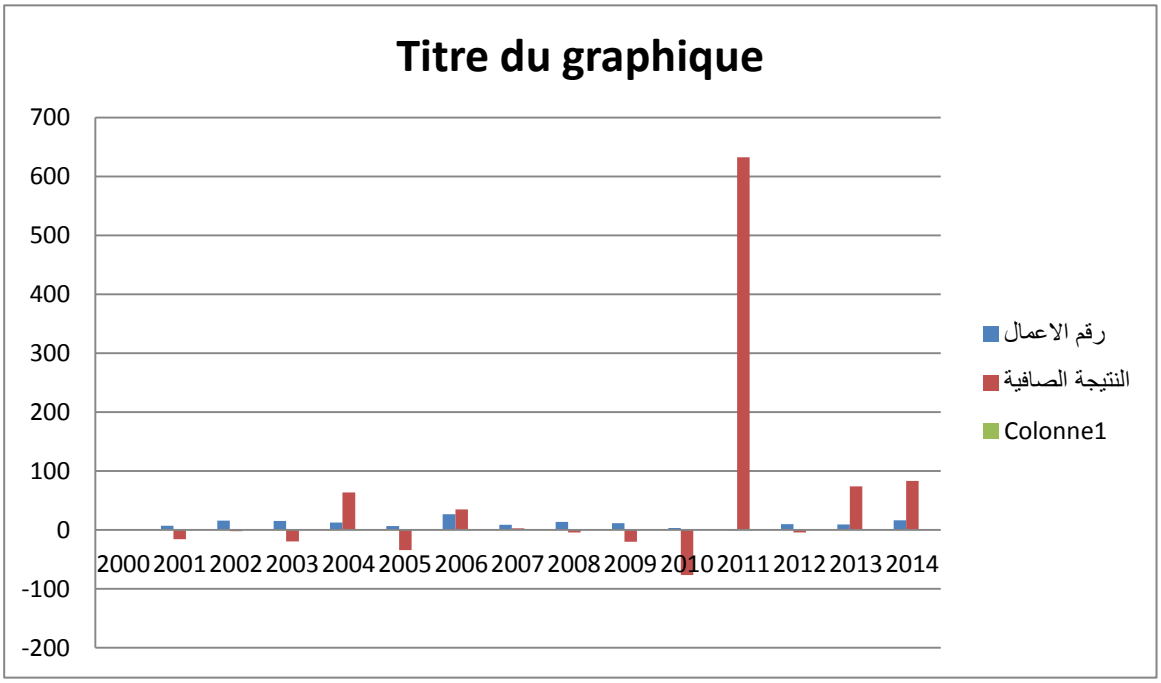

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على معطيات المؤسسة

من خلال الشكل رقم (2-12)نلاحظ أن تحقيق مستويات عليا في رقم أعمال راجع للزيادة على الطلب على أعمال الحفر والتنقيب والحصول على صفقات وبالتالي رفع في رقم الأعمال، وهذا ما اثر على نمو النتيجة الصافية.وهذا يعطي للمؤسسة أفضلية كبيرة في إمكانية تمويل احتياجاتها المالية ذاتيا وهذا يتوقف على التحكم في تكاليف الاستغلال.

نقسم الشكل إلى فترتين:

قبل إدماج البعد البيئي في المؤسسة 2000-2003: شهد رقم الأعمال نمو خلال السنوات الأولى بنسبة 16% ثم انخفضت في سنة 2003الى 15% و هو انخفاض بنسبة طفيفة أما الارتفاع فكان بسبب الزيادة المستمرة في رقم الأعمال.

بعد إدماج البعد البيئي في المؤسسة 2004-2014: شهد رقم الأعمال تذبذب في النمو حيث كانت أعلى نسبة في سنة 2006 حيث بلغت 26%، وانخفضت قيمة نموها في سنة2011 بنسبة ضئيلة تقدر ب0.1% والشكلأعلاه يوضح ذلك.

3-نمو القيمة المضافة وتأثيرها على النتيجة الصافية:

الشكل رقم (2-13):تطور القيمة المضافة والنتيجة الصافية في الفترة 2000-2014

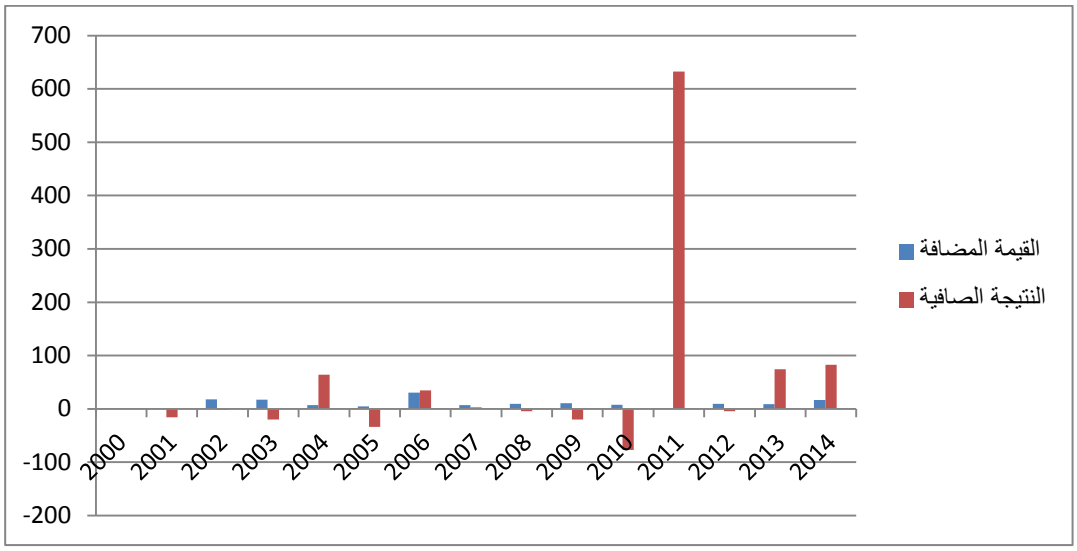

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على معطيات المؤسسة

من خلال الشكل رقم(2-13) حققت المؤسسة قيمة المضافة عن طريق عمليات تحويل المواد الأولية ومدخلات المؤسسة إلى سلع وخدمات ذات قيمة استعماليه موجهة للمستخدمين ويدل على أن المؤسسة رفعت من تحكمها في الاستهلاكات الوسيطية وهذا ما اثر على نمو النتيجة الصافية.نقسم الجدول إلى فترتين:

قبلإدماج البعد البيئي2000-2003: نلاحظ أن معدل نمو القيمة المضافة ثابت خلال هذه الفترة حيث كان في سنة 2001ذو قيمة منخفضة تقدر ب6.20 % ثم ارتفعت لتشهد ثبات في السنوات الباقية بنسبة نمو تقدر ب17.74% و 17.57 % على التوالي.

بعدإدماج البعد البيئي 2004-2014: نلاحظ في هذه الفترة تذبذب معدل نمو القيمة المضافة حيث شهدت سنة 2006 أعلى معدل نمو لها بنسبة 30.35 %، وهذا التذبذب اثر على النتيجة الصافية التي شهدت تذبذب كذلك وهذا راجع إلى تذبذب في التكاليف.

الفرع الثالث: تأثير البعد البيئي على الأداء المالي للمؤسسة الوطنية للتنقيب

في هذا الجزء سنحاول دراسة اثر تبني البعد البيئي على الأداء المالي لذا نقسم فترة الدراسة إلى مرحلتين قبل تبني البعد البيئي 2000-2003، وفترة بعد التبني البعد البيئي 2004-2014

أولا- رأس المال العامل: نلاحظ إن رأس المال العامل قبل تبني البعد البيئي كان يتناقص إذ أن بلغ نسبته 5 مليار سنة 2000 ثم تناقص إلى أن بلغ 2 مليار سنة 2003، ثم ارتفع في سنة 2004 إلى قيمة 23 مليار ثم قفز إلى 30 مليار سنة 2014 وهذا بعدما شهد تذبذبا في السنوات الأخرى، وهذا بسبب ارتفاع قيمة الأصول نتيجة تزويد المؤسسة بالتجهيزات اللازمة لتبني البعد البيئي، وأقل قيمة سجلت بعد تبني البعد البيئي 7 مليار وهي اعلي من القيمة التي سجلت سنة 2000 وبالتالي فإن تبني البعد البيئي اثر ايجابي على المؤسسة.

ثانيا- الاحتياج في رأس المال العامل:نلاحظ أن الاحتياج في رأس المال العامل كان قبل تبني البعد البيئي يحقق نتائج موجبة، لكن بعد تبني البعد البيئي لوحظ قيم متزايدة في BFR،وذلك لأنه ساهم في توظيف رأس المال العامل.

ثالثا- الخزينة: نلاحظ أن الخزينة كانت قبل فترة تبني البعد البيئي قد شهدت انخفاض في خزينة المؤسسة لكن بعد تبني البعد البيئي شهدت تذبذب وهذا للتغيرات التي طرأ على رأس المال العامل والاحتياج في رأس المال العامل لكن كانت قيمها في وضعية جيدة بعد تبني البعد البيئي.

رابعا- المردودية المالية: نلاحظأن المردودية المالية شهدت انخفاضا قبل تيني البعد البيئي كما شهدت تذبذبا في السنوات الأخرى مع ارتفاعها في السنتين الأخيرتين لذا يمكن القول أن البعد البيئي له اثر ايجابي على المدى الطويل.

خامسا-المردودية الاقتصادية: نلاحظ انخفاضا في المردودية الاقتصادية في السنوات الأولى وقبل تبني البعد البيئي، لكن بعد تبني البعد البيئي شهد تذبذبا ولهذا يمكن القول أن البعد البيئي له اثر سلبي على المردودية الاقتصادية.

سادسا-نمو الاستثمارات وتأثيره على نمو الأصول: نلاحظ أن نمو الاستثمارات انخفض قبل تبني البعد البيئي لكن بعد تبني البعد البيئي بدء في الارتفاع وهذا لتزويد نفسها بمختلف التجهيزات والاستثمارات الضرورية.

سابعا–نمو رقم الأعمال وتأثيره على النتيجة الصافية: نلاحظ أن نمو رقم الأعمال كان متذبذب رغم زيادة في قيمتها أحيانا وهذا ما يؤكد أن المؤسسة تحتل مكانة سوقية جيدة وسمعة حسنة لالتزامها بأبعاد المسؤولية البيئية و الاجتماعية.

ثامنا– نمو القيمة المضافة وتأثيرها عل النتيجة الصافية: نلاحظ نمو متذبذب للقيمة المضافة للمؤسسة خلال فترة الدراسة رغم الزيادة الطفيفة في قيمتها، هذا لان المؤسسة قادرة على تغطية مصاريف الاستغلال المباشرة.

بعد دراستنا للأداء المالي للمؤسسة الوطنية للتنقيب لوحظ أن تبنيها البعد البيئي له أثر على وضعيتها المالية، كونه يمس عدة مؤشرات مالية،وهدفت المؤسسة محل الدراسة إلى تحقيق متطلبات معايير الايزو بالرغم من أنها تمتلك معايير ومقاييس عالية الجودة، حماية البيئية،الأمن والسلامة في العمل فهي تهدف للتطور والتقدم من اجل كسب ميزة تنافسةوذلك لضمان استمراريتها، فالمؤسسة استطاعت التأقلم مع معايير الايزو وهذا ما انعكس على أدائها المالي ولكن على المدى الطويل.

خلاصةالفصل :

لقد خصص هذا الفصل للجانب التطبيقي من الدراسة، وكان الهدف منه اختبار مدى تطابق الجانب النظري مع الواقع، واختبار صحة فرضيات الدراسة التي تم وضعها في مقدمة الدراسة.

فقد تم البدء بوضع الجوانب الأساسية للدراسة والمتمثلة في كل من الإجراءاتوالأدوات المستخدمة التي يمكن من خلالها جمع المعطيات وتلخيصها ومعالجتها وكذا تحديد عينة الدراسة، ثم قمنا بتحليل وتفسير النتائج المتوصلإليها انطلاقا من المعطيات التي تم تلخيصها ومعالجتها، حيث تبين أن تأثير المحددات المالية على مختلف أنماط المسؤولية الاجتماعية ليس له نفس المستوى، فكان تأثير هذه المحددات على المسؤولية الأخلاقية والقانونية أكثر منه على المسؤولية الاقتصادية لذا تم الاقتصار على المستويين الأوليين.

كما تبين من خلال الدراسة التطبيقية أن تبني المسؤولية الاجتماعية يؤثر على الاداء المالي للمؤسسة الوطنية للتنقيب وخاصة على المستوى البعيد.

خاتمـــــــــــــة

من خلال ماسبق سنعمل للإجابة على الإشكالية الرئيسية والمتمثلة في ما مدى تأثير العوامل المالية على المسؤولية البيئية والاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية وذلك من خلال الإجابة على فرضيات الدراسة وذلك للإحاطة بكل جوانب الموضوع.

أولا – نتائج اختبار الفرضيات: لقد تم اختبار جملة فرضيات الدراسة وكانت النتائج كما يلي :

الفرضية الأولى:

تعتبر المسؤولية القانونية (الحد الأدنى من المسؤولية الاجتماعية) هو نمط المسؤولية الاجتماعية السائد في المؤسسات الاقتصادية.

من خلال الدراسة الميدانية يتبين أن نمط المسؤولية البيئية والاجتماعية السائدهو المسؤولية القانونية، حيث تم اختبار ذلك في سؤالين متعلقين بخصائص المؤسسات محل الدراسة، حيث يعكس الأول الضغوط بشأن الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية والثاني يعكس مدى احترام المسؤولية الاجتماعية في إجراءات المؤسسة، وعلى هذا الأساس **يتم قبول الفرضية الأولى.**

الفرضية الثانية:

تؤثر تكلفة وسعر المنتجات على المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، مهما كان حجم وطبيعة قطاع المؤسسات الاقتصادية.

من خلال الدراسة الميدانية يتبين أن تأثير تكلفة وسعر المنتجات على المسؤولية الأخلاقية يختلف بالنسبة لعنصر التكلفة،حيث المؤسسات الكبيرة أكثر حساسية من باقي المؤسسات، أما بالنسبة للمسؤولية القانونية فلا يختلف تأثير العنصرين مهما كان حجم وطبيعة قطاع المؤسسات الاقتصادية، وعلى هذا الأساس **يتم قبول الجزء المتعلق بالسعر ورفض الجزء المتعلقبالتكلفة.**

الفرضية الثالثة:

تؤثر المردودية والابتكار (تمويل الابتكار الأخضر) على المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، مهما كان حجم وطبيعة قطاع المؤسسات الاقتصادية.

من خلال الدراسة الميدانية يتبين أن تأثير المردودية والابتكار لا يختلف باختلاف حجم وطبيعة قطاع المؤسسات باعتبار أن العنصرين غير دالين على مستوى المسؤولية الأخلاقية والقانونية، وعلى هذا الأساس **يتم قبول الفرضية الثالثة.**

الفرضية الرابعة:

تؤثر الضرائب والتحفيزات البيئية على المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، ولا يختلف هذاباختلاف حجم وطبيعة قطاع المؤسسات الاقتصادية.

من خلال الدراسة الميدانية يتبين أن تأثير الضرائب والتحفيزات البيئية على المسؤولية الأخلاقية يختلف بالنسبة لعنصر الضرائب، حيث المؤسسات الخدمية أكثر حساسية من المؤسسات الصناعية، أما بالنسبة للمسؤولية القانونية فلا يختلف تأثرها الضرائب والتحفيزات مهما كان حجم وطبيعة قطاع المؤسسات الاقتصادية، وعلى هذا الأساس **يتم رفضالجزء المتعلق بالضرائب وقبول الجزء المتعلقبالتحفيزات.**

الفرضية الخامسة:

تؤثر البنوك ووكالات التأمين على المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، ولا يختلف هذا باختلاف حجم وطبيعة قطاع المؤسسات الاقتصادية.

من خلال الدراسة الميدانية يتبين أن تأثير البنوك ووكالات التأمين على المسؤولية الاجتماعية مهما كان نمطها لا يختلف باختلاف حجم وطبيعة قطاع المؤسسات الاقتصادية كون العنصر غير دال إحصائيا، وعلى هذا الأساس **يتم قبول الفرضية الخامسة.**

الفرضية السادسة:

يؤثر تبني المسؤولية الاجتماعية ايجابيا على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية في المدى الطويل.

من خلال الدراسة التطبيقية يتبين أن مؤشرات التوازن المالي والنمو قبل وبعد تبني المسؤولية الاجتماعية تغيرت، وعموما تم الحكم أن تبني المسؤولية الاجتماعية يحسن من الأداء المالي على المدى الطويل، وعلى هذا الأساس **يتم قبول الفرضية السادسة.**

ثانيا–نتائج الدراسة

بالإضافة إلى نتائج اختبار الفرضيات يمكن تحديد النتائج التالية المتعلقة بتأثير المحددات المالية على المسؤولية الاجتماعية حسب متغير عمر وطبيعة ملكية المؤسسات :

- يختلف تأثير المحددات المالية على المسؤولية الأخلاقية باختلاف عمر المؤسسات حيث المؤسسات التي أنشئت قبل 2003 أكثر حساسية من المؤسسات التي أنشئت بعد 2003؛

- يختلف تأثير الضرائب على المسؤولية الأخلاقية باختلاف عمر المؤسسات حيث أثرت على نتيجة المجال، وبالتالي حساسية المؤسسات التي أنشئت قبل 2003 لهذا العنصر أكثر من المؤسسات التي أنشئت بعد 2003؛
- لا يختلف تأثير المحددات المالية على المسؤولية القانونية مهما كان سن المؤسسات، وبالتي لهم نفس درجة التأثير؛
- المؤسسات التي تاريخ إنشاؤها بعد 2003 تستجيب سياسة تسعير منتجاتها للتكاليف الاجتماعية المفروضة بنصوص قانونية أفضل من المؤسسات المنشأة قبل 2003، ينما المؤسسات التي تم إنشاؤها بعد 2003 تحترم القوانين والتشريعات البيئية للتحكم في تكاليف إنتاجها وبالتالي تحقيق أرباح هامشية أكثر من المؤسسات المنشأة قبل 2003؛
- لا يختلف تأثير المحددات المالية على المسؤولية الأخلاقية باختلاف طبيعة ملكية المؤسسات؛
- يختلف تأثير المردودية على المسؤولية الأخلاقية باختلاف طبيعة ملكية المؤسسات، حيث المؤسسات الخاصة أكثر تأثر من المؤسسات الناشطة في القطاع العام؛
- لا يختلف تأثير المحددات المالية على المسؤولية القانونية باختلاف طبيعة ملكية المؤسسات، فمهما كان طبيعة ملكية المؤسسات فإن درجة تأثير المحددات المالية على المسؤولية القانونية يبقى نفسه.

ثالثا–التوصيات والاقتراحات:

بناءا على ما تقدم ذكره من نتائج يمكن أن نقدم بعض التوصيات الاقتراحات التي من الممكن أو تساعد المؤسسات في تبني المسؤولية البيئية والاجتماعية و تتمثل في ما يلي:

- ✓ على المؤسسات أن تسعى إلى تطوير منتجاتها حيث تنسجم مع رغبات المستهلكين وان تكون اقل ضررا بالبيئة، لأن ذلك يعطي نتائج إيجابية على المدى الطويل؛
- ✓ على المؤسسات أن تعمل على زيادة معدلات إنفاق التكاليف التي تقي من الأضرار البيئية والمشاكل المجتمعية بدلا من إنفاق تكاليف لعلاج تلك الأضرار، بمعنى أخذها بالعلاج الوقائي؛
- ✓ على الحكومة سن قوانين متعلقة بتنظيم علاقة المؤسسة بالبيئة والمجتمع لأن المؤسسات تمتثل للقوانين؛
- ✓ على الحكومة الاهتمام بأدوات تفعيل مختلف الضرائب والرسوم كونها تساهم في توجيه سلوك المؤسسات الاقتصادية اتجاه المجتمع والبيئة؛
- ✓ ضرورة قياس إفصاح المساهمات البيئية والاجتماعية كون المسؤولية الاجتماعية لها عدة مستويات.

رابعا–آفاق الدراسة:

لقد هدفنا من خلال دراستنا إلى تبيان العوامل المالية لتبني المسؤولية البيئية والاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية يبقى البحث مفتوح لتناول جوانب أخرى للموضوع نذكر منها.

- أثر العوامل الغير مالية على المسؤولية الاجتماعية؛
- أثر المحددات المالية على المؤسسات متعددة الجنسيات؛
- دراسة مقارنة لتبني المسؤولية الاجتماعية بين المؤسسات بحسب جنسيتها.

قائمة المصادر والمراجع

باللغة العربية:

1-طاهر محسن منصور الغالبي، صالح مهدي محسن العامري،**المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال: الأعمال والمجتمع**، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، 2008.

2-ميسر إبراهيم الجبوري، أسيل زهير رشيد التك،**المسؤولية الاجتماعية والالتزام بالجودة وانعكاساتها على القيم المنظمية**،المنظمة العربية للتنمية الإدارية جامعة الدول العربية، مصر، الطبعة الأولى،2014.

اطروحات الدكتوراه:

1-خامرة الطاهر،**محددات سلوك حماية البيئة للمؤسسات الصناعية**، اطروحة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح،ورقلة،2016.

مذكرات شهادة الماجستير:

1-السعيد زنات،**دور لضرائب والرسوم البيئية في توجيه السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر**،مذكرة ماجستير،جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016.

2-حجاج عبد الرؤوف، **الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية: مصادرها ودور الإبداع التكنولوجي في تنميتها**،مذكرة الماجستير، جامعة 20 أوت 55 بسكيكدة،2007.

3-خالد أعراب، **الأبعاد التسويقية للمسؤولية البيئية وانعكاساتها على تنافسية المؤسسة الصناعية**، مذكرة ماجستير، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس،2015.

4-محمد دحماني،**الخدمة التسويقية**، مذكرةالماجستير،جامعة بن يوسف بن خدة، كلية العلوم الاقتصادية،2008.

5-محمد سليماني،**الابتكارالتسويقي وأثره على تحسين أداء المؤسسة**،مذكرة الماجستير،جامعة المسيلة،2007.

6-مصباحي سناء،**دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية في دعم نظم الادارة البيئية لتحقيق التنمية المستدامة**،مذكرة ماجستير،جامعة سطيف،2013.

7-مساعدية عماد،**دور استراتيجية تنمية الموارد البشرية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية الجزائري**، مذكرة ماجستير، جامعة فرحات عباس،سطيف،2014.

8-طاهر خامرة، **المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة**،مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة،2007.

1-الطيب داودي، سلاف رحال، **الابتكار كبديل استراتيجي يحقق التنمية المستدامة في قطاع المحروقات عرض حالة سونطراك**، مداخلة لمؤتمر العلمي التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة,2008 .

2-أمينة قهواجي،حكيم بن حسان،**المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال ودورها في تحقيق التنمية المستدامة**،لمؤتمر الدولي بعنوان دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم استراتيجية التنمية المستدامة 2016.

3-عبد الغفور دادن، حفصي رشيد،**المؤسسة بين تحقيق التنافسية ومحددات المسؤولية الاجتماعية و البيئية**، ملتقى الدولي سلوك المؤسسات الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية،2012.

4-نورا محمد عماد الدين أنور،**المسؤولية الاجتماعية للشركات في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية**، دراسة تطبيقية،مركز المديرين المصري،2010.

5- محمد عادل عياض، دراسة نظرية لمحددات سلوك حماية البيئة في المؤسسة، **مجلة الباحث**، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد 7، 2010.

6-ولهي بوعلام،أفاق تطبيق الاستراتيجية المالية الخضراء في ظل الدور الجديد للدولة مع الإشارةإلى حالة الدول العربية النفطية،جامعة مسيلة،**مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية**، العدد4، 2014.

باللغةالأجنبية:

Erwan Harscoet,**Développement d'une comptabilité environnementale orientée vers la création de valeur** : **l'application a un investissement de prévention des pollutions**, thèse de doctorat, école doctorale N : 432 science de métiers de l'ingénieur (école national supérieur d'arts et .7métiers), Paris, 2007

الملاحـــــــق

الملحق رقم 1: استمارة الاستبيان

جامعة قاصدي مرباح ورقلة

كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية

وعلوم التسيير

استمارة استبيان

السلام عليكم ورحمة الله و بركاته وبعد ...

نسعى من وراء هذا الاستبيان لإعداد مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر تخصص مالية المؤسسة لهذا نضع بين أيديكم استمارة استبيان قصد إجراء دراسة تحت عنوان **المحددات المالية للمسؤولية الاجتماعية والبيئية في المؤسسات الاقتصادية.**

نأمل من سيادتكم الاستجابة بموضوعية ودقة لهذا الاستبيان ماله من أهمية فائقة لنجاح الدراسة علما أن إجاباتكم لن تستعمل إلا لأغراض البحث العلمي.

اشكر لكم كريم اهتمامكم لاقتطاع جزء من وقتكم للإجابة على أسئلة هذا الاستبيان راجيا من الله ان يكون في موازين أعمالكم.

تقبلوا منا فائق الاحترام و التقدير

الطالبة: مناع سهية

يرجى وضع إشارة (×) في الخانة التي تمثل درجة موافقتكم عند كل من العبارات التالية

المعلومات الشخصية:

الجنس: ☐ ذكر ☐ أنثى

العمر: ☐ اقل من 30 ☐ من 30 إلى 40 ☐ أكثر من 40

المؤهل العلمي: ثانو☐ اقل تكو☐ خصص جامعي☐

المركز الوظيفي:مدير ع نائب قسم رئيس م ة أخرى يرجى ذكرها...

الخبرة المهنية:5 فاقل من 15سنة أك 15 سنة

معلومات متعلقة بالمؤسسة:

تاريخ إنشاء المؤسسة: ق 20 بعد 2

عدد العمال في المؤسسة: 1 إلى 9من 10الى 1 أكثر من 100

الملكية المؤسسة: خاصة مة مخ

طبيعة القطاع الذي تنشط فيه: الص الخدمات جارة

أسباب التزام المؤسسة بالمسؤولية الاجتماعية: أسباب اقتصادية أسباب قانونية أسباب أخلاقية

تقوم مؤسستكم بالتعامل مع الضغوط المرتبطة بمسؤوليتها اتجاه المجتمع :

جاهلها تتكيف تتفاداها

مدى اهتمام مؤسستكم بإجراءاتالأمن و الوقاية والبيئة:

قليل الأهمية المستوى المطلوبمن أهم الإجراءات المؤسسة

المسؤولية الاجتماعيةو البيئية للمؤسسة:

العوامل المؤثرة على المسؤولية الأخلاقية:

الرقم	العبارة	غير موافق	محايد	موافق
1	تتحمل مؤسسة تكاليف لخدمة البيئة والمجتمع ولا تعكسها أسعار منتجاتكم.			
2	اعتماد التكنولوجيات الصديقة للبيئة يقلل من مدخلات العملية الإنتاجية.			
3	تخصص مؤسستكم ميزانية لتطوير منتجاتها بما يتمشى مع المعايير الاجتماعية والبيئية.			

4	يعتبر الالتزام بالمسؤولية البيئية والاجتماعية استثمار في المدى البعيد يسمح بتحقيق عوائد إضافية.			
5	تتبنى المؤسسة نظام بيئي تسهر على تطبيقه بشكل مستمر وفقا لسياسة المؤسسة في ذلك.			
6	يعكس نظام الإدارة البيئية سياسة المؤسسة في حماية البيئة.			
7	مراعاة الالتزامات البيئية والاجتماعية تحقق اشتراطات البنوك وشركات التأمين لتعاملها مؤسستكم.			

العوامل المؤثرة على المسؤولية القانونية:

الرقم	العبارة	غير موافق	محايد	موافق
1	تستجيب سياسة تسعير منتجاتكم للتكاليف الاجتماعية المفروضة بنصوص قانونية.			
2	فرض قوانين متعلقة بأساليب الإنتاج تخفض من تكاليف إنتاج.			
3	تقوم مؤسستكم بالتزام القوانين والتشريعات البيئية مما يجعلها توفر ميزانية لإنتاج منتجات ذات جودة عالية.			
4	يسمح احترام القوانين والتشريعات البيئية للمؤسسة التحكم في تكاليف إنتاجها وبالتالي تحقيق أرباح هامشية.			
5	تلتزم المؤسسة بالإجراءات التنظيمية المتعلقة بالبيئة مما يجنبها مختلف الضرائب والرسوم البيئية.			
6	يعزز منح تحفيزات وإعانات بيئية من طرف الحكومة تطبيق القوانين البيئية.			
7	احترام القوانين البيئية كافية لتحقيق اشتراطات البنوك وشركات التأمين لتعاملها مؤسستكم.			

العوامل المؤثرة على المسؤولية الاقتصادية:

الرقم	العبارة	غير موافق	محايد	موافق
1	تعتبر التكاليف الاجتماعية غير مبررة وتضخم أسعار منتجاتكم.			
2	تقنين أساليب الإنتاج بما يلاءم حماية البيئة يزيد من تكاليف الإنتاج.			
3	تتجاهل مؤسستكم الاشتراطات البيئية و لا تقوم بتخصيص ميزانية لتطوير منتجاتها.			
4	يعتبر وعي المستهلك ضعيف للاعتبارات البيئية وبالتالي يصعب الاتجاه نحو الاستثمارات البيئية.			
5	تعتبر الرسوم والضرائب البيئية غير مبررة كونها تعيق تحقيق أهداف المؤسسة.			
6	منح تحفيزات وإعانات بيئية من طرف الحكومة غير كافي لتبني أنظمة إدارة البيئة في مؤسستكم.			
7	تشكل اشتراطات البنوك وشركات التأمين لإدماج للاعتبارات البيئية للتعامل مع مؤسستكم ضغطا للالتزام بالمسؤولية البيئية والاجتماعية.			

الملحق رقم 2:اختبار الفروق بين المتوسطات في درجة تأثير المحددات المالية على المسؤولية الاخلاقية حسب عمر المؤسسة

تاريخ إنشاء المؤسسة		Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
تتحمل مؤسسة تكاليف لخدمة البيئة والمجتمع ولا تعكسها أسعار منتجاتكم.	قبل 2003	2.4167	.71728	.14641
	بعد 2003	2.3636	.67420	.20328
اعتماد التكنولوجيات الصديقة للبيئة يقلل من مدخلات العملية الإنتاجية.	قبل 2003	2.2083	.93153	.19015
	بعد 2003	2.0000	.89443	.26968
تخصص مؤسستكم ميزانية لتطوير منتجاتها بما يتمشى مع المعايير الاجتماعية والبيئية.	قبل 2003	2.5833	.71728	.14641
	بعد 2003	2.5455	.52223	.15746
يعتبر الالتزام بالمسؤولية البيئية والاجتماعية استثمار في المدى البعيد يسمح بتحقيق عوائد إضافية.	قبل 2003	2.7083	.55003	.11228
	بعد 2003	2.7273	.46710	.14084
تتبنى المؤسسة نظام بيئي تسهر على تطبيقه بشكل مستمر وفقا لسياسة المؤسسة في ذلك.	قبل 2003	2.8333	.48154	.09829
	بعد 2003	2.4545	.68755	.20730

يعكس نظام الإدارة البيئية سياسة المؤسسة في حماية البيئة.	قبل 2003	2.5833	.65386	.13347
	بعد 2003	2.6364	.67420	.20328
مراعاة الالتزامات البيئية والاجتماعية تحقق اشتراطات البنوك وشركات التأمين لتعاملها مؤسستكم.	قبل 2003	2.0833	.65386	.13347
	بعد 2003	2.4545	.82020	.24730
y1	قبل 2003	2.4881	.32335	.06600
	بعد 2003	2.4545	.16682	.05030

الملحق رقم3:اختبار الفروق بين المتوسطات في درجة تأثير المحددات المالية على المسؤولية القانونية حسب عمر المؤسسة

تاريخ إنشاء المؤسسة		Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
تستجيب سياسة تسعير منتجاتكم للتكاليف الاجتماعية المفروضة بنصوص قانونية.	قبل 2003	2.4167	.71728	.14641
	بعد 2003	2.8182	.40452	.12197
فرض قوانين متعلقة بأساليب الإنتاج تخفض من تكاليف إنتاج.	قبل 2003	2.4167	.71728	.14641
	بعد 2003	2.3636	.80904	.24393
تقوم مؤسستكم بالتزام القوانين والتشريعات البيئية مما يجعلها توفر ميزانية لانتاج منتجات ذات جودة عالية.	قبل 2003	2.7917	.41485	.08468
	بعد 2003	2.6364	.50452	.15212
يسمح احترام القوانين والتشريعات البيئية للمؤسسة التحكم في تكاليف إنتاجها وبالتالي تحقيق أرباح هامشية.	قبل 2003	2.4583	.72106	.14719
	بعد 2003	2.8182	.40452	.12197
تلتزم المؤسسة بالإجراءات التنظيمية المتعلقة بالبيئة مما يجنبها مختلف الضرائب والرسوم البيئية.	قبل 2003	2.4583	.83297	.17003
	بعد 2003	2.5455	.52223	.15746
يعزز منح تحفيزات وإعانات بيئية من طرف الحكومة تطبيق القوانين البيئية.	قبل 2003	2.2500	.73721	.15048
	بعد 2003	2.4545	.68755	.20730
احترام القوانين البيئية كافية لتحقيق اشتراطات البنوك وشركات التأمين لتعاملها مؤسستكم.	قبل 2003	2.0833	.77553	.15830
	بعد 2003	2.2727	.78625	.23706
y2	قبل 2003	2.4107	.25732	.05253
	بعد 2003	2.5584	.23434	.07066

الملحق رقم 4:اختبار الفروق بين المتوسطات في درجة تأثير المحددات المالية على المسؤولية الاخلاقية حسب ملكية المؤسسة

الملكية المؤسسة		Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
تتحمل مؤسسة تكاليف لخدمة البيئة	خاصة	2.3103	.71231	.13227

والمجتمع ولا تعكسها أسعار منتجاتكم.	عامة	2.7143	.48795	.18443
اعتماد التكنولوجيات الصديقة للبيئة يقلل من مدخلات العملية الإنتاجية.	خاصة	2.1034	.90019	.16716
	عامة	2.4286	.97590	.36886
تخصص مؤسستكم ميزانية لتطوير منتجاتها بما يتمشى مع المعايير الاجتماعية والبيئية.	خاصة	2.5517	.63168	.11730
	عامة	2.7143	.75593	.28571
يعتبر الالتزام بالمسؤولية البيئية والاجتماعية استثمار في المدى البعيد يسمح بتحقيق عوائد إضافية.	خاصة	2.6552	.55265	.10262
	عامة	2.8571	.37796	.14286
تتبنى المؤسسة نظام بيئي تسهر على تطبيقه بشكل مستمر وفقا لسياسة المؤسسة في ذلك.	خاصة	2.6897	.60376	.11212
	عامة	2.8571	.37796	.14286
يعكس نظام الإدارة البيئية سياسة المؤسسة في حماية البيئة.	خاصة	2.6552	.61388	.11399
	عامة	2.4286	.78680	.29738
مراعاة الالتزامات البيئية والاجتماعية تحقق اشتراطات البنوك وشركات التأمين لتعاملها مؤسستكم.	خاصة	2.2069	.72601	.13482
	عامة	2.1429	.69007	.26082
y1	خاصة	2.4532	.28074	.05213
	عامة	2.5918	.25326	.09572

الملحق رقم5:المقارنة الجزئية لاختبار الفروق بين المتوسطات حسب حجم المؤسسة

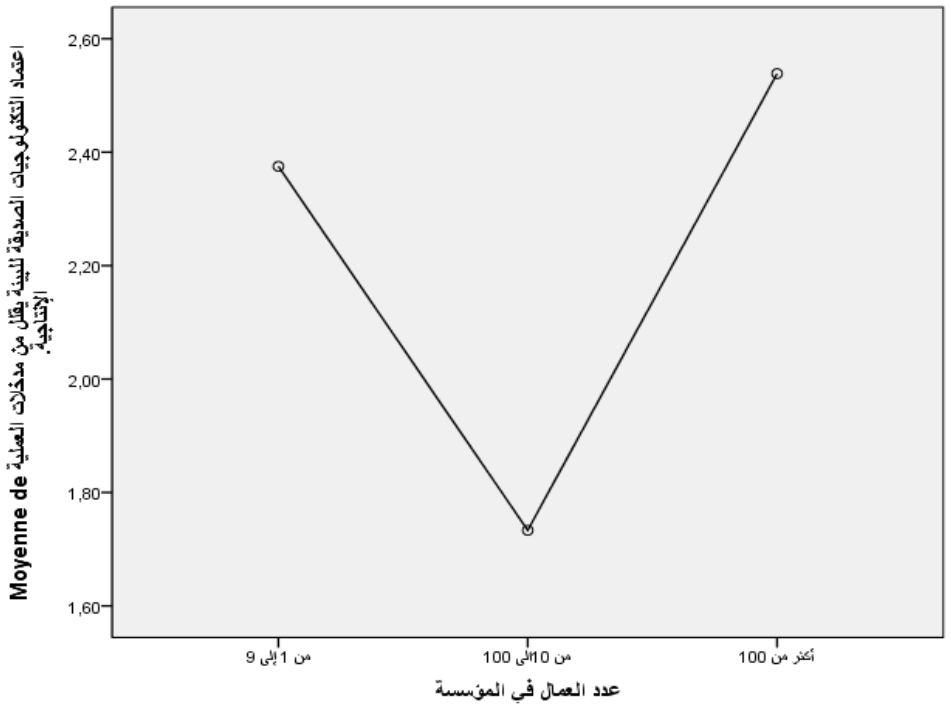

الملحق رقم6:المقارنة الجزئية لاختبار الفروق بين المتوسطات حسبقطاع النشاط

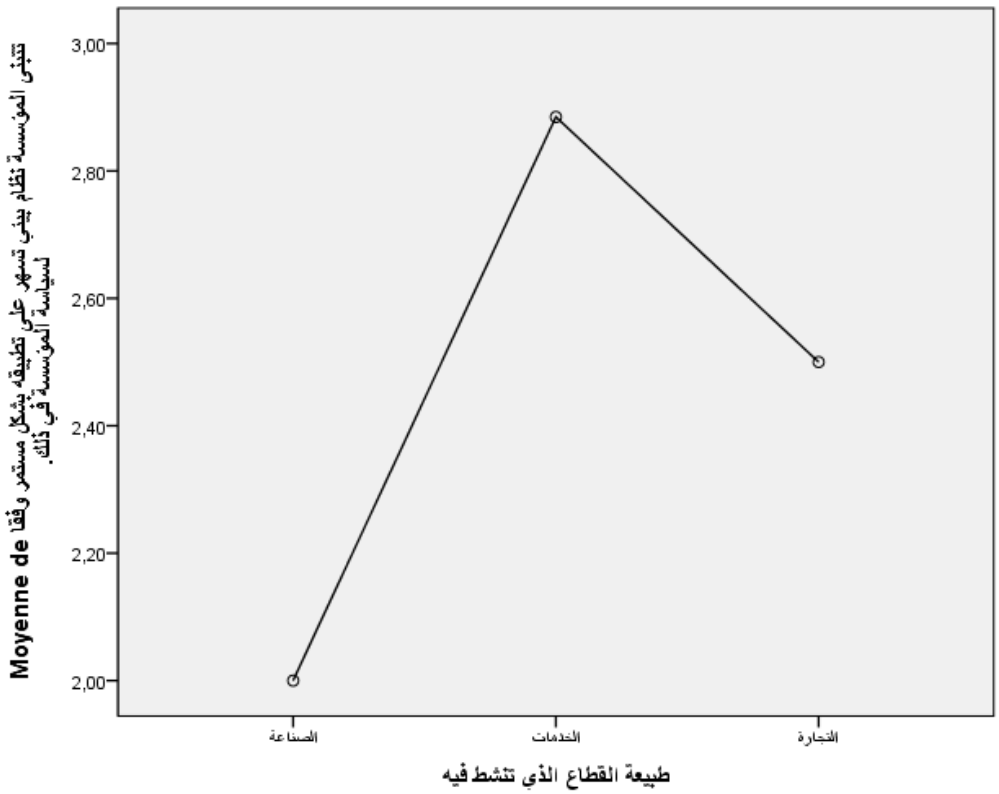

الملحق رقم7: تطور رأس المال عامل في فترة 2000-2014

السنوات	Frng
2000	5 901 991 664,41
2001	4 066 143 681,09
2002	2 005 135 185,27
2003	2 840 147 240,15
2004	23 792 154 230,11
2005	8 099 946 908,13
2006	7 444 775 310,23
2007	8 336 332 500,82
2008	12 704 712 108,46
2009	17 979 709 630,69
2010	23517177468.33
2011	24013356618.24
2012	30993293139.87
2013	23426228129.8
2014	30 744 776 418,00

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على معطيات المؤسسة

الملحق رقم8:تطور الاحتياج في رأس المال العامل في فترة 2000-2014

السنوات	**Bfrexp**	**Bfrhexp**	**Bfrg**
2000	3 552 535 027,32	-1 810 444 622,84	1 742 090 404,48
2001	2 849 329 925,10	-1 641 080 514,45	1 208 249 410,65
2002	3 348 005 181,56	-1 281 119 590,80	2 066 885 590,76
2003	4 333 652 555,51	-1 015 052 041,98	3 318 600 513,53
2004	4 371 102 474,75	-1 111 589 472,67	3 259 513 002,08
2005	6 520 394 877,33	-1 594 241 255,19	4 926 153 622,14
2006	9 058 924 148,98	-1 599 638 503,16	7 459 285 645,82
2007	7 145 062 347,93	-2 270 386 279,72	4 874 676 068,21
2008	9 886 067 555,74	-3 856 374 841,07	6 029 692 714,67
2009	11 797 679 711,83	-763 535 553,57	11 034 144 158,26
2010	11904030929.21	583580053.12	12487610982.33
2011	11827000388.23	3139674827.07	14966675215.3
2012	13674007362.12	3242274367.66	16916281729.78
2013	16916281729.78	-3519705178.97	20323964649.98
2014	20 854 726 148,74	-4 471 255 720,52	16 383 470 428,22

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على معطيات المؤسسة

الملحق رقم 9:تطور الخزينة الصافية في فترة 2000-2014

السنوات	Tng
2000	7 644 082 068,89
2001	5 274 393 091,74
2002	4 072 020 776,03
2003	6 158 747 753,68
2004	27 051 667 232,19
2005	13 026 100 530,27
2006	14 904 060 956,05
2007	13 211 008 569,03
2008	18 734 404 823,13
2009	29 013 853 788,95
2010	11029566486.00
2011	904681402.94
2012	14077011408.09
2013	3102263479.82
2014	47 128 246 846,22

المصدر : من اعداد الطالبة بناءا على معطيات المؤسسة

الجدول رقم 10: تطور المردودية المالية والاقتصادية في الفترة 2000-2014

السنوات	المردودية المالية	المردودية الاقتصادية
2000	%88,84	%8,91
2001	%40,79	%6,50
2002	%18,93	%4,23
2003	%12,43	%5,68
2004	%18,50	%11,87
2005	%10,52	%2,50
2006	%13,01	%3,95
2007	%6,80	%1,86
2008	%6,11	%2,07
2009	%4,61	%2,60
2010	%11%	٪0.22
2011	%7.2	٪8.26
2012	%5	٪8.34
2013	%10.3	٪11.29
2014	%16,49	%8,42

المصدر : من اعداد الطالبة بناءا معطيات المؤسسة

الملحق رقم11: تطور الاستثمارات والأصول في الفترة 2000-2014

السنوات	الاستثمارات	نسبة النمو	الاصول	نسبة النمو
2000	3389321248,28		11168650902,60	
2001	7081139765,76	%108,92	12989793473,85	%16,30
2002	8028590947,57	%13,37	14269910641,66	%9,85
2003	7529127509,87	%-6,22	13967696241,74	%-2,11
2004	9699527782,54	%28,82	17687360837,93	%26,63
2005	12117820093,25	%24,93	10731858989,79	%-39,32
2006	18807640484,02	%55,20	30651379732,37	%185,61
2007	30823353182,15	%63,88	44846280692,46	%46,31
2008	34412800793,02	%11,64	53257845265,79	%18,75
2009	29102010237,93	%-15,43	51291580952,41	%-3,69
2010	18648198306,28	%-35,92	50327248875,24	%-1,88
2011	17083421466,66	%-8,39	44504123386,09	%-11,57
2012	12404915370,07	%-27,38	47096801814,88	%5,82
2013	18461524060,20	%48,82	50304555473,72	%6,81
2014	21880779130,53	%18,52	63301803618,55	%16,30

المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على معطيات المؤسسة

الملحق رقم12:تطور رقم الإعمال والنتيجة الصافية في فترة 2000-2014

السنوات	رقم الأعمال	نسبة النمو	النتيجة الصافية	نسبة النمو
2000	7 553 056 944,73		1675102657.82	
2001	8 091 436 592,46	%7,12	1413135833.80	%-15,63
2002	9 390 065 127,39	%16,04	1385451617.99	%-1,95
2003	10 844 220 876,09	%15,48	1113871643.18	%-19,60
2004	12 234 629 993,03	%12,82	1825270498.70	%63,86
2005	13 071 338 959,43	%6,83	1208280617.41	%-33,80
2006	16 564 816 568,01	%26,72	1 629 74 021,12	%34,88
2007	18 030 178 840,64	%8,84	1 673 062 030,07	%2,65
2008	20 461 338 412,23	%13,48	1 601 710 112,20	%-4,26
2009	22 789 609 958,13	%11,37	1 279 546 170,7	%-20,11
2010	23589286464,60	%3,50	298845869.38	%-76,64
2011	23565584463.91	%-0,10	2188584504.97	%632,34
2012	25857775309.08	%9,72	2092646970.60	%-4,38
2013	28286911937.96	%9,39	3645646501.71	%74,21
2014	32945172837.85	16.46%	6 672 743 945,62	%83,03

المصدر : من اعداد الطالبة بناءا على معطيات المؤسسة-

الملحق رقم 13:تطور القيمة المضافة والنتيجة الصافية في الفترة 2000-2014

السنوات	القيمةالمضافة	نسبة النمو	النتيجة الصافية	نسبة النمو
2000	5805188589.96		1675102657.82	
2001	6165264955.31	%6.20	1413135833.80	%-15,63
2002	7259580402.39	%17,74	1385451617.99	%-1,95
2003	8535656175.30	%17,57	1113871643.18	%-19,60
2004	9141470378.43	%7,09	1825270498.70	%63,86
2005	9588576958.00	%4,89	1208280617.41	%-33,80
2006	12 499 586 924,06	%30,35	1 629 741 021,12	%34,88
2007	13 360 782 285,19	%6,88	1 673 062 030,07	%2,65
2008	14 666 227 861,95	%9,77	1 601 710 112,20	%-4,26
2009	16 200 376 589,05	%10,46	1 279 546 170,7	%-20,11
2010	17458437487.96	%7,76	298845869.38	%-76,64
2011	17772136020.95	%1,79	2188584504.97	%632,34
2012	19459337733.61	%9,49	2092646970.60	%-4,38
2013	21243715389.00	%9,16	3645646501.71	%74,21
2014	24770971300.63	16,60	6 672 743 945,62	%83,03

المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على معطيات المؤسسة

الملحق رقم 14:شهادة الايزو 9001

BUREAU VERITAS
Certification

BUREAU VERITAS 1828

ENAFOR

BP 211 Hassi Messaoud 30500 Ouargla

Algérie

Bureau Veritas Certification Certifie que le système de management de l'organisme susmentionné a été audité et jugé conforme aux exigences de la norme :

Standard

ISO 9001 : 2008

Domaine d'activité

PRESTATION DE FORAGE ET WORK OVER DE PUITS D'HYDROCARBURES, ET DTM (DÉMONTAGE, TRANSPORT, MONTAGE) - MAINTENANCE PÉTROLIÈRE - ENGINEERING - TRANSPORT DE MATÉRIEL ET D'ÉQUIPEMENTS - MAINTENANCE DES VÉHICULES ET D'ENGINS - HÔTELLERIE.

Date de début du cycle de certification: **02 Juin 2014**

Sous réserve du fonctionnement continu et satisfaisant du système de management de l'organisme, ce certificat est valable jusqu'au: **01 Juin 2017**

Date originale de certification : **06 Juin 2008**

Affaire n° : DZ.1748647 Date : 30 Juillet 2014

Omar BENAICHA
Directeur Général

Patrick LIBIHOUL
Vice-Président Nord-Ouest
Afrique Centrale

cofrac
CERTIFICATION D'ENTREPRISES & DE PERSONNES

Adresse de l'organisme certificateur : Bureau Veritas Maroc – 8, boulevard de la résistance 20 340 Casablanca - Maroc

Des informations supplémentaires concernant le périmètre de ce certificat ainsi que l'applicabilité des exigences du système de management peuvent être obtenues en consultant l'organisme. Pour vérifier la validité de ce certificat, vous pouvez téléphoner au : 00 212 522 54 54 54

الملحق رقم 15:شهادة الايزو 14001

BUREAU VERITAS
Certification

BUREAU VERITAS 1828

ENAFOR

BP 211 Hassi Messaoud 30500 Ouargla

Algérie

Bureau Veritas Certification Certifie que le système de management de l'organisme susmentionné a été audité et jugé conforme aux exigences de la norme :

Standard

ISO 14001 : 2004

Domaine d'activité

PRESTATION DE FORAGE ET WORK OVER DE PUITS D'HYDROCARBURES, ET DTM (DÉMONTAGE, TRANSPORT, MONTAGE) - MAINTENANCE PÉTROLIÈRE - ENGINEERING - TRANSPORT DE MATÉRIEL ET D'ÉQUIPEMENTS - MAINTENANCE DES VÉHICULES ET D'ENGINS - HÔTELLERIE.

Date de début du cycle de certification: **02 Juin 2014**

Sous réserve du fonctionnement continu et satisfaisant du système de management de l'organisme, ce certificat est valable jusqu'au: **01 Juin 2017**

Date originale de certification : **06 Juin 2008**

Affaire n° : DZ.1748647 **Date : 30 Juillet 2014**

Omar BENAICHA
Directeur Général

Patrick LIBIHOUL
Vice-Président Nord-Ouest
Afrique Centrale

UKAS

Adresse de l'organisme certificateur: Brandon House, 180 Borough High Street, London SE1 1LB, United Kingdom
Bureau local : Bureau Veritas Maroc – 7, boulevard de la résistance, 20 310 Casablanca - Maroc

Des informations supplémentaires concernant le périmètre de ce certificat ainsi que l'applicabilité des exigences du système de management peuvent être obtenues en consultant l'organisme.
Pour vérifier la validité de ce certificat, vous pouvez téléphoner au : 00 212 522 543 543

الملحق رقم 16:شهد الايزو18001

BUREAU VERITAS
Certification

BUREAU VERITAS 1828

ENAFOR

BP 211 Hassi Messaoud 30500 Ouargla

Algérie

Bureau Veritas Certification Certifie que le système de management de l'organisme susmentionné a été audité et jugé conforme aux exigences de la norme :

Standard

OHSAS 18001 : 2007

Domaine d'activité

PRESTATION DE FORAGE ET WORK OVER DE PUITS D'HYDROCARBURES, ET DTM (DÉMONTAGE, TRANSPORT, MONTAGE) - MAINTENANCE PÉTROLIÈRE - ENGINEERING - TRANSPORT DE MATÉRIEL ET D'ÉQUIPEMENTS - MAINTENANCE DES VÉHICULES ET D'ENGINS - HÔTELLERIE.

Date de début du cycle de certification: **02 Juin 2014**

Sous réserve du fonctionnement continu et satisfaisant du système de management de l'organisme, ce certificat est valable jusqu'au: **01 Juin 2017**

Date originale de certification : **06 Juin 2008**

Affaire n° : DZ.1748847 **Date : 30 Juillet 2014**

Patrick LIBIHOUL
Vice-Président Nord-Ouest
Afrique Centrale

Adresse de l'organisme certificateur : Bureau Veritas Maroc – 7, boulevard de la résistance 20 310 Casablanca - Maroc

Des informations supplémentaires concernant le périmètre de ce certificat ainsi que l'applicabilité des exigences du système de management peuvent être obtenues en consultant l'organisme. Pour vérifier la validité de ce certificat, vous pouvez téléphoner au

الفهـــــــرس

الفهرس

العنوان **رقم الصفحة**

الاهداء.....III
الشكر VI
قائمة المحتويات.....VI
قائمة الجداول.....VI
قائمة الاشكال.....VI
قائمة الملاحق.....VI
المقدمة.....أ
الفصل الاول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للمحددات المالية للمسؤولية البيئية والاجتماعية 1
تمهيد.....2
المبحث الاول: الإطار النظري للمسؤوليةالبيئيةوالاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية.....2
المطلب الاول: الإطار النظري للمسؤولية البيئية والاجتماعية.....2
الفرع الأول: الإطار المفاهيمي والتطور التاريخي للمسؤولية البيئية والاجتماعية.....2
الفرع الثاني:أهمية المسؤولية الاجتماعية و البيئية.....**5**
الفرع الثالث: الأبعاد المسؤولية الاجتماعية.....**6**
الفرع الرابع:مبادئ المسؤولية الاجتماعية.....7
المطلب الثاني:الإطار النظري للمحددات المالية للمسؤولية البيئية والاجتماعية.....**8**
الفرع الأول: محددات سلوك المؤسسة اتجاه المجتمع والبيئية.....8
الفرع الثاني: المحددات المالية للمسؤولية البيئية والاجتماعية.....11
المبحثالثاني: الادبيات التطبيقية للمسؤولية البيئية والاجتماعية.....15
المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية.....15
المطلب الثاني:الدراسات باللغة الاجنبية.....18
خاتمة الفصل الاول.....21

الفصل الثاني:دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات بولاية ورقلة 22
المبحث الاول: طريقة وادوات الدراسة الميدانية.....23
المطلب الاول:الاطار المنهجي لدراسة 23
الفرع الاول: ادوات ومنهج الدراسة.....23
الفرع الثاني: تحديد المتغيرات(نموذج الدراسة).....24
المطلب الثاني: اساليب التحليل الاحصائي المستخدمة.....25
الفرع الاول: ادوت التحليل الاحصائي المستخدمة.....25
الفرع الثاني: طريقة المستخدمة في القياس 25
المطلب الثالث: اداة الدراسة 26
الفرع الاول: بناء اداة الاستبيان 26
الفرع الثاني: صدق البنائي لمجالات الاستبيان.....27
الفرع الثالث: ثبات اداة الاستبيان.....29
المطلب الرابع:تحليل عينة الدراسة 30
الفرع الاول: الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة.....30
الفرع الثاني: عرض المتغيرات الخاصة بالمؤسسة محل الدراسة.....33
المبحث الثاني: مناقشة نتائج الدراسة.....36
المطلب الاول: تحليل سلوك المسؤولية البيئية والاجتماعية للمؤسسات محل الدراسة.....36
المطلب الثاني: تحليل الفروق في تأثير المحددات المالية على مختلف انماط المسؤولية الاجتماعية.....39
الفرع الاول: اختبار الفروق بحسب عمر المؤسسات 39
الفرع الثاني: اختبار الفروق بحسب ملكية المؤسسات.....41
الفرع الثالث: اختبار الفروق بحسب حجم المؤسسات.....43
الفرع الرابع:اختبار الفروق بحسب قطاع النشاط.....45
المطلب الثالث: اثر تبني المسؤولية الاجتماعية على الاداء المالي(المؤسسة الوطنية للتنقيب-نموذجا-).....48
الفرع الاول:المسؤولية البيئية والاجتماعية للمؤسسة الوطنية للتنقيب ENAFOR.....48
الفرع الثاني: تحليل الاداء المالي للمؤسسة الوطنية للتنقيب.....49

الفرع الثالث: تأثير البعد البيئي على الاداء المالي للمؤسسة الوطنية للتنقيب.....57
خلاصة الفصل الثاني.....58
الخاتمة.....61
قائمة المراجع 66
قائمة الملاحق.....69
الفهرس.....85